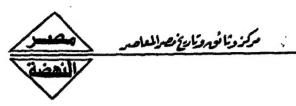
مَكِزُونَا فِي وَالرَحِ مِصِوالمعاصرُ

المعتدلون في السياسة المصرية

«دراسة في شخصية ابراهيم الهلباوي»

د . أحد الشربيني السيد





إشامت : أ . د . يونان لبيب رقع سَرَيْرِالعَرِر: خلف عبدالفظيم الميرعت الإشراج القتى: مراد تسيم

المعتدلون فبالتياسة المصريخ

«دراسة في شخصية ابراهيم الهلباوى»

تأليف د أجدالشربينىالسيد كلية الأوب - جامعة القاهرة



الاعتدال والتطرف قضية ظلت مطروحة بالحاح على الساحة المسياسية المصسرية منذ أن تعددت المواقف للمتواجدين في هذه الساحة •

ونتيجة لما تعرضت له مصر منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر من تدخلات اجنبية واطماع استعمارية ، الأمر الذى شكل المحور الاساسى الذى دارت حوله الحياة السياسسية ، ارتبطت قضية الاعتدال والتطرف بهذه التدخلات وتلك الأطماع • واصبح من يتشددون فى مواجهتها هم المتطرفون ومن يسعون الى ايجاد صيغة للتعايش معها هم المعتدلون •

ومن هذا المنطلق تواجد التياران ، المتطرف والمعتدل ، على الساحة السياسية المصرية ، بهذا المعنى لما يزيد عن ثلاثة ارباح القرن •

وكان للكل تيار رجاله ، ونقدم في هذا العدد من همصر النهضة، احد رجال « تيار الاعتدال ، ٠٠ ابراهيم الهلباوي .

وصاحب هذا العمل هو الدكتور « أحمد الشربيني ، مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة ، والذي اعتمد في دراسته على مذكرات الهلباوى التى قدمت كثيرا من الجوانب التى لم تكن معروفة عن تلك الشخصية باعتبارها ممثلة لتيار الاعتدال •

واذا كان الدكتور الشربينى قد استهل دراسته بتقديم رؤيته حول « مدرسة المعتدلين » فانه قد سعى الى تحديد موقع الهلبارى داخل هذه المدرسة وانطلق منها الى الجوانب الاساسية لمشاطات الرجل ، بسدءا من موقفه من ثورة ١٩١٩ ، ومرورا بمرافعاته السياسية ، وانتهاء بدوره في الحياة النيابية •

وفى تقديرنا أن الكتابة عن بعض الشخصيات التى لاتحظى بشعبية لا تلقى اقبالا كبيرا من جانب المؤرخين ، ولكنها كتابة ضرورية فهى فى نهاية الأمر تجلى جوانب مطلوب اجلائها من التاريخ المصرى الحديث ، وهو ما فعله الدكتور الشربينى ، وهو ما ترحب به « مصر النهضة » •

وعلى الله قصد السبيل ٢

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الحركة الوطنية بين الاعتدال والتطرف في المرحلة الأولى (١٨٨٢ – ١٩١٤)

الاعتدال والتطرف من المفاهيم التى شاع استخدامها بين الباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية ، والتى اختلفوا في تحديد محكاتها باختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية ، لأن ما تعتبره مدرسة اعتدالا ، قد تعتبره الأخرى تطرفا ، وقد يختلف الاستخدام التاريخي للمفهومين لخصوصية الزمان والمكان .

واذا كان الفضل في تصنيف التيارات السياسية في بلد ما ووصفها بالاعتدال أو التطرف يعود الى الباحثين ، فإن استخدامهما في مصر قد جاء امتدادا ، لتصنيف سلطات الاحتـــال التيارات السياسية المصرية ، التي تنامي وجودها ·

قبعد أن أطلق كرومر على أصبحاب المصالح الزراعية « الجيروند » أى المعتدلين ، نسببة الى الجيروند » في الثورة المؤنسية(١) ، أخذ استخدام مفهوم الاعتدال يتردد بين الباحثين ،

حتى اطلق على التيار السياسى الذى مثله اصحاب المصالح الحقيقية ، الذين حرصوا على الا تأتى تحركاتهم لتحقيق الاستقلال والدستور متعارضة مع مصالحهم التى تنامت فى ظل الاحتلال الذى لم تر فى وجوده شرا على البلاد ومن ثم نأت عن طفرة الخلاص منه ، ولم تر مانعا فى مسالته ،

وبالنسبة لمفهوم التطرف ، فقد حدث الشيء نفسه ، اذ لـم تطلقه سلطات الاحتلال ، على جمعية سياسية أو جمعيات طرحت المفكارا واديكالية تتعلق بالاطار السياسي والاجتماعي لمصر ، بـل الطلق على التيار السياسي الذي تبلور في حزب سياسي ـ الحزب الوطني ـ انتهج وسائل لتحقيق الاستقلال والدستور ، راتها سلطات الاحتلال متطرفة .

اذن فعواقف ومعارسات التيارات السياسية من قضية الاحتلال وكيفية تحقيق الاستقلال والدستور ، كان المحك الذي استخدم في تصديف هذه المتيارات بين الاعتدال والتطرف ، وهذا يتعارض مع الاعادل الوطنية ، التي ترى في التطرف ، اعتدالا في مطالبها ، وفي الاعتدال تطرفا اذ انها ترى فيه تخليا عن حقوقها المشروعة •

واذا كانت ممالاة سسلطات الاحتلال ومحاباتها هي المعسول الأساسي في المحكم بالاعتدال ، فقد ظهرت احزاب سياسية ، كانت اكثر ممالاة للمحتلين ممن اسموا بالمعتدلين ، ومع ذلك فلم يتسم تصنيفها مع المعتدلين ، ريما لمضالة وزنها جماهيريا ، وقلة اسهامها سياسيا ، أما بالنسبة للمتطرفين فقد ظهرت احزاب اكثر تطرفا ، عرفت باحزاب الرفض السياسي والاجتماعي سالحزب الجمهوري ، الحزب الاشتراكي المبارك ، الحزب الاشتراكي المصري سطرحت اداء راديكالية حول التنظيم السياسي والاجتماعي لمصر ، ومع ذلك

لم تعرفا سلطات الاحتلال اهتماما بقدر الاهتمام بالحزب الوطنى ، ربما لأن ماطرحته لم يكن محور الاهتمام العام ، فضلا عن انها لم تكتسب ثقلا جماهيريا واسعا(٢) •

وهذا التصنيف بين الاعتدال والتطرف لايعنى أن التيارين السياسيين المصنفين ، قد ظلل على اعتدالهما أو تطرفهما على طول الخط ، بل كانت هناك امكانات مخالفة للاتجاه العام لكل تيار ، حيث توافرت لدى التيار المعتدل امكانات تطرف ، كما توافرت لدى التيار المتدل ، وهذا ما سيتضح من خلال دراستنا للتيارات السياسية المعتدلة والمتطرفة في الحركة الوطنية . ابان المرحلة الاولى .

لاشك في أن محمد على باشا لعب دورا أساسيا في تكوين طبقة أصحاب المسالح الزراعية المصرية من خالال مناح فئات اجتماعية محددة - كبار موظفيه ، اقاريه ، بعض التجار الأجانب مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ، مع حق التصرف التام فيها ، وذلك قبل أن ينصرم عهده ، بهدف خلق طبقة اجتماعية ترتبط مصالحها بنظامه .

وعندما تناقضت مصالح هذه الطبقة - ولو جزئيا - مع التدخل الأجنبى ، الذى ازداد استنزافه لموارد البلاد الاقتصادية ، بدعوى تسديد الديون ، تطلعت تلك الفئات الى الاتحاد مع بعض المسكريين للمشاركة السياسية ، لتعديد صلاحيات الحاكم ، والاتراك ، ومنح الأمة سلطات تمكنها من المشاركة في توجيه المورها .

ولما كان الضغط الغربي الذي ازداد على الحكومة المصرية ، يأبي تغيير الواقع بما لايتعارض مع مصالح الدائنين ، والرعايا الاجانب ، فقد كان متوقعا حدوث صراع اذا تعادى الوطنيون في ضغطهم على المحديو(٢) • لذلك حاول اصحاب الصالح الزراعية ، احتواء الأزمة ، بحث العناصر الوطنيسة بالبعد عن التشسدد او التطرف ، الذي قد يؤدى الى تسليم مصر للانجليز ، وبهذا يكون قد توافر لدي كبار الملاك الزراعيين وعي غريزى بالصلحة الخاصة، وتجلى فيما دار بين احدهم واحد الوطنيين ، الذي ابدى ب المناة الأزمة – لا مبالاة عند محاولة الثائه عن تطرفه ، بدعوى أن «الاناقة لي فيها ولاجمل بيقصد مصر ب وعندئد طالبه العمد عبد الغفار باحد اصسحاب المصلحال بترك مصر « المصلحاب النياق والجمال) » •

وبذلك يكون الملاك الزراعيون قد حرصوا منذ بداية الاحتكاك بين الوطنيين والخديو ، ومن ورائه القوى الأجنبية ، الا تتعارض مواقفهم مع مصالحهم ، كما تصدوا لمحاولات غيرهم ، المتى قدت تعرض مصالحهم للفطر .

ويتأكد هذا الحرص في دعوة محمد سلطان رئيس مجلس شورى النواب ـ الذي تأسس وفق الأشحة ١٨٦٦ ، وافتتحت جلساته في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ـ اعضائه التي حفظ عهود مصر مع الدول وعلاج الأمور « بالحكمة والاعتدال والتبصر والثبات(*) » •

كذلك راجع اصحاب المصالح الزراعيين النظر في مواقفهم من الثورة العرابية ، عندما أبدت الدول الأجنبية تدخلها في مصر في بموجب المذكرة المشتركة في يناير ۱۸۸۷ - لحصاية الخديو ، واعادة الهدوء الى المساحة المصرية ، خاصة وأنهم تخوفوا من أن تتضح الأبعاد الاجتماعية للثورة قتطيح بهم ، وبعصالحهم ، بعد أن شهدت مناطق كثيرة تدمير قرى كيار الملاك ، والاستيلاء على الموارد الزراعية والحيرانية بالأبعاديات والجفالك،كما شهدت مناطق اخرى المطالبة باعادة توزيع الأراضى على المفاحين ، بعد أن بث فيهم

خطباء الثورة الهكارا عن اعادة توزيع الثروة بالقسط ، وبحقوقهم في اراضي كبار الملك(٢) •

لهذا تنكر كثير من اصحاب المصالح الزراعية - منهم محمد سلطان باشا ، وعمر لطفى وأحمد عبد الغفار والسيد الفقى وغيرهم - للثورة واستجابوا لنصح الخديو الذى اكد لهم أن « مصلحتهم تقتضى الاعتدال والتخلى عن مساندة الثورة وتدعيم موقفه » كما كانوا أول من خطب ود قواد جيش الاحتلال عندما دخل مصر (٧) .

وهكذا أدرك أصحاب المسالح في بداية الثورة ، أن مصالحهم تقتضى تهدئة الموقف ، ووقف تصعيد الثورة الى حد الاصلطدام بالدول الأجنبية ذات المسالح في مصر ، ولذلك قاموا بمحاولات غير مجدية داخل مجلس النواب لمنع هذا التصعيد، ومع ذلك وقفوا الى جانب الثورة ثم تنكروا لها عند أول مواجها مع الانجليز حتى لاتتعرض مصالحهم للخطر •

وعندما الدركت سلطات الاحتلال أن هناك وعيا غريزيا بالصلحة لدى اصحاب المصالح ، فقد راحت تعمل على تنميته ، واستغلاله لدعم وجود الاحتلال، من خلال مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية أفادتهم بالدرجة الأولى (٨) • كما سمحت لهم بقدر من المسساركة السياسية عن طريق المجالس النيابية _ مجالس المديريات ، مجلس شورى القوانين، الجمعية العمومية التي نص عليها القانون الأساسي الصادر في ١٨٨٣ ـ والتي ذادوا منها عن مصالحهم ، في مرحلة اتنعتهم سلطات الاحتلال بحرصها على اعداد المصريين للحكم الذاتي وبضرورة الاصلاح الاجتماعي كمقدمة للاصلاح السياسي (١) •

وبذلك ضمن الاحتلال وجود قوة اجتماعية ، اصبحت تؤمن

يقضية الاصلاح لا الثورة ، وان لم تكن اضعف القوى الوطنية خطورة عليه ، فهي القلها ·

وريما كان لنجاح الاحتلال في قوقعة هذه الطبقة في حدود مصالحها،دور في اصابة الحركة الوطنية لفترة _ تجاوزت العقد _ بحالة من الكساح ، اعجزتها عن التحرك بفعالية ضد الاحتلال ، كما جعل هذه الطبقة تسير لأبعد الحدود في مسالة المحتلين ، حتى ان ابناءها كانوا يعبرون لوكالاتهم عن استيائهم عناما يلمسون نذر احداث عنف في مكان ما بمصر(١٠) .

ولايعنى اظهار بعض اصحاب المسالح تأييدهم للخديو عباس حلمى الثانى ، عندما ابدى مقاومة غير مسبوقة للمحتلين ، اثناء الأزمة الوزارية سنة ۱۸۹۳ ، وكذلك اعتراضهم داخــل مجلس شورى القوانين على مشــروع الميزانية لاكثر من مرة ــ ۱۸۹۳ ، ۱۸۹۷ – ۱۱) ان علاقاتهم بالاحتلال ، قد وصلت حد التناقض ، فقد ظلوا على مسالمتهم للاحتلال ، وترويجهم لبقائه ، مما جعــل كرومر يركز عليهم كعنصــر توازن مع تيار الوطنيين المتشدد مع سلطات الاحتلال ،

واذا كان الاحساس الفريزى بالمسلمة لدى كبسار الملك الزراعيين ، جعلهم يتحركون مع مصالحهم أينما كانت ، فقد جاء ابناؤهم من المثقفين ليعطوا لهمدا البعد الفريزى بعدا علميا ، خصوصا وأن هؤلاء وجدوا أن مصلحتهم مرتبطةبالمحتلين، اما بارث عن ابائهم ، أو تأثرهم ببعض الشخصيات العامة المعتدلة ، التى تحلقوا حولها كالامام محمد عبده •

وعلى الرغم من تتلمسذ محمد عبده على يد اسستاذ ثائسر كالانغاني، واسهام كتاباته عن الوطنية، والمطالبة بالحياة النيابية فى تكوين الاطار الفكرى الذي انطلقت منه الثورة العرابية ، الا انه لم يكن متطرفا فى بداية حياته ، بل ظل يعمل من خلال الوقائع لخلق رأى عام يستوعب ويشجع الافكار المعتدلة ، التى يريد تحقيقها(١٢)

ولا نستبعد أن يكون محمد عبده قد تأثر في اعتداله، ومماولته خلق رأى عام يستوعب الافك المعتدلة من خلال كتاباته في الوقائع ، برياض باشا رئيس الوزراء المعتدل() ، الذي أتى به الى الوقائع في محاولة منه للنهوض بها كي تجارى الصحف الأغرى ، وعلى الرغم من استعداد محمد عبده المعتدل ، قبل الثورة العرابية ، والمتمثل في تحذيره لمعرابي من اللجوء الى استخدام السلاح حتى لايقع الاحتلال(١٣) ، الا أن امكانات التطرف توافرت لديه عندما انخرط في أتون الثورة ، وأصبح أحد أقطابها الذين كان لكتاباتهم دور في تعبثة الرأى المام للوقوف بجانبها ، ولم يعد ذلك المصلح الذي يطالب بالتدرج في الوصول الى الفايات (١٤) ،

وبعد أن قضى محمد عبده سنوات نفيه مابين باريس وبيروت ع عاد الى مصر بأمر خديوى وبضـــغط كرومرى ليجد الظروف قد تغيرت عن ذى قبل • ففضلا عن استمرار حالة الياس التى خيمت على المجتمع بعد ضرب الثررة العرابية وتصفية زعاماتها ، أصبح الانجليز يمثلون السلطة الفعلية في حين تحولت السلطة الشرعية ألى سلطة شكلية ، اصبحت النصائح البريطانية حتى في الهم

امام كل هذه المتغيرات التي اصابت المجتمع في وقت قصير بعد ضرب الثورة ، كان على محمد عبده أن يناى بنفسه عن أسلوب للقطرف ، ويعود الى اعتداله ، فيسائم الخديو ما استطاع ، ويستعين بالانجليز فيما يراه من اصلاح ، لكن علاقته بالخديو عباس حلمى المثاني ، سرعان ما توترت بعد فترة وفاق وجيزة ، حاول الأخير بعدها تصفيته وظيفيا ومعنويا ، لكن محاولاته تحطمت على صخرة الحماية التي وفرها كرومر لحمد عبده ، الى أن قدم استقالته من حجلس ادارة الأزهر في سنة ١٩٠٥(١٧)

وريما كانت حماية كـرومر لمعد عبده ، في مسراعه مع المفدي ، وراء اعتداله المتزايد في افكاره الاصلاحية التي أخذ في طرحها على المثقفين ـ سواء من ابنساء الاعيان أو الطبقة الوسطى ـ الذين تحلقوا حوله والذين شخص لهم مشكلة المجتمع ، غلى أنها مشكلة اجتماعية قبل أن تكون سياسية ، لأن التخلص من الاحتلال ـ الذي يرفض وجوده ـ لايكون بالمواجهة ، بل بالاتجاه الى الاصلاح الاجتماعي الذي يوصل المجتمع اللي درجة من الكفاءة، لا يبد المحتل معها مبررا للبقاء في مصر لأنه عليس من الحكمة أن تعطى الرعية مالم تستحد له ، فذلك بمثابة تعكين القاصر من التصرف بله قبل بلوغه سن الرشد ، وكمـال التربية المؤهلة والمحدة للتصرف المغيد » (١٨) .

وقد تمثل مفتاح الاصلاح الاجتماعي عند محمد عبده ، في التعليم ، الذي يعد ضروريا للتخلص من المحتل وكذلك المحكم الأوتوقراطي ، لأنه فضلا عن انه يؤدى لاستنارة المحكرمين وفهمهم

لمقرقهم ووأجباتهم (١٩) ، وتقبلهم للقيم السياسية وقهمها ، يوقر للأمة نوابا ممن تتوافر فيهم عوامل الوعى والثقافة (٢٠) حتى تتسم معالجتهم للأمور بالموضوعية والحكمة •

ولما أدرك محمد عبده أن بلوغ المجتمع درجة التعليم المؤدية المنياسي والاستقلال تحتاج الى وقت قديطول(٢١)، الأنه الايمكنه و الأخذ بالنهايات الزائدة – التى وصل اليها الغرب – قبل البدايات المضرورية ، (٢٦) • ولما لكان « الذي تمكن في المقل ازمانا الايفارقه الا في أزمان » فقد أمن بأسلوب التدرج ، الذي يحتم على المجتمع مسالمة الانجليز والتعاون معهم(٢٢) الأنه لن « يبلغ » الدرجة العليا الا اذا. « صعد » سائر الدرج ، ولن « يدرك » الغاية القصوى مالم « يقطع » سائر المراحل » (٤٤) •

وهكذا وضع محمد غبده مجموعة من الأفكار التي مثلت الاطار الفكري لتيار الاعتدال في السياسة المصرية والتي انتهت الحير أن علة المجتمع ليست سياسية بقدر ماهي اجتماعية ، تتطلب الإصلاح المرحلي ، الذي يوجب مسالة المحتل والافادة منه ، لمين لمتلاك المجتمع لمقومات الاستقلال والحفاظ عليه ، وعندئذ لن يجد المحتل للرحيل بديلا .

وقد تأثر بمنظومة أفكار محمد عبده ، شسدريحة كبيرة من المثقة الوسطى - الذين المثقفين - سواء من ابناء الأعيان أو أبناء الطبقة الوسطى - الذين تحلقوا حوله مكونين ماعرف بجماعة الامام ، التى كان من أشسهر اعضائها قاسم أمين ، وقتصى زغلول(٢٠) ، وكذلك بعض من بدأوا تشاطهم السياسى على اتصال بالجنساح المتطرف في الحركة الوطنية ، الذي كان يتزعمه مصطفى كامل ، امثال احمد لطفى السيد، الذي انسلخ عن المتطرفين بعد أن التقى بالامام في سريسرا(٢٢)

بكذلك ابراهيم الهلباوى ، الذى كان ضعن من قاموا على تعويل. مصطفى كامل ماليا اثناء تواجده بالخارج(٢٧) ، ثُم تحول عنه ، بعد. ان اتصل بمحمد عبده فى صالون الأميرة نازلى ، والعمل معه من. خلال الجمعية الخيرية الاسلامية(٢٨) .

وهكذا تلاقى تاثير محمد عبده الفكرى في المثقفين ، من أبناء المسحاب المسالح ، مع الاحساس الغريزي بالصلحة الخاصة عند آبائهم ، ليعطى هذا البعد الفطرى بعدا علميا ، لم يجعل مصالحهم تترقف بهم عند حد مسالة المحتل والترويج لوجوده فحسب ، بل وضع مسألة الإصلاح الداخلي في بؤرة الاهتمام ، ومع ذلك حظيت هذه الجماعة من المثقفين ، بتاييد وتشسجيع كرومر ، ليحقق بهم التوازن مع التطرف في الحركة الوطنية ، الذي مال اليه الحزب الوطني بشكل واضع سبعد الاتفاق الودى ، وحادثي طابا ودنشواي سوحثهم على تكوين شركة مساهمة لاصدار صحيفة « الجريدة » ، والتي صدر أول عدد لها في ٩ مارس سنة ١٩٠٧ (٢١) ،

وقد اتجهت الجريدة مند صدورها الى توضيح الخط السياسي لمن هي لسان حالهم ، وتروج له ، فاعلنت أن شـعارها الاعتدال الصديح ، وأهداقها ارشاد الأمة الى أسباب الرقى الصحيح والحث على الاخذ بها ، واخلاص النصح للحكومة والأمة ، وكذا نقد أعمال الأفراد والحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن(٢٠)

وفئ ردها على الاتهامات التي وجهت الصحابها من المتطرقين فقد راعت تربّح ، لاعتدالها ، بهدف خلسق رأى عام يتجاوب مع البرنامج المعتال المنتظر الاعلان عنه ، فذهبت الى أن « الأماني في السالة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالا ، وأنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية ٠٠ وأن الهياج يضر ، وأنه الأسيء انفع للمصريين من اعتمادهم على انفسهم لتحصيل الكفاءة ،(١٦) ٠ وبذلك رفض أصحاب المسالح الزراعية من خلال صحيفتهم ، أسلوب الطفرة كعادتهم في تحقيق الأماني المصرية ، كما رفضوا أساليب الحزب الوطني ، وأكدوا على أنه لاجدوى من الاستقلال ، الذي لاتمتلك الأمة أدوات حمايته ، التي يجب السحى اليها ، والاستفادة من اصلاحات الاحتلال ، التي توجب التخلي عن عدائه ومعاندته والاتجاء لمسالمته(٢٢) .

ولم يتوقف اعتدال لسان حال اصحاب المسالح على تحديد مايجب ان يكون عليه السعى للاستقلال ، الذي يجب الا تتمجل الأمة في طلبه ، طالما أنها لاتمتلك ادواته ، والتي في امكانها امتلاكها بمسالة المحتلين ، والانتفاع باصلاحاتهم لامعاندتهم • بل ذهبت في اعتدالها الى أبعد من ذلك في مطالبها الدستورية ، حيث ذهبت بعد أن اعترفت بعدم فائدة المجالس التي أنشئت بموجب القانون الاساسى «١٨٨٢» والتي لم تتنفل الحكومة لتوسيع اختصاصاتها للى وجوب منع الأمة « ما تطلبه بتعقل من السلطة التشريعية • ٠٠ ولا يظن أننا نقصد بالسلطة التشريعية جميع معانيها ، ومنها حق وضع القوانين • ٠ فان ذلك الجزء • ٠ قد لا يراد منصا اياه ، وقد لايكون ضروريا لنا الآن ، فكل مانطلبه • ٠ هو أن يكون رأى و تواب الأمة » معمولا به فيما يتعلق بالسائل الخاصة بها ، والتي تعرضها المكومة عليهم ، وذلك بتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين » (٢٠) •

ثم جاء برنامج حزب الأمة الذى اعلن بعد مايزيد على تسعة اشهر من صدور الجريدة ، متغقا في اعتداله ، مع ما لكانت تروج له الجريدة ، وتجلى ذلك في ارجاء البت في قضية الاستقلال التام بالرغم من انها جاءت على راس مبادىء الحزب حتى تمتلك الأمة الكفاءات العلمية والاقتصادية ، ومشاركة الحكومة بعض اختصاصات المجالس النيابية

تدريجيا ، الى أن ينتهى الى مجلس نيابى تتمثل فيه سلطات الأمة ، ويوافق حالة الهلاد السياسية(٢٤) ·

وعندما اثار برنامج الصرب ردود افعال مختلفة ، بررت المجريدة موقف الحرب من قضية الاستقلال ، وعدم المطالبة بالجلاء صراحة ، بان مصر ليست في حاجة للمطالبة بالاستقلال ، لأنه ثابت ومعترف به ومؤيد بمعاهدات دولية وفرمانات ، « اما الاحتلال فانه قوة اتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك ، • واما ما يستحق ان يطلب فهو استرداد حقوق الأمة الطبيعية المتمثلة في الدستور ، في أقل درجاته ، الى ان نصل

وهكذا جاءت مواقف اصحاب المصالح الزراعية وابنائهم - حتى بعد انشاء حزب الأمة - من قضيتى الاحتلال والدسمور معتدلة ، في وقت كان المعتمد البريطاني يرى فيهم الحلقاء الطبيعيين للمصالح الأوربية ، ولكن هناك معرّال يطرح نفسه هو ، هل كان منتظرا ان يستمر المعتدلون على اعتدالهم ، حتى لو اتخذت سلطات الاحتلال بديلا لهم في تنفيذها لسياستها في مصر ؟

فمن المعروف أن كرومر قد قدم الأصحاب المصالح أو من كان يطمئن اليهم المحتلون ، الدعم المعنوى وربما المادى الصدار جريدتهم ولذلك أوصى قبل رحيله ، خايفته « جورسست ، بهؤالاء المعدلين خيرا * لكن قيام جورست على تنفيذ سياسة محددة تجاه الوطنيين ، جعله الايقوم بوصية لكرومر تجاه المعدلين *

فقد جاء جورست وهو يحمل في جعبت تصمورا لاحتواء السخط الذي تزايد عند المصريين ، بعد دنشواي والتصدي للمتطرفين

الوطنيين • لذلك رائ أن الاستمرار في خطب ود المعتدلين ، يعنى استمرار معاندة الخديو ومن خلفه الوطنيين اسلطات الاحتلال ، لهذا آثر الابتعاد عن المعتدلين ، والاتجاه لاستقطاب الخديو ، حتى يتسنى تشتيت الوطنيين من حوله ، وتعريتهم تمهيدا لتصفيتهم(٢٦) •

وقد أدى هذا التحول في سياسة المعتدد البريطاني ، والذي أفقد المعتدلين العطف البريطاني الذي تعودوا عليه زمن كرومر ، المي خروجهم على اعتدالهم ، وميلهم ـ نسبيا ـ الى التطرف الذي قرب بينهم وبين الحزب الوطنى المتطرف ، لفترة محدودة ،

كما كانت هناك اسباب دفعت بالمعتدلين ، الى مزيد من الميل التطرف،منها، اعتراضهم على سياسة جورست الاقتصادية التي لم تراع مصالح اصحاب المصالح المقيقية ، عندما رفض التدخل في الأزمة المالية والتصدى لها ، رغم الحاح جميع طبقات الأمة(٢٧) واعتراضهم على سياسة بريطانيا ، في اعداد المصريين للحكم الذاتي ، بعد أن ادركوا أن هذه السياسة ، تقوم على التسويف والمماطلة كسبا للوقت ، واحتواء المطالب الوطنية بالدستور و وكان الباعث على غذا الاعتراض ، التصريحات والأفعال للمسئولين المبريطانيين كرومر في خطبة وداعه، والسير ادوارد جراى في مجلس المعموم البريطاني في ٣٠ يناير ١٩٠٨ ، ورفض جورست للمشروع الذي اعدته لجنة من حزب الأمة لتوسيع اختصاصسات مجالس الديريات ـ التي كانت تؤكد على حق بريطانيا وحدها في منح المصريين الدستور الذي لم يعدوا له بعد ، وقتما ترى(٢٨) ،

قهذا التغيير في اساليب العمل البريظانية في مصر ، اصاب المتدالين بخيبة امل ، دفعتهم الى التطرف الذي تجلت أولى مظاهره في انحراف جريدتهم عن تأييدها للاحتلال ، ومهاجمة سياسة

الوفاق ، التى رات أنها لم تأت الالضرب الحركة الوطنية ، ولذلك ذالت « حالتنا السياسية ، ابهاما ، « حتى اننا » ، ، ، اذا كنا ننظر السياسة الماضية بعين التحفظ ، فانه يجب علينا أن ننظر الهذه السياسية « تقصد سياسة الوفاق » ، ، بعين ملؤها الحدر والضوف من الوقوع في نظام شر مما نحن فيه » (٢٩) ،

كذلك نددت الجريدة بسياسة جورست ، التى تقضى على كل أمل فى الاستقلال ، التى تحول بين الأمة ، وامتلاك ادواته وتساءلت الجريدة « اذا كان الدستور هو سلم الكفاءة ، فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة ، • • • وقد حيل بيننا وبينها بعملهسم على تأييد الحكومة المشخصية »(.٤) وعدم السير « على ماوصسفه اللورد دوفرين من المبادىء لانالة المسسريين الحكم الذاتى والدسستور بالزمان »(١٤) •

بالاضافة الى هذا ذهبت الجريدة الى التشكيك فى الوعود البريطانية ، التى لم تر فيها سوى محاولة لاحتواء شعلة الحماس التى انتابت الحركة الوطنية بجناحيها المعتدل والمتطرف مطالبة بالدستور مؤكدة على أنه لاجدوى من تلك الوعود ، التى « لم يبق فى الآذان عدخل « لها » • • • ولا فى القلوب موضع لمرعيها • • • « بعد أن » أصبحت الأمة • • • تعتقد اعتقادا جازما ، أن المستور لايعطى بل يؤخذ » (٢٤) •

كذلك طالبت الجريدة اعضاء المجالس النيابية ، بمزيد من التشدد مع الحكومة في الطالبة بالدستور ، طالما أن الراي العام يعضدها، بعد أن تأكد لها عن تصريحات السير ادوارد جراي الآيناير ١٩٠٨ ـ رفض سلطات الاحتلال ، زيادة صلاحيات هذه المجالس تدريجيا ، وبعد أن استجابت هذه المجالس لدعوة الجريدة ، راحت

تثنى على مواقفها المشرفة(٢)، ويخاصة موقف الجمعية العمرمية، التي اشتهر « نوابها بالجراة على الحكرمة ، وعدم الذرف منها ، كما كان يحدث قبل ذلك ، وهذا الاحساس ، وهذه المسهرة هما الآلتان الموصلتان للدستور الناقص فالكامل حتما ع(٤٤)

ويذلك تكون صحيفة الجريدة لسان حال حزب المعتدلين قد المتعدت عن خطها المعتدل ، بعد أن حلت سياسة الوفاق بين السلطتين الفعلية والشرعية ، محل سياسة الخلاف ، مما أحدث تقاربا بين حزبى الأمة والوطنى ، ليشكلا جبهة وطنية لمواجهة السلطتين ، ومن يقف خلقهما من المناصر الوطنية ، التى ارتبطت مصالحها بهما •

وقد تجلت مظاهر التقارب أو الوفاق بين الحزبين ـ في الفترة من من ١٩٠٨ حتى ١٩٠١ ـ في تبادل صحفهما نشر خطب زعمائهما وتقريظها في بعض الأحيان والدعاية لها ، كما اتجهتا للدفاع عن بعضهما ، اذا ماتعرضت أي منهما لمحاولات تشهير أو نقد من جانب السلطتين ، ـ وخاصــة الخديو ، الذي كان يسعى لشــطر هذا التحالف غير الطبيعي بين الحزبين ـ حتى لو أدى ذلك الى خوض أي من جرائد الحزبين في موضـوعات ، كانت على غير اقتنـاع بها (٥٠) .

ومن مظاهر الوفاق بين الحزبين تكوين جبهة معارضية قوية ، للحكومة داخل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ساد بينها الود والتفاهم ، بشكل جعلها تتصدى لكثير من مشروعات القوانين ، التي حرصت الحكومة على سرعة تمريرها ، كقانون مد امتياز قناة السويس ، وقانون المطبوعات ، وغيره من قوانين القمع ، التي نفذت على الرغم من وقوف المعارضة داخل المجلسين منها موقفا حليارة على وقد بلغت المعلقة بين الحزبين المتفقين حدا من التقارب ،

جعل بعض قياداتهما ، تفكر في وقت ما بعد الانقلاب الدستورى في تركيا _ يوليو ١٩٠٨ - في توحيدهما(٤٧) *

على أية حال فقد أزعج تطرف حزبى الأمة والوطنى واتفاقهما على العمل ضد السلطتين المتفتين ، وخاصة الضديو ، الذى ادرك أن استعرار هذا التطرف ، قد يدفسع جورسست الى التخلى عن سياسة الوفاق ، فراح يعمل مع سلطات الاحتلال على واد التحالف بين المزيين •

وتعاونت السلطتان معا في الضغط على حزب الأمة ، باشاعة حل مجلس شورى القوانين - بعد حملات صحفية رمته بالتعصب - بدعوى عدم تمثيله الأمة ، كما سعت ، وبشكل غير مباشد لكى تحول بين اعضاء الحزب ودخول المجالس النيابية ، بالإيعاز لمجال الادارة بالتلاعب في الانتخابات ، والأدهى من ذلك سعى الخديو منذ بداية التقارب بين الحزبين ، لضرب وتفتيت شدركة الجريدة ، وقد اقلمت مساعيه في اقناع بعض المساهمين - الذين اغراهم بالرتب والنياشين - بالخروج منها حوالي سنة ١٩١٠ ، فضلا عن تهديده لأعضاء الحزب من الموظفين بالنفي والتشريد اذا ما بقوا في عضوية الحزب (٤٨) ،

كما اتجهت الحكومة، وبموافقة سلطات الاحتلال الى استقطاب اعضاء عزب الأمة وضرب التحالف الوطنى ، عندما قدمت في ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ قانون مجالس المديريات المعدل ، الذي يحقق مطلبا قديما لحزب الأمة(١٤) ٠

، ويالنسبة للحزب الوطنى ، فقد انتهجت ازاءه سياسة اكثر تثددا تمثلت في اصدار عدة قوانين استثنائية ، اسمستخدمت في السيطرة على صحفه المتطرفة ، وحرمانه من اهسم اداة عنف في الحركة الوطنية بتجريم النشاط السياسي للطلاب ، وكذلك تجريم النشاط السري(٥٠) •

وجدير بالذكر أن أساليب الضغط على حزب الأمة أو المعتدلين من جانب السلطتين المتفقتين ، قد دفعتهم الى مزيد من التقارب مع الحزب الوطنى والمتطرفين ، لضمان الحماية لانفسهم ، وتعويض ما فقدوه من الأعضاء الذين خرجوا عليهم بالترغيب أو الترهيب ، ألا أن هناك ملاحظة يجب الاشارة اليها ، وهى أن ميل المعتدلين الى التطرف ، لايعنى أن المتناقض بين مصالحهم وبين الاحتلال قد بلغ الذروة ، فهذا الميل لم يكن عن اقتناع بقدر ما كان ميلا تكتيكيا كى يتقوا ضربات المضيو ، غريمهم ، بعد أن أصبح على وفاق مح المعتمد البريطانى ويتقوا ايضا المتطرفين الذين قد يتحرشون بهم ، بعد تخلى المعتمد البريطانى عنهم ،

لهذا كان على المعتدلين ، البحث عن بديل ، للتصدى للسلطتين المتفتين ، والمتطرفين ، وقد وجدوا ضالتهم في المتطرفين ، بعد ان تلاقت رداهما اللي حد ما الهي المسالة المصرية ، بعد أن كيف المعتدلون انفسهم مع الواقع •

اذن كان ميل المعتدلين الى التطرف ميلا للف روح من ازمة المحرمان من عليف تعودوا عليه ، والخوف من ان يؤدى الاستعرار في الاعتدال بعد تخلى هذا الحليف عنه م ، الى نيل الخديو والمتطرفين منهم ، والدليل على هذا ان اسليب عملهم من أجل الفايات ظلت كما هى ، وان نقاط الخلاف الجوهرية بينهم ويين المتطرفين ، حول قضيتى الاستقلال والدستور ، ظلت على ماهى عليه .

وعلى الرغم من تنديد الجريدة بسياسة الوفاق وجورست ومطالبتها بالدستور ٠٠٠ الغ ، الا انها نات عن الترويج ، لاية اعمال ثورية ، وعلى الرغم من انها قد حثت اعضاء المجالس النيابية على التشدد في مطالبتهم بالدستور ، فانها كانت ترى انها تخاطب من اسمتهم باصحاب المصالح الحقيقية ورؤساء الأمة ، الذين هم ابعد مايكونون عن المنف او الاساليب الراديكالية لتغيير الواقع .

وقد ظلت الجريدة على الرغم من ميولها التطرفية ، تبث روح المقاومة السلمية في الرأى العام ، مؤكدة على انها اقضل الوسائل في تحقيق الغايات لأن « اعتياد الرأى العام على مقاومة الحكرمة مقاومة سلمية في كل مشروع مناقض لصلحة البلاد ، يجعله في زمن قليل قادرا على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية للجسرى وراءه في كل مايريد »(١٥) كما أكدت للسلطتين في اكثر من موقع أن المصريين لايعرفون لسعادة بلادهم الا طريقا واحدا هو طريق الدستور ، الذي يسمون اليه « بجميع الوسائل المتلمية المشروعة البلوغ هذه الغاية الشريقة »(٥٠) •

كذلك ظل المعتدلون من خلال جريدتهم يركزون على الوسائل الكثر من الغايات ، لأن « جميع الأعمال التحضيرية التي تؤدى حتما الى الاستقلال بيد المصريين ، ومن اعمالهم الذاتية ، التي لا دخل لأوريا _ تقصد انجلترا _ فيها • • • « فهم » • • • « قومون بتعليم انفسهم وترقية احوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسحياسية • • • المقدمات المنتجة للاستقلال » الذي لايكون على انجلترا الا الاعتراف به طالما امتلك المجتمع ادواته السالفة (٥٠) •

ولم يخلع المتداون رداء اعتدالهم الى مالانهاية ، حتى في أشد الأوقات تطرفا في المطالبة بالمستور ، فقد ظلوا يعترفون بمصالح الأجانب الرتبطة بمصالحهم في مصر ، والتي يلــزم وضعها في الاعتبار ، عند الحصول على الدستور ، الذي يجب أن يكون «خاصا كدستور / ١٨٨٢ ٠٠٠ لايتعدى اثره الى غير المســريين »(٤٥) فلا « يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز ، ولايقضى على « محاكمهم المقاصلية » ولا يسلب اختصاص الحاكم المختلطة »(٥٠) أي أنهم طالبوا بدستور يعنح الأمة حق وضــع القوانين التي تطبق على ابنائها لا على غيرهم ، وهذا عين الاعتدال ،

وبهذا لم يتماد المعتدلون في تطرفهم ، الى حد قطع خط الرجعة بينهم وبين المحتلين ، بل ظلوا رغم وفاقهم مع التطرفين ، ومجاراتهم في بعض تطرفهم ، الا انهم ظلوا يركزون على توجيه المجتمع لامتلاك الادوات الموصلة للغايات ، كما ظلوا يلفظون الملول الثورية لتغيير الواقع • ويؤكد هذا تراجعهم عن الوفاق مع الحسرب الوطني ، عندما اتجه لمزيد من التطرف ، وصل به الى حسد تهديد واغتيال الشخصيات المامة ، بما نفع السلطتين المتفقتين الى احكام السيطرة على المتعرفين ، باستخدام مجموعة قوانين القمع • والتى ربما ادرك المعتدلون امتدادها اليهم اذا ما استمروا في تأييدهم للوطنيين المنين اصبح العمل معهم لايجدى ، بعد أن فقدوا حيويتهسم على المسرح السياسي ، باختفاء قياداتهم ، واتجاء قواعدهسم المعمل السرح ،

وتخوفا من أن تمتد يد البطش الى المتدلين ، فقد السروا الابتعاد عن التطرف ، والمودة الى اعتدالهم ، الذى تبدو ملامحه ، فى حرصهم على استقبال كتشنر ـ المعتمد الجديد ـ والاحتفاء به ، واظهار الولاء له ، عند وصوله فى سببتمبر ١٩١١ ، وطرافسه بالاقاليم (٥٠) ، كذلك دابوا على مغازلته ، واظهار استعدادهم لأن يكرنوا المقرة التى تحل محل الخديد فى التحالف مع الانجليل ،

بالكشف عن عودتهم الى الاعتدال ، الذى غالبا مايجعل الانجليز يطمئنون اليهم ، فقد ابدى احمد لطفى السيد فى احد تصريحات لصحفية انجليزية ، تمنياته بأن تساعد انجلترا المصريين على تقريب يم الجلاء ٠٠ و الذى لايكون الا متى بلغ المصريون درجة من القوة والمدنية لاتجد انجلترا عندها عنرا تعتذر به لأوربا عن استمرار المائة الماضرة ، كما ابدى عبد الرحيم الدمرداش ترحيبه بالانجلين وكتشئر ، ودعا المصريين الى و معاونتهم على ترقية البسلاد ، وتحضيرها والعدول عن الشكوى من الاحتلال والهياج عليه ، (٧٠) .

وبذلك عاد المعتدلون مدما ادركوا أن ابقاء المعتمد المحديد «كتثنر » على سياسة الوفاق من الصعوبة بمكان ما الى الاعتدال المالوف بالنسبة للانجليز ، في وقت كانوا فيه هم ايضا قد رفضوا التمادى في التطرف ، الذي ادركوا سوء عاقبته ، عندما الجهت السلطات لاستخدام قوانين القمع في مطاردة الوطنيين ، ومن يشتبه فيه بمسائدتهم .

وبعد أن شباب المعتدلون الى رشدهم ، وأنهوا علاقاتهم بالسلطة الفعلية ، وكذا الشرعية حيث خففت جريدتهم من تطرفها نموها ، بعد أن تأزمت علاقة المخديو باستانبول(٥٠) و ولذلك اتجهوا في أول محاولة و ربما من نوعها و للعصول على موافقة بريطانية باستقلال مصر عن الدولة العثمانية ، وتنصيب المديو ملكا عليها وطرح هذا الإقتراح باسم حزب الأمة أحمد لطفي السيد ، على حسين رشدى باشا وزير الحقانية عندئذ ، ليقوم بعرضه على المديو وكتشنر وعلى الرغم من موافقة المديو على الاقتراح ، وطلبه تأليف وقد من مقدم الاقتراح وعدلي باشا ، وسعد باشا زغلول ، للذهاب الى لندن للسعى مباشرة لدى حكومة لندن لتحقيقه ، الا أن كتشنر رفضه بطبيعة الحال و ربما لرصيد العداء الذي كان يربطه

بالخديو منذ حادث الحدود - بدعوى تعلق المصريين بتركيا ، وان الظروف غير مناسبة (٩٥) .

ومع ذلك ظل المعتدلون على صلة وثيقة برجال الاحتلال ، الى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى ، التى لم يجد المعتدلون غضاضة في الوقوف اباتها الى جانب بريطانيا ضد تركيا ، في مقابل التعهد بالاعتراف لمصر بالاستقلال بعد انتهاء الحرب • وراح الحمد لطفى السيد بالفعل يدعو لمؤازرة بريطانيا في الحرب(١٠) •

كذلك اقترح المعتدلون - فى بداية الصرب على بريطانيا - الاعتراف باستقلال مصر فى مقابل اعترافها بما لبريطانيا من مصالح فى مصر ، وبخاصة فى منطقة قناة السويس ، وبعد أن اعدت معاهدة لذلك بين مصر وبريطانيا - باسهام حسين رشدى ، وعدلى يكن ، واحمد لطفى السيد - الا أن ظروف المحرب حالت بينها وبين الخروج الى حيز الواقع(١١) ،

وهكذا ساعدت التحولات الاقتصادية في القرن التاسع عشر ، على تكرين طبقة من الملاك الزراعيين عملت سلطات الاحتلال على قوقعتها في حدود مصالحها * مما جعلها حتى بعد أن تبلورت في حزب سياسي ، تتحرك مع مصالحها ، المرتبطة بالاحتلال ، الذي يجب مسالته لا معاداته ، حتى يتسنى لها الانتفاع باصلاحاته ، التي تمكن المجتمع من امتلاك أدوات الاستقلال ، الذي يجب أن يساتي على مراحل لاطفرة * لهذا راحت هذه الطبقة تتعاون مع الاحتلال ، وتروج له ، الى أن حلت سياسة الوفاق بين السسلطتين الفعلية والشرعية محل سياسة الخلاف فعالت قليلا الى التطرف ، لفترة عادت بعدها ، الى اعتدالها ، عندما ادركت خطورة الاستمرار في التطرف مع معتمد بريطاني جديد « كتشنر » أنهي سياسة الوفاق التطرف مع معتمد بريطاني جديد « كتشنر » أنهي سياسة الوفاق

وتعقب المتطرفين ، وأبدى استعدادا للعمل مع المعتدلين ٠ لهذا رحب المعتدلون بتلميحات هذا المعتمد لهم ، وقبلوا التعاون مع سلطات الاحتلال ، كما كانوا من قبل ، كذلك اتجهوا الى بريطانيا لايجاد حل للمسالة المصرية بالاتفاق معها ٠ وبذلك تكون قد توافرت امكانات تطرف ، عند المعتدلين ، ارتبط ظهورها واختفاؤها بعلاقتهم بالسلطة القعلية ٠

وكما وجدت بالتيار المعتدل في الحركة الوطنية امكانات تطرف ، وجدت كذلك امكانات اعتدال ، لدى التيارات السياسية الأخرى ، التي جاءت مواقفها من الاحتلال في معظم الأحيان متطرفة بدءا من الخديو عباس حلمي الثاني ، وانتهاء بالحزب الوطني ٠

فالفديو عباس حلمي الثاني ، كان من اكثر السحياسيين المصريين تقلبا وترددا بين الاعتصدال والتطرف ، وقد ارتبط هذا التردد ، بعدى ممارسته لصلاحياته كحاكم شرعي ، الى جانصب السلطة الفعلية قاذا ما اتاحت له الظروف ممارسة و و قد ضئيل من سلطاته ، المنصوص عليها في القرمانات والمعاهدات ، المحددة لمخمعية مصر داخل الدولة العثمانية ، جاءت مواقفه في معظم الأحيان معتدلة ليس هذا فحسب ، بل ريما تجاوز اعتداله المعتدلين النفاق في ممارسته لسلطاته ، انقلب على اعتداله ، وراح يبحث عن القرى الرطنية المتطرفة لاستخدامها كعامل ضغط - لا اكثر - على السلطة النعلية لمتراجع عن موقفها المتدد منه .

فعندما اعتلى الخديو عباس حلمي الثانسي كرسى الحكم « ۱۸۹۲ » وجد أن سلطات الخديو ، قد انتقلت الى يد كرومر ،

يذلك اتجه الاقتناص بعض صلاحياته منه ، باثبات وجوده كقوة مستقلة عن سلطة الاحتلال وممارسة بعض مهامه القانونية ، مصا الدخله في صراع مع كرومر وخلق عدة أزمات منها الأزراق الوزارية ١٥ يناير ١٨٩٣، وازمة حادث الحدود يناير ١٨٩٤ (١٢) جعلت الخديو يعيد ترتيب اوراقه بما يساعد على تهدئة الموقف مع كرومر بما يناي به عن الدخول في صدراع مباشر مع سلطات الاحتلال ، وذلك بالاتجاه اليجاد تنظيم سياسي سرى يقوم على الكتاف الشباب المثقف *

واذا كان الخديو قد نجع في ايجاد هذا التنظيم - بعد ان تمكن من دمج الجمعيات السرية في جمعية واحدة (١٢) - الذي اثار موجة من الكراهية والعداء للاحتلال في الداخل والخارج ، فهذا لايمني ان للخديو قد آمن ايمانا مطلقا بالعمل الثوري ، الذي يجب السير في دعمه الى حد المتفكير في تصفية الاحتلال نهائيا لأن موقفه كان يتحصر في المهجوم على السياسة الكرومرية ، وليس على الاحتلال اساسا ، ومن هنا جاء ميله لاستخدام العناصر الوطنية المتطرفة ، من خلال تنظيم سرى للضغط فقط على سلطات الاحتسلال لتغيير السياسة الكرومرية ، والسماح له بالمشاركة في السلطة في ظل الاحتلال(١٤) .

* لهذا جاءت مواقف الخديو من سلطات الاحتلال فىالفترة التى اطلق عليها « مجازا » فترة الخلاف « ۱۸۹۲ – ۱۹۰۷ » متسمة بالتردد بين الاستمرار فى دعم المتطرفين أو الابتماد عنهم *

وتجلت مظاهر المتردد في تطرف الخديو ، في تودده للانجلين بعد حادث المعدود ، لدرجة استدعائه لمصطفى تكامل . الذي رفض الانصياع للفديو ... من قرنسا ، ثم تشدده مع الانجليز بعد أن شعر بدرج موقفهم ابان ازمة جنوب افريقيا وتراجعه عن هذا التشدد وتودده الى الانجليز بعد حاث فاشوده ، لدرجة اقراره فتح الانجليز للسودان ، والتوقيع على اتفاقيتها في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (١٦) ، شسم زيارته للندن في سهنة ١٩٠٠ وسهنة ١٩٠٠ (١٦) والتي وجه فيها - بالاشتراك مع الوطنيين المتطرفين الدعوة الى جوليت آدم لزيارة مصر ، ثم احتفائه بهامعهم ، عند وصولها في اوائل عام ١٩٠٤ (١٧) .

وبعد أن فقد الخديو الثقة في أساليب الوطنيين للضغط على كرومر ، فقد أتجه بعد الاتفاق الودى لمزيد من المالأة للانجليز ، فشارك في أو نوفمبر ١٩٠٤ في الاحتفال بعيد ميلاد ملك انجلترا - ادوارد السابع - الذي كان بمثابة احتفال للامتــــلال البريطاني ، كما قبل تعيين ضابط انجليزي ياورا خاصا له في عام ١٩٠٥ ، ثم ساير الاحتلال - ولو ظاهريا - في أثناء أزمة طابا(١٨) .

وهكذا تردد الخديو في تطرفه اكثر من مرة مبديا اعتداله مع المحتلين ، اذا ماضمن ممارسة سلطاته أو على الأقل جزء منها في ظل الوجود البريطاني وعندما رفض كرومر عريمه منذ أن تقلد منصبه عساحب الحل والمقد عندئذ ، التنسازل عن أي حق من المقوق التي اكتسبها على حساب الخديو السابق ، لم يجد الخديو عباس حلمي الثاني مفرا من الاتصال بالوطنيين ، واستغلال تطرفهم بعد دنشواي في الضغط على بريطانيا لمحزل كرومر ، الذي تشعفه حادث دنشواي وعلى الرغم من ممانعة مصطفى كامل في البداية لمودة علاقاته بالخديو الذي يتلاعب بالحركة الوطنية ، الا أن الخلافات بينهما ما لبثت أن انقشعت ، واتفقا في خريف ١٩٠٦ على تاسيس الحرب الوطني الذي رأى الخديو أن يظل سريا (١٩)

ولا نستبعد أن يكون الهدف وراء حرص الخديو على سرية المحرب هو اخفاء تورطه في أي عمل سياسي مع المتطرفين ، قد ~

يؤدى اكتشافه الى فقد الأمل فى تحسين العسلاقات بين الخديو وسلطات الاحتلال ، حتى بعد رحيل كرومر عن مصر •

ولم تدم علاقة الخديو المترددة بالوطنيين هذه المرة طويلا ، فسرعان ماقررت بريطانيا عزل كرومر ، تجنبا لما قد يترتب على استمراره من تزايد السخط الشعبى على الاحتلال وذلك بعد ان اشت تطرف الحركة الوطنية بعد دنشواى •

ثم جاء جورست ليقوم على تنفيذ السياسة البريطانية في مصر باسلوب يختلف عن اسلوب سلفه ويهدف - قدر الامكان - الى احتواء السخط الشعبى ، وتحجيم نشاط المتطرفين وقد ادرك جورست أن الاستمرار في عداء الخديو ، سيحول بينه وبين النيل من الوطنيين المتطرفين ، لذا فقد اتجه الى ممالأته وعندئذ المم يجد الخديو غضاضة في فك ارتباطه بالوطنيين ، بعد أن وجد الجسر الذي يربطه بسلطات الاحتلال ، فابتعد عن المتطرفين ، منذ وصول جورست ، الذي استقبله بحفاوة بالغة عند تسليم أوراق اعتماده في ٢١ مايو ١٩٠٧ ولمح له بامكانية اعتداله ، والابتماد عن المتطرفين ، عندما و اعرب عن شدة أمنفه واستيائه من الذين يهيجون افكار الناس بدلا من القيام على اصلاح وطنهم بالطرق المشروعة ع(٧) ،

وقد حازت استعدادات الخديو للاعتدال القبول من جسانب جورست ، الذى اطلق يده تدريجيا فى اسستغلال الموال الأوقاف والهيانها ، وكذلك بيع الرتب والنياشين(٢١) ، بما ارسى اسس سياسة الوفاق بينهما والتى بدا خلالها الخديو اكثر اعتدالا من المتدلين انفسهم .

فمنذ وضــع أول لبنة فى بناء سياسة الوفاق قطع الخديو علاقته بالوطنيين ، كما سعى لتهدئة زعيمهم ــ محمد فريد ــ حتى

لايرثر تشدده على علاقته بجورست ، محاولا استمالته من خلال التلويح له بتوفير الالتزامات المالية لصحف الحزب وعندما رفض محمد فريد هذه العروض حتى لايقع تحت تأثير الخديو(٢٧) ، اتجه الأخير للتآمر عليه ، باستقطاب بعض العناصر البارزة في الحزب الوطني والتي تسببت في وقف اصدار صحف الحزب وذلك بدفع عمالها للاعتصام أو التواطؤ في مساعدتها ماليا(٧٢) .

ولما فشلت هذه الأساليب في اثناء محمد فريد عن موقفه في وقت استمر فيه الوطنيون على تطرفهم اتفق الخديو مع جورست ، على تعقب المتطرفين ، بليجاد وزارة ، يراسها بطرس باشا غالى ــ وهو شخصية تجمع بين الولاء للخديو والاحتلال معا ــ وتضم عناصر مؤيدة للقصر في معظمها ، تكون أداه لقمع الحسركة الوطنية من خلال سرعة تمريرها لعدة قوانين استثنائية ــ منها قانون المطبوعات فقانون النفي الاداري ــ والقيام على تنفيذها بصرامة(٢٤) .

كذلك دفع الخديو بجماعته لتأسيس حرب الاصلاح على المبادىء الدستورية ــ في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ــ للدفاع عن اعتداله في ظل سياسة الوفاق ، ولذلك جاء برنامج الحزب معتدلا كالمتوقع ، حيث ذهب الى أن الاستقلال لايتحقق الا بالتفاهـــم مع بريطانيا ومطالبتها ، بالوفاء بوعودها وتصريحاتها التي اعتناتها عند اختلال مصر ، كما أكد على المطالبسة بمجلس نيابي مصـــدى لاتتعدى اختصاصاته المصريين ومصالحهم(٧٠) .

واذا لكان برنامج حزب الخديو ، قد جاء معتدلا ، فان لسان حاله ... جريدة المربد ... قد ذابد: في الاعتدال الى اكثر من هذا حيث تخلت عن مهاجمة الاحتلال ، وراحت تدافع عن سياسة الوفاق ، دون ادنى وفاء لالتزاماتها السابقة من الوجود الاحتلالي ، لاما تغير

موقفها تماما من المطلب الدستورى حتى انها اصبحت اقل الصحف اهتماما بالقضية خلال عامى ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، وربما ارتبط ذلك بتغير موقف الشيخ على يرسف - رجل الخديو الأول - من ذات القضية ، فبينما كان هو اول من طالب بالدستور في سحنة ١٩٠٤ داخل الجمعية المعمومية ، فاذا به في جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٠٧ يطالب بمجلس نيابي مرحلي(٢٧) .

وتغيرت أيضا مواقف الخديو الشخصية من قضيتى الاحتلال والدستور، فبينما ساند و ولو من الناحية الظاهرية - مطالب الوطنيين بالجلاء التام ، اذا به يتراجع عن موقفه هذا ، ويميل الى التركيز على الوسائل قبل المغايات ، ففى حديث أدلى به لجريدة الطان الباريسية ، فى أبريل ١٩٩٠ ، وبعد أن أوضع حرصه على ترقية البلاد حضاريا اذا به يوجه اللسوم الى المتطرفين الذين يؤمنون بإسلوب الطفرة ، الذى أضر بتقدم البلاد الطبيعى بالالماح « فى مطالب سابقة الأوانها ، ومصموية بالضوضاء » (٧٧) .

كما اتجه الخديو الى الترويج ضمنا لبقاء الاحتلال ، عندما اعترف بفضله في رفع شان مصر وتعدينها (٢٨) • وذهب الى أن بريطانيا ، تعد افضل وانسب دولة لاستعمار مصر التى لم يكن لها مندوحة من السقوط تحت حماية دولة اوربية ، لثراثها العظيم وضعفها الشديد - لأنه « ليس في وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل مافعلته انجلترا لانجاح مصر من الوجهسة المادية » شم انتهى الى أن هناك اتحادا وثيقا بين انجلترا ومصر ، نتيجة المماية البريطانية لمصر ، التى « اذا لم تكن معلئة رسمية فهي ضسمنية فهي خسمة

اما عن موقف الخديو المعتدل من الدستور فقد تمثل في تحوله الى طرف معاد له ، بعد ان كان احد المطالبين به ابان فترة الخلاف ،

۳۳ م ۳ ما المتدلون في السياسة)

فبعد اتفاقه مع محمد فريد على حركة العرائض ــ ابريل ١٩٠٨ ــ التي نجحت في جمع ٧٥ الف ترقيع أرسلت الله ، تراجع عن تأييدها كما استغلها في التقريب بينه وبين سلطات الاحتسلال(٨٠) بعد أن أصبح في غير حاجة الى اداة ضغط على سلطات الاحتلال لتمكينه من ممارسة سلطاته ٠

كذلك تفلى الخديو عن المتطرفين ، ووقف موقفا معتدلا من التصريح الذي اعلن فيه جورست عن استعداد حكومته فقط لتوسيع نطاق القانون الأساسي (الصادر ۱۸۸۳) تدريجيا حسبما تسمح درجة رقى الأمة ، التي لم تمتلك بعد مقومات العمل ، بموجب نظام نيابي على النمط الغربي ، وبينما احتج الحزب الوطني على التصريح بتنظيم المطاهرات المطالبة بالدستور سنوفمبر ۱۹۰۸ سصرح الخديو بأن د الوقت لم يعن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية ه (۸۱) كما أرسل وقدا برئاسة اسماعيل الباظة الى لندن للمطالبة بدستور بمبيط يعترف ضمنا بالاحتلال البريطاني لمصر ، ويسمح للمصريين بعدر من المشاركة في ادارة بلادهم من خلال توسيع اختصاصات الميابية القائمة ، وبخاصة مجالس المديريات ، وترقية التعليم والاستفادة بالكفاءات المصرية في الوظائف العالية بجانب الأجانب لاعداد المصريين للحكم الذاتي (۸۲) •

وهكذا تجلت في مواقف الخديو السياسية ، امكانات اعتدال فاقت كل حد ، وذلك بعد أن سمح له جورست بممارسة بعض مهامه كحاكم شرعى ، كما قطع علاقاته بالمطرفين ، الذين ترددت علاقاته بهم بين الفتور والمتانة طيلة عهد لكرومر *

ولم تتوقف علاقة الخديو بالمتطرفين عند حد القطيعة ، بال التجه بالاتفاق مع السلطة الفعلية الى التخسييق عليهم وقمعهم ،

باستخدام بعض القوانين الاستثنائية ، التى دفعت المتطرفين الى العمل السرى ، في شكل خلايا سرية ، عملت ضد الاحتسلال ومن يتعاون معه من المصريين • وقد بلغ تطرف هذه الخلايا الذروة ، باغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء المصرى في اوائل سنة ١٩١٠ •

وقد أدى تصاعد النشاط السرى ضد سلطات الاحتسلال والشخصيات العامة المتعاونة معها ، الى اتجاه السلطات لتضييق المختاق على الحركة الوطنية ، وخاصة جناحها المتطرف و وفي المذه الاثناء وافت المنية جورست ، وحل محله كتشنر _ في ١٢ يولية ١٩٩١ _ الذي اتجه لاستخدام أساليب قصع صارمة مع الوطنيين ، في الوقت الذي تجاهل فيه الفصديو وذلك في محاولة للامساك بزمام الامور بيد من حديد وذلك بعد أن أدرك استحالة حكم مصر بالاتفاق مع المعتدلين والخديو ، الذي لم تعد هناك حاجة لاستمرار الوفاق معه ، بعد ضعف المتطرفين ، بقدهم لقيادتهم التي المعر بالخارج ، واستمرار مطاردتهم بالداخل ،

لهذا فقد اتسمت العلاقة بين كتشنر والخديو بالصراع ، الذي الخذ شبكلا علنيا في مستهل سنة ١٩١٣ عندما تدخل لكتشنر لوقف بيع الخديو ، سكة عديد مريوط ، ومحاولته استخلاص ادارة الأوقاف منه ، بانشاء وزارة خاصة بها ، وكذلك الحد من معارسته لبيع الرتب والنياشين ، ومنعه من الطواف بالأقاليم (٨٢) .

وقد أدى تضييق كتشنر على الخديو بهذا الشكل ، الى تراجعه عن اعتداله والسعى بشكل حثيث لراب الصدع مع الوطنيين ، حتى يتمكن من الصمود أمام المعتمد الجديد ، الا أن هذه المحاولات ذهبت أدراج الرياح ، لرفض محمد فريد لعودة علاقته مع الخديو ، مما دفع الأخير الى التفكير في اقصاء محمد فريد عن زعامة الحزب ،

بالاستعانة ببعض العناصر المعتدلة داخل المزب و وبعد أن فشلت هذه المحاولة ايضا ، قامت محاولات اخرى لتقريب وجهات النظر بين المديو وفريد ، تعثرت كلها الى أن اندلمت المحرب العالمية الأولى في المسلس ١٩١٤ (١٨) .

وعندئذ جمعت الظروف الخديو ـ الذي منع من دخول مصر ومحمد فريد ـ الذي غادرها مضطرا ـ في قارب واحد ، تطرفا فيه لأبعد الحدود ، فوافق الخديو ، محمد فريد ، في جعل مطلب الدستور ، مساويا لمطلب الجلاء ، كما اتفقا على استرداد مصر بقوة عسكرية تدبرها الدولة العثمانية ، على أن يعود الوضع في مصر الى ما كان عليه قبل الاحتلال ، وانتهى الأمر بارسال جيش عثماني عن طريق المريش لمحاربة الانجليز في عصر ، وقام المخديو ومحمد فريد بمحاولة لمساعدة الحماسة في اداء مهمتها ، بكتابة منشور ... وقعه الخديو في ١١ نوفمبر ١٩١٤ ـ وارسل الى مصر ، التحريك حماس المصريين خد الانجليز ، وتهيئتهم لاستقبال الحملة والتماون معها(٨٠) ،

وهكذا تقلب المخديو ، الذي بدا حياته السياسية متطرفا ، وإنهاها متطرفا ، بين الاعتدال والتطرف ، حسبما تقتضى مصلحته فاذا ما انتقصت حقوقه لحساب المعتمد البريطاني ، بحث عن المتطرفين لاستخدامهم كاداة ضغط على سلطات الاحتلال ، لتتراجع عن معاندته ، وإذا ماسمح له بممارسة حقوقه الشرعية أو بعضها ، تحول عن تطرفه الى الاعتدال الشديد ، ووافق سلطات الاحتلال ، على ماتنخذه من اجراءات لماردة المتطرفين وارهابهم ، حتى يحافظ على مكاسبه في ظل الاحتلال البريطاني ،

وبالاضافة الى المعتدلين والخديو ، الذين تفاوت تقلبهم بين

الاعتدال والتطرف فى السياسية المصرية ، كان هذاك تيار سياسى - تكون حول مجموعة الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ، وبالاتفاق مع الخديو تارة والاختلاف معه تارة اخرى - يعد من اهم التيارات السياسية شعبية بعد الثورة العرابية •

وقد اتهم المحتلون والخصوم هذا التيار بالتطرف منذ ولايته ، وأبقى المؤرخون في معظمهم ، على هذا التوصيف وكثيرا ما اتهم خصوم هذا التيار مصطفى كامل في خطبه ـ ومنها خطبة الاسكندرية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧ ـ بالتطرف المصر « بالقضية المصرية ، أشد « الضرر وأنه يثبت » من الوجود الاحتلالي بدلا من « القضاء » عليه ، وأنه عود الى مايشبه الحركة العرابية ، وما تسبب عنها من كوارث « حلت » بالوطن المصرى » (٨١) ومن غير المصلوم فقد وصف الخديو عباس حلمي الثاني _ الذي كان على اتصال بالوطنيين في معظم الأوقات - مجموعة مصطفى كامل بالتطرفين ، في حين وصف حزب الأعيان الذي ياتمر بالمسر التسميخ على يوسسه بالمعافظين (٨٧) ثم جاء بعض المؤرخين - من الأجانب والمصريين -ليكملوا الصاق تهمة التطرف بالوطنيين ، وبينما ذهب شميت الى ان المسترب الوطني يمثل الجناح الثوري المتطرف في الحركسة الوطنية (٨٨) ، رأى محمد أنيس ، أن كل الحركات الثورية أبأن فترة الاحتلال - كالجمعيات السرية ، وحركة الاغتيالات ، وتأسيس النقابات العمالية وغيرها - من نشاط الحزب الرطني وحده (٨٩) •

والجدير بالذكر أن أتهام الوطنيين بالتطرف ، قد أزعج أعضاء الحزب الوطنى وقيادته ، أذ توقعت أن السلكوت عن دفع هذا الاتهام قد يؤدى _ ولم تاريخيا _ الى اقتران التطرف فى الحركة الوطنية بالوطنيين • لهذا فقد كان مصطفى كامل ينتهز فرصة صعود المنابر الخطابية ، محاولا جهده تبديد تهمة التطرف عن حزيه ، مؤكدا على الدي يطالب الامة بالعمل والحفاظ على السكينة ، والاخذ باوفر قسط

من العلم ، وعدم التعصب ، ويتساءل : « كيف جماعة تطالب بهذه المطالب توصف بالتطرف »(.٩) •

وقد تعددت محكات اتهام الوطنيين بالتطرف دون غيرهم ، وربما يرجع ذلك إلى اسلوبهم في النضال الذي قام على استغلال المتناقضات الاستعمارية بين فرنسا وانجلترا في مرحلة ، واتجاههم لرقع شعار الاعتماد على الذات في مرحلة تالية ، والقيام على تعبئة أخطر العناصر الوطنية تحركا فيها ، بعد ادراكهم عدم جدوى استغلال التناقضات الاستعمارية ، وربما يكون هذا الاتهام راجعا الى اللهجة الحادة لزعماء الحزب وصحفه في نقد المحتل والتشدد في مطلب الجلاء والدستور ، أو لاحترافهم العمل السرى ، الذي بداوا به نشاطهم ، ثم عادوا اليه ، بعد اشتداد وطاقة قوانين القمع عليهم ،

ومما لاشك فيه أن مصطفى كامل ، عندما وهب نفسه للقضية المصرية ، كان مقتنما بعمله فى أوريا ، ومخاطبة الرأى العام هناك ، لحفز حكوماتها – وخاصة فرنسا – لاجهاض محاولات بريطانيا فى الاستئثار بمصر • وعندما أدرك بعد حادث فاشوده ، عدم جدوى هذا الأسلوب ، أتجه إلى التركيز على الجبهة الداخلية ، بدعوة الأمة إلى الاعتماد على النفس فى جهادها (١١) •

ويعد التأكيد على مفهوم الاعتماد على النفس ، من أهم دلالات الاتجاه نحو التطرف عند الوطنيين لأن هذا التأكيد قد دفعهم الى تعبيئة قطاعات ، كانت مهيئة لأن تكون خميرة العمل الشورى ، فتم المتركيز على الاحتياطى البشرى في المدن ، والذى توافرت لديه المكانات التطرف ، والانفراط في اتون الاضاحابات التى كان ينظمها الوطنيون نظرا لمسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية

داخل المدن • كذلك اتجه الوطنيون الى تسييس الطلاب ، بعد ان تزايدت اعدادهم ، وانتشرت بينهم المقاهيم الوطنية ، من خلال نادى المدارس العليا ، الذى اسسه مصطفى كامل فى ديسمبر ١٩٠٥ • ولهذا ارتفع وزن الطلاب النسبى فى الحركة الوطنية ، حتى اصبحوا اهم أدوات العنف فيها ، لأنه لم تكن هناك ثمة ضغوط مالية تهددهم كالعمال والموظفين(٩٠) •

وفى وقت قصير أصبح الطلاب يشكلون جبهة اساسية في النضال النجماهيرى العلنى والسرى فنظموا كثيرا من الاضرابات _ اضراب مدرسة الحقوق فبراير ١٩٠٦، وطلبة الأزهر _ والمظاهرات _ مظاهرات المدارس يناير ١٩٠٦، وطلبة الحقوق نوفمبر ١٩٠٨، وطلاب المعاهد والأزهر في مارس ١٩٠٩ _ كما انتظموا في جمعيات سرية _ منها جمعية التضامن الأخرى، والحيساة _ أمنت بقدرة الرصاص وحده على اسكات أنصار الاحتلال(٢١) .

والجدير بالذكر ، أن استخدام الحزب الوطنى للطلاب في العمل السياسى ، لم يتوقف ، على مصطفى كامل وحده ، بل امتد الى محمد فريد ، الذى لم يتخل عن تعبئة الطلاب في صفوف الحركة الوطنية ، حتى بعد أن هاجر الى الخارج(٢٤) •

وبالاضافة الى هذا اتجه الوطنيون الى استخدام الصحف كاداة للعمل الوطنى ، لتهييج واثارة الجماهير ، وكذلك الدعاية للقضية المصرية وعدالتها بين الأجانب فى الداخل والخارج ، من خلال اصدار صحف بلغات اجنبية ـ باللفتين الفرنسية والانجليزية ـ بعد اصدار اللواء بالعربية فى ٢ يناير ١٩٠٠ والتى كانت مدرسة وطنية اكثر منها صحصحيفة عادية فقد عملت على توعية مدرسة بحقوقهم ، وتبصيرهم بحقائق تاريخهم ، ودعوتهم لقاومة

الانجليز، ووضع حد لهم باعتبارهم أعداء الشعب كما جمعت حولها لكل العناصر الرطنية المعادية للاحتلال ، والتي لم تعرف اقلامها هوادة في نقده ، وفي معالجة القضايا الوطنية(۴) • فضلا عن مطالبتها بالجلاء والدستور ، وهي مطالب راتها سلطات الاحتلال أهدافا ثورية ، اذا ماقيست بمطالب الفئة التي وقفت موقفا وسطا بين السلطتين الشلوعية والفعلية ، ومدت يد المون ارجال الاحتلال(۲۹) •

علاوة على كل ذلك فريما تكان الدافع لاتهام الوطنيين بالتطرف هو تفضيلهم لأسلوب العمل السرى في بداية حياتهم ، وابقاؤهم عليه بموافقة مصطفى كامل ، والخديو ، حتى تأسيس الحزب الوطني في سنة ١٩٠٧ ، وممارستهم نشاطا سياسيا علنيا لفترة عدلوا بعده الى الانتظام في خلايا سرية وذلك عندما اتجهت السساطات الى تضييق الخناق على نشاطهم السياسي القانونسي ، بموجب عددة قوانين استثنائية ، تلاحق اصدارها بعد قسانون المطبوعات في سنة ١٩٠٩ .

ونصل بهذا الى أن اتهام الوطنيين بالتطرف جاء نتيجية انتهاجهم اساليب راوا أنها توصلهم الى غاياتهم المتمثلة في الجلاء والدستور ، بعد أن قرروا الاعتماد على انفسهم ، وقد رأت سلطات الاحتلال أن هذه الأساليب هي اساليب ثورية متطرفة •

وهكذا ادت سياسة التركيز على الجبهة الداخلية ، الى ظهور
تيار سياسى متطرف ، ازداد تطرفا بعد حادث دنشواى على الرغم
من فقد هذا التيار لزعيمه مصطفى كامل ويتمثل ازدياد تطرفه فى
تصلى عدد مطالبته بالدستور ، وتزايد اجتماعاته ، ومطاهراته ،
واضراباته ، واشتداد لهجة صحفه المنددة بسياسة الاحتلال ، والتي
التشرت بالأقاليم (٩٧) •

ولما الدركت السلطتان المتفقتان عندئد ، ازدياد الاضطرابات في الشارع المصرى ، وكذلك ازدياد تطرف الصحف الوطنية ، بشكل بات يهدد البلاد بحالة من الفوضى فقد لجأت بعد فشل سياسة قمع الحركة الجماهيرية بوليسيا ، الى قمع الصحافة ، باعادة العمل بقانون المطبوعات ـ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٨٨١ ـ في ٢٥ مارس ١٩٠٩ .

وعلى الرغم من ردود فعل الحزب الوطنى العنيفة ، على اعدة العمل بموجب هذا القانون - والمتعلقة في تنظيم مظاهرات احتجاج بالعاصمة ، تطلبت تدخل البوليس لقمعها - الا أن جورست لم يعر كل هذا اهتماما ، واستخدم القانون فور صدوره في تعطيل ووقف عدد من الصحف الوطنية ، لكما قدم عصددا من محرريها وكتابها الى المحاكمة التي انتهت بسجنهم لمدد متفاوتة ، مما ادى الى ازدياد عدد الشباب المتعاطف مع الوطنيين والذي اعلن في مؤتمر في سبتمبر ١٩٠٩ موافقته التامة على برنامج الوطنيين المتطرف (٢٩)

وقد دفع تصاعد العمل السرى ، الحكومة الى اقرار عدة قوانين استثنائية لقمع أعمال العنف ، فصدرت ثلاثية قوانين ، استهدف أولها تقييد حرية الصحافة ، بعلاج نواحي النقص فى قانون المطبرعات وذلك باحالة قضايا المصافة الى محاكم الجنايات التى لا يكون حكمها قابلا للاستثناف ، بدلا من محاكم البنايات ثانيها ليحول بين الملاب ومعارسة العمل السياسي ، من خللا تعديل لائحة المدارس ، لتقضى بعنع طلاب المدارس الحكومية من المشاركة في المظاهرات السياسية ، وكتابة المقللات المثيرة في المصحف ، أما ثالث هذه القوانين وأهمها فتمثل في قانون التآمر السياسي للسياسي الذي صدر في يوليو ١٩١٠ بتجريم أعمال ، لم ينص على تجريمها المانين المصرى حتى ذلك الوقت الذي جوم الانضعام على تجريمها المانين المصرى حتى ذلك الوقت الذي جوم الانضعام

لأى جمعية سرية ، تدعو الى تغيير الحكومة بالقوة ، كما جــرم التهديد بالقول أو الكتابة ، بعد أن انتشارت التهديدات السياسية(١٠٠)

وقد اثار صدور هذه القوانين موجة من الاستياء والسخط العام ، ترجعت الى اعمال عنف، وتعثلت في سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات ، تعخل البوليس في قمعها ، كما استمرت حركة المطالبة يالدستور ، وانتشرت الافكار الارهابية ، التي كانت تدعو لاغتيال الخونة واعداء الوطن(١٠١) •

وحتى يتمكن كتشنر من الامساك بزمام الوضع الداخلى فقد التجه فور وصوله الى استخدام قوانين القمع في تعقب الوطنيين ، ومسعفهم التى اشتد ضغط ادارة المطبوعات ومحاكم الجنايات عليها وامتداده الى اربابها ومديريها ، ومحرريها ، وكتابها ، وبهذا فقد نالها وكتابها الكثير من التعطيل والانذار والتوقف(١٠٢) ، واضافة الى هذا فقد طارد كتشنر اعضاء المزب الوطني واخضع المتطرفين منهم ، لرقابة صارمة ، تمهيدا لتقديمهم الى المحاكمة وتصفيتهم ، مما عرض الوطنيين ، لأوسع حركة اعتقالات وسجن ، دفعت من المالح منها الى ترك مصر – منهم محمد فريد – مؤثرا على ذلك العمل مصالح القضية المصرية من الخارج ، وانغماس من ظل بالداخل من كوادرهم في العمل السرى من خلال جمعيات كثرت منش—وراتها السرية – كجمعية اليد السوداء – المصف—ة على ارتكاب اعمال عنف ضد الانجليز ، بالعاصمة والأقاليم(١٠٢) ،

وقد الت سياسة قمع كتشنر للوطنيين الى اضعافهم ، بشكل شل حركتهم واعمالهم العدوانية ضد البريطانيين ، قبسل الحرب واثناءها(۱۰٤) ، مما افقدهم في نهاية الحرب قيادة العمل الجماهيري التي انتقلت الى حرب الوقد ،

واذا كان الوطنيون قد اتجهوا لاستخدام اساليب ثورية لتغيير الواقع ، أو للوصول الى الغاية المتمثلة في الجلاء والدستور ، فلا يعنى ذلك غياب المكانات الاعتدال ، والتى توافرت على الأقل ، لدى قيادتهم ، فمن خلال خطب مصطفى كامل ، يتبين لنا أن هناك المكانات اعتدال توافرت لديه في معظم الأحيان .

وربما تكون الظروف الدولية والمحلية ، هى التى قرضت على. مصطفى لكامل الميل الى الاعتدال رغم تأثره فى عنفوان الشمسباب بالأفكار الثورية وبالآراء الليبرالية فى فرنسا •

وتعثلت الظروف الدولية ، في وضع مصر عندئذ ، والذي حتم عليها الابقاء على نظام الامتيازات الأجنبية ، لحماية الأجانب ومصالحهم داخلها ، وتعد هذه الحماية أحد أسباب تمسك بريطانيا بالبقاء في مصر ، ولهذا فان أية محاولة من جانب مصطفى كامل لاثارة الرأى المام في الداخل ضد الأجانب ، سيتكون في غير صالحه ، بقدر ماتكون على عكس ذلك بالنسبة لبريطانيا •

ولهذا تأى مصطفى كامل بنفسه عن التطرف واساليبه ، لأنه لا يعقل أن يحبد سياسة فى الداخل ، قد تؤدى الى عرقلة تشساط الأجانب الذين يتجه الى خطب ود الراى العام ببلدائهم الاصلية لكسب انصار لقضيته فى الخارج يؤيدون قضية الجلام والحرية التى تطالب بها مصر •

وتجلى ابتعاد مصلفى كامل عن اساليب الاثارة والتهييج فيما جاء باحاديثه التى الدلى بها للصحف الاجنبية ، اثناء تواجده في وربا ، للدفاع عن عدالة القضية المصرية المام السراى العسام الأوروبي فقد الدلى اثناء تواجده بالنمسا بحديث .. لجريدة الاكستراتا

جبلاط في الفترة من ٢٤ الى ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ ــ ذهب فيه الى الأمة المصرية على الرغم من معاناتها من وجود الاحتلال ، الا الأمة المصرية على الرغم من معاناتها من وجود الاحتلال ، الا انها ترفض السلوب الشرة للخلاص منه ، وتحبذ الأسلوب السلمى و لاننا قبل كل شيء قرم مشهورون بالدعة وحب السكينة ، وتبغض المذابح ، والجرائم ، ومن جهة اخرى فان لأوربا عندنا مصالح قد تضر بها الثورة ٠٠ وربما أن الأمة اذا ثارت ضلت عن سحبيل الرشاد فلا تميز بين الانجليز وغيرهم من الأوربيين ٠٠٠ ولذلك المرضنا عن سبيل الثورة الذي نكرهه بقطرتنا ١٠٠ واخترنا السبيل السلمى ، ورفعنا صوتنا الى مسامع اوربا المتمنسة ، بمطالبنا المحقيقة » ثم انتهى الى مطالبة الدول الأوربية بالتدخل لحمسل المتبيز على الخروج من مصر ، اذا كانت ترغب في تحقيق السلام وضمان عقوقها ، وانصاف أمة متعدينة معتدلة كريمة(١٠٠) .

وفى حديث ادلى به مصطفى كامل لجريدة تيويورك هيرالد بنشر ١١ نوقعبر ١٨٩٦ مقضح الدسائس الانجليزية فى مصر ، ثم عرج على ترضيح الأمانى المصرية ، فى تحقيق الجالاء ، دون احداث أى اضطراب ، أو أمر من شأنه تكدير الأمن العام ، ولهذا « انتهجنا اسلوب استلفات أنظار أوريا بالقلم واللسان ، ولسنا « بغيرهما » ٠٠٠ نريد أن نخاطب أوربا ونستقرها للنظر فى مصلحة بالاننا » ١٠٠٠ .

كذلك ذهب مصطفى كامل فى حديث آخر لصحيفة المائية سنشر فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٧ سالى حق الأمم بما فيها الأمة الصرية فى رفع لواء الثورة والعصيان ، وازهاق النفوس ، واسالة الدماء من أجل تحقيق الاستقلال ، ثم انتهى الى طلب المساعدة للأمة المصرية التى مازالت حتى ذلك الحين « مبتعدة عن سبيل الثورة لوثرقها بعدالة أوريا ١٠٧٥) •

وأذا كأن مصطفى كامل ، قد حرص على ألا يظهر الما ألراق العام الأوربي بمظهر المثير للشغب ، أو الهياج ، ققد ابتعد أيضا أفي الداخل عن الدعوة الى التطرف ، وحث المسريين على العمل لامتلاك الكفاءات ، التي تعلق عليها بريطانيا جلاءها عن مصر ، ففي احدى مقالاته بجريدة الأهرام « ٢٤ فبراير ١٨٩٣ » وبعد ان انتقد سياسة الاحتلال التعليمية ، حث الاثرياء المسسريين على المساهمة في نشر التعليم القومي ، لأنه المعول الأساسى لامتلاك الكفاءة الى جانب توحيد الكلمة ، وترك الشقاق والنفاق (١٠٩) ،

وفى الوقت الذى حث فيه مصطفى كامل المصريين على بلوغ الكفاءة ، رد على تهم التعصب التى تكانت تكيلها سلطات الاحتلال للمصريين ، مشيرا الى أن الهدف من ذلك ، هو اشعال غضب الأمة ، والقاء بذور المشقاق بين الأوربيين والمصريين ، في حين أن « الأمة المصرية ، محافظة على السكينة ، عارفة بقيم الاعتدال الديني ه(١٠٠)

وقد يكرن الباعث على تركيز مصطفى كامل فى الداخل على امتلك الكفاءات هو التغير الاجتماعى ، الذى خفت معه حسدة التناقضات الاجتماعية ، التى كانت سائدة فى عصر اسماعيل ، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية للاحتلال ، والتى ادرك معها صدم جدوى اللجوء لأساليب الاثارة والتهييج،التى قد لاتجد من يستوعبها

وبذلك تكون الظروف على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وراء ابتماد مصطفى كامل عن استخدام اساليب راديكالية للوصول الى المغايات ، والتى اخذ يميل اليها تدريجيا ، بعد أن ادرك أن هناك تقاريا وشبيك الحدوث أن عاجلا أو أجلا بين فرنسا وانجلترا ــ بعد حادث فاشوده ــ سيحول بينه وبين امكانية استغلال التناقضات الامبريالية بينهما لصالح القضية المصرية .

وجاء الاتفاق الودى د ١٩٠٤ ، بين البلدين ليژكد توقعات مصطفى كامل ، فى وقت الصاب فيه الفتور علاقته بالخديو مما دفعه الى مزيد من الاعتماد على القطاعات الجماهيرية ، التى راح يصفدها فى اتون حركته ، بعد ان ضاقت به السبل وهو يبحث عن شريك تتناقض مصالحه فى مصر مع مصالح بريطانيا ومعناك لمينته مصطفى لكامل الى رؤية راديكالية ، تمكنه من استغلال هذه القطاعات الشعبية فى تغيير الواقع (١١١) حتى فى فترة وصول السخط الشعبى ، على سلطات الاحتلال الى ذروته اثناء وبعد احداث دنشواى و

ففى خطبته التى اعلن فيها عن قيام حربه _ بالاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ اوضح أن هدفه تحقيق الجلاء ، بالاقناع والاعتماد على النفس والجهود الذاتية ، لا بالثورة أو التعصب أو بالاعتماد على القوى الأجنبية(١١٦) .

ثم جاء برنامج الحزب اكثر اعتدالا مما كان متوقعا بخلوه من التي تطرف ، وان مال الى التشدد ، الا أنه ركز على أساليب العمل المشروعة لمتحقيق الجلاء ، ورفض أى أساليب للعنف أو الثورة(١٢١)

وهكذا توافرت لدى مصطفى كامل امكانات اعتدال حتى فى الدق اللحظات التى كان يمكنه فيها استغلال السخط الشعبي فى الضغط على بريطانيا لتنفيذ مطالب الحركة الوطنية *

واذا ماتركنا مصطفى كامل ، وانتقلنا لخلفه محمد قريد ، نجد انه قد بدا جيأته السياسية معتدلا ، حيث اقتنع فى اوائل تسمينات القرن التاسع عشر ، بان الخلاص من بريطانيا ، يجب أن يكون مرطياً ، أي بالتدريج لا بالطفرة ، من منظور معتدل يقوم على

التوفيق بين الرغبة فى الخلاص من الوجود الاحتلالى الذى لسم يأت حتى الآن و ١٨٩١ ء امرا يوجب كراعتنا لهم ء رالانتفساع باعماله التى ليست شرا لكلها، ولهذا رأى أن وجود الاحتلال فى مصر صرورى لمدة خمسة عشر عاما على الأقل، حتى تبلغ شانا من التمدن والتقدم فى المعارف(١١٤) *

وبعد أن تولى محمد فريد قيادة الحزب بعد وفاة مصطفى كامل ، لم يكن مؤهلا بحكم تكرينه الطبقى والمزاجى ، وخبراته ، لقيادة حركة ثورية ، فعلى الرغم من مطالبته بالجلاء والدستور ـ فى مجموعة خطبه التى شبع بها كرومر ـ نصح مستمعيه بعدم اللجوء الى المنف بتأتا(١٠) .

وربما لم يتحول محمد فريد عن اعتداله في مخاطبة مستمعيه الا بعد أن أعادت سلطات الاحتلال ، العمل بقانون المطبوعات ١٩٠٩، ومحاكمته مع الشيخ عبد العزيز جاويش بموجبه في نهاية ١٩١٠ على كتابتهما مقدمتين تقريظيتين لمجموعة اشمار الشميخ على الغاياتي ، والتي اعتبرت المحكومة نشرها تحريضا على الفتنة ، وقد هاولت السرائ مساومة محمد فريد اثناء محاكمته ، بالتلويح لم بتجميدها شريطة ، أن يعتدل في سياسمته ، أو على الاقل في تعبيره عن مبادئه ، الا أنه رفض هذا العرض ، كما رفض عروضا مشابهة اثناء قضائه فترة المقوبة بالسجن (١١٦)

ويعد أن أنهى قترة العقوية ، تعرض للمطاردة من جسانب السلطات ، مع غيره من قيادات الحزب الوطنى ، مما دفع بعضها الى ترك مصر ، مفضلة العمل بالخارج لصالح القضية المصرية ، وقد أدى بهم هذا الخروج من مصر الى التعادى في المتطرف ، حتى

انتهى الأمر بمحمد فريد الى الاقتناع بضروة العمل الثورى المسلح فعد الانجايز(۱۱۷) •

وهكذا توافر لدى الجناح المتطرف فى الحركسة الوطنية ، المكانات اعتدال ، على الأقل لدى قياداته ، والتى كان اعتدالها فى معظمه حرصا على المصالح الشخصية كما كان يفعل المتدلون ، وكذلك الخديو ، الذين ترددوا بين الاعتدال والتطرف وفقا لمعالمهم *

هوامش الفصل الأول

- (۱) محمد أحمد أنيس وآخرون : النطور البسياس للمجتمع المرى المعديث ، دار النهضسة العربية ، القاهرة س ص ١٥٥ – ١٥٦ .
- (۲) على الدين هسكل : السياسة والحكم في نصر الديد البرلماني
 ۱۹۲۳ ۱۹۵۲ ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ۱۹۷۷ من س ۸۵ ۵۹ .
- ۲۲) رووف عباس حامد: النظام الاجتماع في مصر في ظل الملكيات الزرامية الكبيرة ۱۸۲۷ - ۱۹۱۶ ، الطبعة الأولى دار الفكر المديث للطباعة والنشر ، القاهرة ۱۸۷۳ ، ص ص ۲۰۱ - ۲۰۷ .
 - (٤) الجريسة : عدد ١٣ ، ٢٣. مارس ١٩٠٧ ، حالتنا المالية ،
 - (a) رعوف عباس حامد : الرجع السابق ، ص ص ۲۰۷ ــ ۲۰۸ .

(٦) تربع من التفاصيل يمكن الرجوع الى: على بركات: تطور الملكية الرامية في مصر وأثره على الحركة السياسسية ١٨١٣ - ١٩١٢ ، دار المثقلة المجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٢٤١ - ٣٤٤ ، لطيفة سمالم : التوى الاجتماعية في الثورة المرابية ، الهيئة المربة العامة للكتاب ، القماهرة 1٩٨١ ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، ٣١٣ .

93 ـ المتدلون في السياسة)

(٧) روف عباس : المرجع السابق ، ص ص ٢١٠ ــ ٢١٤ ، لطيفة سالم : المرجع السبابق ، ص ص ٢٥٣ ــ ٢٥٣ .

(٨) لؤيد من التفاصيل ارجع الى: رءوف عباس: الرجع السابق: من ص ١١٢ - ١٢١ - ١٤٩ ، أحجد زكريا الشلق: حزب الأمـة ودوره في السياســة المعربة ط ١ ، دار المــارف ، القــاهرة سنة ١٩٧٩ ، ص ص ١٥ - ٠٠٠ .

(1) عبد الرحمن الواقعي : مصر والسـودان في أوائل عبد الاحتالال ،
 (1) الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٨٣٠ من ص ٣٧ _ ٣٣ .

 (۱۰) أحمل زكرياً : المرجع السابق ، ص ۱۵۸ ، على الدين هـ الل : مرجع سابق ص ص ٥٦ ـ ٧٧ .

(١١) دوف عيساس : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(۱۲) محصد عصادة: الأصال الكاملة للامام محمد عبده ، الكتابات السياسية ، الطبعة الأولى ، المُوسسة المربية للدراسات والنشر بيوت ، ١٩٧٢ ، ص ص م ٢٠٠٨ ، ٢٧٧ سـ ٢٩٨ ، سامى عزيز : المصحافة المصرية وموقفها من الاحتيلال الانجليزى ، دار الكاتب المربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ، ٤ .

(م الم اعتدال دراض باشا قيما كان يراه لمسلاج الحالة المعرية ، فكان يرى ان وفساء المعريين يجب ان يتم عن طريق الاتدريج والاخد بيدهم في هوادة ، إن حالتهم تلحو الى الانسفاق وهادا يتطلب مسالة الاجانب من الانسفاق وهادا يتطلب مسالة الاجانب من الانجليز والفرنسيين والتقاهم منهم ، أحمد أمين : تمساء الاسسلاح في المصرية ، القاهرة ١٩٤٩ ، من ٢٩٦ ،

(۱۳) عبد العاطى محمد أحمد : الفكر السبياس للامام محمد مبده :
 الميئة المعربة العامة للكتاب : القاهرة ۱۹۷۸ ص ۸۹ .

(١٤) أزيد من التفاصيل عن مواقف محمد عبده غير المتدلة آبان الثورة المرابية يمكن الرجوع الى: لطيفة مسائم: الرجع السابق من ٢٧٥ احد أمين : الرجع السابق ، ص ٣٠٣ سـ ٣٠٤ ، عبد العاطى محمد أحمد : الرجع السابق ، ص ٩٠٠ م

(١٥) أحمد أمن : الرجع السابق ، من من ٣٠٦ ــ ٣٠٧ ، عبد الرحين الرائمي : الرجع السابق ، من من ١٨٤ ــ ١٨٥ .

- (١٦) أحمد أهين: الرجع السابق ، ص ص ٢١١ .. ٣١٢ .
 - (١٧) أحدد ذكريا : المرجع السابق ، ص ٣٩ .
 - (١٨) محمد عمسارة : المرجع السابق ؛ ص ٣١٦ .
 - (١٩) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٣١٣ .
- (٢٠) محمد عمارة : الرجع السابق ، ص ص ٢٦٢ ـ ٣٦٦ .
 - (۲۱) نفس المرجع : ص ۲۰۸ ۰
 - · ۲۹۷ تفس الرجع : ص ۲۹۷ -
 - (٢٣) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .
 - (۲٤) محمد عمارة : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .
- (٥٢) على الدين هالل: التجديد في الفكر السمياسي المعرى العديث
 ١٨٨١ ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ،
 ص ٨٨٠ -
- (۲۹) أحمد لطفى السيد: قصة حياتى ، كتاب الهلال ، المدد ۱۹۹ ،
 القاهرة فبراير ۱۹۹۳ ، س ۳۳ ،
- (۲۷) فتحی رفسوان : مصطفی کامل راثدا وطنیا ، احد البحوث التی القیت بمناسبة مرور مائة عام ملی مولد مصطفی کامل ۱۸۷۴ ۱۸۷۴ بالجدمیة المحربة للدراسات التاریخیة ، والتی نشرتها فی کتباب بعنوان مصطفی کامل ، القاهرة ۱۹۷۹ ، صورا ،
- (٨٢) مذكرات ابراهيم الهلباوى : ك ١ ، من من ٨ ـ ه ١ ، ه > ٧ .
- (٢٩) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى: يونان لبيب رزق: الحياة النجلو المحربية في مصر في عهد الاحتسلال البريطاني ١٨٨٢ ١٩١٤ ، مكتبة الانجلو المصربة ، القاعرة ١٩٧٠ ، ص ٥٠ ١٥ ، احمهد لركويا : المرجع السابق ، ص ص ٥٠ ، ١٠ ج اكوب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٣ ، ترجمة سامى الليش ، مكتبة مديولي > القاعرة ، ص ص ١٤٠ ١٤١ ،
 - (٣٠) أحمد لطفى السيد : المرجع السابق ، ص ٢٦ ٠

- (٣١) أحمد لطفى السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٩٣ من ص ١٧٨ - ١٧٨ .
 - · ١١٤ ١١٢ ١١٢ من ص ٧٧ ١٨ ، ١٧ ، ١١٣ ١١٤ .
- ' (٣٣) فلسي الموجع : ص ١٦٢ ، الجريدة ، عدد ٢٠ ، ٢٠ مايو ١٩٠٧ . « مطالب الأمة » .
- (٣٤) يونسان لبيب دقات : الرجع السابق ، ص ص ١٥ ، ٢٥ ، احمد لطفي السيد : نصة حياتي ، ص ٨٠ .
- (٣٥) أحهد لطلئ السبيد : صفحات مطوية ، ص ص ١٤٩ ... ١٥٠ .
- (٣٦) احمد زكريا : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، جاكوب لاندو : المرجع السابة . ، ص ١٤١ ،
 - (٧٢) أحهد لطفي السبيد : صفحات مطربة ؛ ص ٩ .
- (٣٨) الزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ص ١٠٠ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، احمد لطفى السيد : صنحات مطوية ص ص ١٠٠ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، الجريدة ، عدد ١٥٣ ، اول دبسمبر ١٩٠٨ ، الدستورية في مصر » ،
- (٣٩) أحمد لطفي السيد : سفحات مطوية ، س ص ٩٩ ، ١٢٤ ١٢٥ مـ ١٢٥
 - (-3) نفس الرجع : س ١ ،
 - (۱) نفس الرجع : ص ٥٥ .
 - ۱۲ ۱۲ س می ۱۲ س ۱۷ ۰ ۱۲ ۰
 - (٤٣) قلس الرجع : ص ص (١٥١ ١٥٢ ، ٢١٦ ٢١١ ، ٢٢٨ ،
 - (٤٤) نفس الرجع : س ٢٢٩ -
- (٥٥) الريد من التفاصيل يعكن الرجوع الى : يونسان لبيب : الرجع السابق ، ص ص ١٣ ١٩٤ ١٩٤ ،
- (٢٦) نفس الرجع ، س ص ۱۷۸ ، ۱۷۱ ۱۹۲ ، معطفى التحاس چير: سياسة الاحتسلال بجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١١ ، الهيشة المعرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص من ٨٧ ، ٨٨ .

- (٧٤) يوفان لبيب درق : المرجع السابق ، س ٩٤ .
- (٨٤) أحمد لطفى السيف : سة حياتى ؛ ص ٨٨ ، مصطفى التحياس جبر : الرجع السابق ؛ ص ص ٨٥ ـ ٥٩ ؛ أحمد زكريا : حرب الأمة : ص ص ١٣٩ ، ١٥١ .
 - (٩٤) يونان لبيب درق : المرجع السابق ، ص ١٨١ .
 - (٥٠) سيتم تناول هذا فيها بعد .
 - (١٥) أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية ، ص ٢٣٨ .
 - (۱۲م) نفس الرجع : س ص ۱۲۷ ، ۱۳۹ -
 - (٥٢) نفس المرجع : ص ٧ .
 - (٤٥) نفس الرجع : ص ٥٠ ،
 - (ه٥) نفس الرجع : ص ص ه٢ ؛ ٦] .
 - (٥٦) رووف عباس مُ الرجع السابق ، ص ٢٣٨ .
 - (٧٥) مصطفى التحاس بهير : الرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
 - (٨٨) يونان لبيب رزق : الرجع السابق ، ص ١٠٧ ،
- (٥٩) عبد العظيم وهضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ء
 ط ٢ ، مدبولي ، القاهرة ١٩٨٣ مي ٢٣٤ .
 - مصطفى التحاس بجبر : الرجع السابق ؛ ص ١٨٧ ،
- (١٠) معمل حسين هيكل : مذكرات في السياسة المدرية : الجوء الأول :
 النهضة المعربة : القاهرة (١٩٥١ : ص سي ٢٥. ٢٦ : ٢٦ : مصطفى التحاسي
 جبر : الرجم السابق : ص ١٨٦ .
 - (٦١) أحمد لطفي السيد : نصة حياتي : ص ص ١٦٣ ـ ١٦١ .
- (١٦٢) على الدين هلال: السياسة والحكم في مصر ، من من إه ، ٢٥ .
- (١٣) عبد المنعم الجميعي : الخديم عباس حلمي الثاني والحرب الموطني
- ١٨٩٢ ــ ١٩١٤ ، دار الكتاب الجامعي ، الفاهرة ١٩٨٢ ، ص ص مل هأ ــ ١٧ .
- (۱۲) معمد أنيس : صفحات مطوية من تاريخ الزميم مصطفى كامل ، سلسلة تاريخ المعربين (۹) ، الهيئة المعربة للكتاب ۱۹۸۷ ، ص ص ۱٦ ــ ۱۷ ، ۲۰ ،

(١٥) عبد المشعم التجميعي : المرجم السابق ، ص ص ١٥٩ ص ١٦٥ عبد الرحم السابق ، ص ص ١٥٩ عبد القومي عبد الرحمن الرافعي : مصافي كامل باعث الحركة الوطنية تاريخ مصر القومي من ١٨٦٢ المالمية ، القاهرة ١٩٤٥ ص ص ص ص عبد ١٨١٠ من ١٨٠٨ - ١٨٩ م

(۲۱) معمطفى التحاس چير : الرجع السابق ، ص ۷ ، آدار ادوارد بچولد شميت « الابن » : الحرب الوطنى المعرى مصطفى كامل ومحمد قريد ، ترجمه قرّاد دوارة ، الهيئة المعرية المامة للكتاب ، القاهرة ۱۹۸۳ ، ص ۹۹ .

(۱۷۷) صلاح العقاد: مصطفی کامل وفرنسا : احد البحوث التی القیت بمناسبة مرور مائة مام علی مولد مصطفی کامل ۱۸۷۶ ــ ۱۹۷۶ بالجمعیــة المصریة للدواسات التاریخیة ، والتی نشرتها فی کتاب بمنوان مصطفی کامل ، القاهرة ۱۹۷۹ ، ص ۲۶ ،

(٦٨) عبد المتم الجميعى : الرجع السابق ، ص ص ١٩٠ ، ١٩٦ ،
 دوف عباس : الرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(۲۹) بوفان لبيب : مصطفى كامل وناسيس الحرب الوطنى أحد البحوث التي القيت بمناسبة مرور مائة هام على ميلاد مصطفى كامل ۱۸۷۶ ـ ۱۸۷۴ بالجعمية المعربة للدراسبات التاريخية والتي نشرتها في كتاب بعنوان مصطفى كامل ، القاهرة ۱۹۷۹ ، ص ص ص ۸۵ ، ۸۳

(٧٠) عبد التمم الجميعي: المرجع السابق ٤ ص ٢١٢ ، عباس العقاد :
 سمد زغلول زميم الثورة ، كتاب الهلال ، المدد ٢٥٦ ، أغسطس ١٩٨٨ ،
 من ١٤١ .

(٧١) آرثر اروارد جولد شميت : الرجع السابق ، ص ١٥١٠ .

(۷۲) بونان لبیب رزق : الحیاة الحربیسة ، ص ص ۸۶ ، ۸۵ ، ۲وثر ادوارد جوئد شمیت : الرجع السابق ، ص ۱۵۰ ،

(٧٣) مصطفى التحاس چير : الرجع السابق > ص ٣٩ ٠

(٧٤) غلس الرجع : ص ص ٥٥ ، ٢٦ ، عبد المتعم الجميعي : الرجع السابق ، ص ص ٢٦٥ ، ٢٦٢ ،

- (Ya) علي الدين هلال : السياسة والحكم في مصر ، ص ٧٧ .
 - (٧٦) بوتان لبيب : الحياة الحربية ، ص ص ٣٠ ، ١٩٩ .
- (٧٧) عبد اللغم الجميعي : الرجع السابق ، ص ص ٢٦٢ ، ٢٦٢ .
 - . ۲۹۳ نفس الرجع : س ۲۹۳ ،
 - (٧٦) أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية ، ص ص ٦٢ ، ٦٣ .
 - (٨٠) يونان لبيب رزق : الحياة الحربية ، ص ص ١٦٦ ١٦٨ .
- (٨١) الجريسة: عدد ٥٣] ؛ أول ديسمبر ١٩٠٨ « الحركة اللستورية في مصر » .
 - (۸۲) رفوف عباس : الرجع السابق ، ص ص ۲۲۶ ، ۲۲۰ ،
- ۸۲) مصطفى التحاس جير: المرجع السابق ، من ۱۸۲ ، آدار ادوارد جولد شميت: المرجع السابق ، من من ۲۶۹ ... ، ۲۵۰ .
- (۸٤) عاصم المنصوفي : محمد فريد في ضوء اوراقه ، دراسة تحليلة الأول محمد فريد ، مدكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ ١٩١٩ ، المجلد الأول الله نشره مركر وثائق وتاريخ مصر المامر ضمن منشـورات الهيئة الممريـــ المامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ١٥٠ م ٢٥ واورد جولد شعيت : المرجع المسابق ، من ص ٣٤٢ ٢٤٢ ، ٢٥١ ٣٥٢ .
 - (٨٥) عاصم العسوفي : الرجع السابق ص ص ٣١، ٣٠ .
 - (٨٦) يونان لبيب: الحياة الحزبية ، ص ١٩ ٠
- (٨٧) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث النهشة الوطنية : كتاب الهلال ، العدد ٤٠٠ ، قبراير ، ١٩٥ ، ص ١٥٤ .
 - (٨٨) شمحيت : الرجع السابق ، ص ص ٢٠٧ ، ٢٢٥ .
- (٨٩) معهد أنيس وآخرون: التطور السياس للمجتمع المرى ،
 من ١٥٩ .
- (١٠) جاء هذأ في الخطبة التي اطن فيها عن حزبه بالإسكندرية ، نتــلا
 عن يرنان لبيب : مصطفى كامل ، ص ٩١ .

(٩١) عبد الرحمن الرافعي : مصنفى كامل باعث الحركة الوطنية ؛ ص ٢٥١ ، صلاح عيسى : مصنفى كامل وتضايا الاصسلاح الاجتماعي ؛ العد المبحوث التى القيت بمناسسية مرور مائلة عسام على مولد مصنفى كامل المبحوث المرية للدراسات التاريخية ، والتي تشرتها في كتاب بعنوان مصنفى كامل ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٦٠ ،

(۹۲) یونان لپیپ : الحیاة الحزبیة ، من من ۹ ... ، ، علی الدین هسلال : السیاس : المرجع السابق ، من ۱۲۷ ، دوف عباس : المرجع السابق ، من ۱۲۷ ، عبد العظیم دمامان : المرجع السابق ، من من ۲۷۸ .

(۹۳) ازید من التفاصیل یمکن الرجوع الی: شمیت: الرجع السابق ، ص ص ۲۰۸ ، ۱۱۱ ، ۱۱۱ ، ۱۱۰ ، مصطفی التحاس : الرجع السابق ، ص ص ۲۰۸ ، ۱۱۲ ، ۱۱۲ ، محمد آنیس و آخرون : التطاور السابای المجتمع المحدد السابق ، عبد العظیم دمضان : الرجاع السابق ، ص ۷۷ ،

(٩٤) عاصم العموقي: الرجع السابق ، ص ٢٧ ، شميت ، الرجع السابق ، ص ٢٤١ .

. (٩٥) للتفاصيل يمكن الرجوع الى : هلى الدين هـ لال : السياسـة والحكم ، ص ١٨ > يوفان لبيب : الحياة الحربية ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٠ ، أثور الجندى : تطور الصحافة (السياسية في مصر ، منذ نشاتها الى الحرب المالمية الثانية ، ص ١٨١ .

(٩٦) فتحى رفسوان: المرجع السابق ، ص ٢٦ ، مصطفى المتحاس: المرجع السابق ، ص ٢١ ، صنع الميس : صلحات مطوية ، ص ٢٠ .

(٧٧) الزيد من التفاصيل ارجع الى : تيودور روث شتين : تاريخ ممر تبل الاحتلال وبعده ، ترجمسة على أحمسد شسكرى ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص مى ١٤٥ مـ ١٥٥ ، أود الجندى : المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، يونان ليبب : المحياة الحربية ، ص ١٧٩ ،

(۹۸) اهمه بهاد الدین : ازبام لها تاریخ ، ط ۳ ، دار الکاتب المربی ، القاهرة ۱۹۲۷ ، من ۹۰ ،

(٩٩) تيودور روژ شتين : الرجع السابق : س ص ١٦٥ ـ ١٩٥ عمم علق التحاس : الرجع السابق ، ص ص ١٣٨ - ١٣٩ ٠

- (۱۰۰) يونان لبيب : الحياة الحربية ؛ ص ص ۲۱۳ _ ۲۱۰ ، عبد المتمم الجميمي : الرجم (لسابق ؛ ص ص ۲۷۸ _ ۲۸۰ ، شهيت : المرجم السابق ؛ ص ۲۱۳ ،
- (١٠١) عبد المنعم الجميعي : الرجع السابق ، ص ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .
- (۱۰۲/ أفور الجندى: المرجع السابق ، ص ۱۷۵ ، معمد سيد كيلاتي : السلطان حسين كامل ۱۹۱۶ سـ ۱۹۱۷ ، دار القرمية للطباعة ، القاهرة ۱۹۲۳ ص ۳۰ ،
- (۱۰۳) عاصم النسوقي : الرجع السابق ، ص ۲۷ ، عبد الشعم الجميعي: الرجم السابق ، ص ص ۳۱۵ ، ۳۲۳ ـ ۳۲۳ .
- (١٠٤) جاكوب لاندو: الرجع السابق ص ١٣١ ، شعيت : الرجع السابق من ٢٩٧ .
- (ه ۱۰) أوراق مصطفى كامسل ، القالات ء الكتاب الاول » ۱۸۹۲ ــ ۱۸۹۹ تحقيق يواقيم رژف ، مركز وثائق وتاريخ مصر الماصر ، هيئة الكتاب ۱۸۹۱ ص ص : ۳۰ ــ ۲۳۳ ــ
 - ۱۸۱ على على ١١٠ ـ ١١١ ـ ١١٠ . (١٠١) تفس الصادر : ص ٢٣١ ،
 - (۱۰۷) تفس الصفر : ص (۱۶) ·
 - ٠ (١٠٨) تَفْسَ المُعتدِينَ : ص ٨٦ وما يعدها ؛ ٩٥ ؛ ٣١٩ ، ٣٢٢ ،
- (١٠٩) الأهسرام: أول يولية ١٨٩٥ « من اين يأتي الخطر » نقلا من أنور المجندي: المرجم السابق ، ص ١٨١ ،
 - (۱۱۰) اوراق مصطفی کامل : می ۷ه ،
- (۱۱۱) **مسلاح عيسي : ا**لرجع السابق ، ص ص ١٦٨ ــ ١٣٩ ، **شميت :** الرجع السابق ، ص ص ١٠٨ ــ ١١٠ ،
- (١١٢) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ،
 - س ص ١٩٤ ــ ٩٥٤ ؛ شهيت : الرجع السابق ؛ ص ١٣١ -
- (۱۱۳): یونان فیپ رزق : مصطفی کامل ، ص ص ۱۰۱ ـ ۱۰۲ ، ۱۰۲ ع جاکوب لاندو : المرجم اللسابق ، ص ۱۱۸ ۰
 - (١.١٤) عاصم العسوقي : الرجع السابق ؛ ص ص ٢٢ ء ٢٢ ٠
 - (١١٥) جاكوب لاندو: المرجم السابق ، ص ١٣٦ ·
 - (١١٦) شحميث : المرجع السابق ، ص ص ٢٢٢ -- ٢٢٢ -
- (١١١٧) عاصم العسوقي : الرجع السابق ، ص ص ٣٧ ، ٢٠ ١ ١١ -

الهلباوي في مدرسة المتدلين

ولد ابراهيم الهلباوى في أواخر أبريل ١٨٥٨ بمدينة العطف د المحمودية الآن ، لأب وأم غير مصريين عاشا معظم حياتهما أميين، حيث تعلم والده القراءة والكتابة على يد أحد مشايخ الناحية ، بعد أن بلغ من السن عتيا • أما الهلباوى ، فقد المقته أسرته بكتاب القرية ، رغم تواضعها المادى حيث اشتفل والده بالملاحة النيلية ، الى أن ضاقت به سبل الميش بسبب انتشار خطوط السكك الصديدية فعمل بالزراعة ، وتجارة الماصلات الزراعية – الى أن انتهى من حفظ القرآن ، فانتقل الى الأزهر في سنة ١٨٧١ ، ولبث به سميع سنوات متكبا على الدرس والتحصيل(١) •

واذا كان هناك شبه اجماع على أن روح التعليم بالأزهر عندت ، قد غلب عليها الأسلوب التقليدى الذى يقرم على تلقين الطلاب ، ماخلفه السلف دون تغيير أو انحراف عنه لتنمية ملكة البحث والاستقصاء لدى الطلاب(٢) ، الا أن الهباوى ذهب الى عكس ذلك ، بأن الدراسة في الأزهر لم تكن أفضل الدراساتوانفعها على الاطلاق ، لا لاطلاقها حرية الطلاب في اختيار المذاهب والكتب

والأسانذة ، فحسب ، بل لأنها كانت من أمثل الطرق لتكوين الدارس وتنمية مداركه وتوسيع ثقافته ، والتي اتضح أنها طريقة جامعات أوريا(٢) •

وبينما كان الهلباوى يتلقى دروسه بالأزهيس على مذهب الامام مالك على يد الشيخ رزق البرقاني ، والشييخ محمد أبي القضال الجيزاوي ، ودروس النحو والمنطق وعلوم البلاغة والحديث على يد نخبة من أشهر مشايخ ذلك الوقت .. عبد الرحمن المحلاوي ، محمد البحيرى ، الامبايي ، ابي النجا ، حسن العدوي - وصل جمال الدين الافغاني الى مصر ، واصبح يتردد عليه عدد لا باس به من كبار الطلاب في بيته للدرس • الا أن الهلباوي لم يسمع به ، الا بعد أربع سنوات من انتظامه بالأزهر ، عندما اشيع عنه الالحاد، وساءت علاقة تلاميذه ، وعلى راسهم محمد عبده ، بطلاب الأزهر ، الذين كانوا ينظرون اليهم بارتياب • لكن سرعان ما جمعت الصدفة بين الهلباوى والأفغاني ، والتي لم يصبح بعدها واحدا ممن يتلقون الدرس على يديه في القلسفة والمنطق والبلاغة والرياضيات فحسب، بل لكان من اشد المريصين عليها ، طيلة ثلاث سنوات قضياها متحلقا حوله ، ومتنقلا معه من ربع العنائي ، الى خان ابى طاقية ، ثم التبانة فكوم الشيخ سلامة(٤) • مع محمد عبده ، وسعد زغلول ، والسيد وقا زغلول ، وعبد الكريم سلمان ، وابراهيم اللقائيي ، وشفيق منصور ٠ ومحمود سامي البارودي وغيرهم(٥) ٠

وكان تأثير الأفغاني في المتحلقين حواسمه كبيرا ، لأنه نحا في التدريس منحى ، نقلهم من الاتجاه النقلي الى الاتجاه المعقلي ، الذي وسع مداركهم ، ونمى ملكاتهم النقدية ، وتفكيرهم المحر ، وفتح باب الاجتهاد المامهم في المسائل الدينية ، هذا الى جانب حرصه على تنمية مواهب الكتابة والخطابة ، وانسياب الألفاظ لديهم ، من

خلال حثهم على كتابة مايلقى عليهم مندرس ، واعادة تحريره ، لطرحه عليه فى اليوم التالى ، مما دفع تلاميذه الى التسابق فى اجادة التحرير والانشاء ، بشكل ساعد على خلق جيل ممن أحسنوا الكتابة واختيار الموضوعات() .

وقد بلغ تأثر الهلبارى بالأففائي حدا جعله يتخلى عن دراسة مذهب مالك ، ويتجه لدراسة الذهب الحنفى ، منتصعا بنصيحة أستاذه ، التي اكدت له على أن لكتب الفقه ماهى الا قوانين من العبث الاشتخال بها ، مالم يكن في الامكان تطبيقها ، ومادام أن المذهب المعمول به في القضاء المصرى هو مذهب أبي حنيقة ، فالواجب دراسته والالم به(٧) • وربما كان لهذا التحول دور في تكوين الهلباوى علميا ، وجعله رجل محاماة من الطراز الأول •

وتاثرا بالأفغاني كذلك ، انضم الهلباوي الى المحفل الماسوني، مع أستاذه ، لكنه سرعان ما امتنع عن حضور اجتماعاته ، بعد أن وجد بنشاطه ، مايبعده عنه ، ومالا يجعله حريصا على مداومة الاتصال به(م) .

ثم انقطع الهلباوى عن الأزهر دون أن يكمل دراسته ، واتجه للممل بالريف والاشتفال بالتجارة ، بعد أن توقيف اسستاذه عن التدريس بالأزهر ، ثم نفيه ، وكذلك بعد أن تحمل عبه الانفاق على اسرته ـ أمه واشقائه ـ بعد زواج والده بأخرى(١) .

وعلى الرغم من انقطاع الهلباوى عن الدراسة ، الا ان صلته بالأحداث السياسية المجارية حينذاك ، لم تنقطع ، من خلال مداومته على قراءة الصحف ، وازدياد اهتمامه بالقضايا المحلية ، والتى دفعته الى التنديد بمدير الغربية ووكيله ورياض بالشما _ رئيس

النظار في ذلك الوقت ـ على صدر صفحات جريدة التجارة • متهما المدير بتملق الشخصيات العامة في مصر ، وتلفيق التهم لخصومهم•

وعلى الرغم من نشر المقال بدون توقيع ، بناء على طلب المهاباوى ، الا أنه بمجرد صدور العدد الذى تضمن المقال ، قبض على المهاباوى ، وبعد أن تم التحقيق معه بالديرية ، رحل الى القاهرة المعثول أمام رياض باشا ، وبعد أخذ ورد بينهما ، تقرر ايداعه السبن ، المسكه بوجهة نظره ، عندما خيره رياض باشما بين تشكيل لجنة تحقيق فيما نسبه الى وكيل الديرية ، أو السمجن ، فكان أن فضل الخيار الأخير ، وانتهت هذه الأزمة بتدخل البعض لمدى رياض باشا ، الذى أفرج عنه (١٠) ،

وبالرغم مما تعرض له الهلباوى بسبب هذا المقال الجرىء ، الا أنه مهد لعودته الى القاهرة ، واتصاله بجماعة الاسمام محمد عبده ، فعندما فكرت الحكومة في النهوض بصمحيفة الوقائم المصرية ، لتجارى وتنافس الصحف الوطنية الأخرى التي بدات تخوض في موضوعات تتحدث فيها عن آراء ليبرالية لقيت استجابة جماهيرية(۱۱) ، لم يجد رياض باشا أفضل من تلاميذ جمال الدين الأكفاء للقيام بهذه المهمة •

قعهد الى محمد عبده بادارة المحدية ، والذى اختار لماونته عبد الكريم سلمان ، وسعد زغلول ، والشيخ وفا زغلول ، والشيخ محمد خليل ، وكذلك ابراهيم الهلباوى ، الذى رشحه رياض باشا وظل الهلباوى يكتب بالتناوب مع هؤلاء بالمحديفة ، الى أن تعرض لملاقالة على يد محمد عبده في أواخر سنة ١٨٨١ بمجرد خصروج رياض باشا من الوزارة ، لتوتر العلاقات بينهما (١٢) .

وياقالة الهلباوي عن الوقائع ابتعد مؤقتا عن جماعة الامام ،

وقد ساعده عمله بالوقائع على الاتصال بكثير من الكتاب ، الذين ربطته ببعضهم علاقات صداقة ، منهم على سبيل المثال عبد الله باشا فكرى الذى رشحه للعمل كاتبا بمجلس النواب ، الذى رأسه سلطان باشا ، كما ساعد عمل الهلباوى على توثيق صلته بحسن بك الشمسى ، واشتراكهما فى ادارة جريدة المفيد ـ قبل الثورة العرابية ـ التى كتب فيها الهلباوى كثيرا من المقالات التى كان لاحداها دور فى اغلاقها بعد فترة وجيزة من صدورها(١٢) .

. - : وفي ظل هذه الطروف لاحت في الافق ارهاصيات الثورة العرابية ، وراح الهلباوي يؤيد تحركات العرابيين ضد عثمان باشا رفقي وزير الحربية، الذي انتهج سياسة ترمى الى محاباة الشراكسة بشكل مبالغ فيه ، والحط من شأن الضباط المصريين ولكن الهلباوي سرعان ماخرج على العرابيين ، عندما انقسم مجلس النواب على يتفسه حول اللائحة التي وضعها شريف باشا • وتجلت مظاهر خروجه عليهم في رفضه العمل ككاتب بالمجلس المصوصى ، الذي الغوه ، مِعِدِ تَعَظِيلُ مَمِلُسِ النَّوَاتِ ، وطعتُه في تَصرفاتِ العرابيينِ ، ويخاصِهُ تصرفات عرابي ، التي رأي انها تجر الي حرمان البلاد مما تبقي لها من استقلالها ، ولهذا قبض عليه العرابيون ، بتهمة التمرد وُممالاًة الانجليز ، وقدم للمحاكمة في اغسطس ١٨٨٢ امام مجلس عسكري ، حكم عليه بالأشغال الشاقة لدة ثماني سنوات • ولـم مِنْقَدُ الهلباوي مِنْ قضاء فترة العقوية سوى دخول الانجليز مصر ، واحتلالهم القلعة ، وفك عقاله مع كل من سجن بها ، وكاد الهلباوي يعود الى السجن ثانية بدس من الخديو توفيق ، لولا تدخل رياض باشا ، الذي كان على علم بما اصابه على يد العرابيين(١٤) ٠

وهكذا عارض الهلباوى الثورة العرابية ، في حين ايدها معظم الذين تحلقوا حول الافغاني بما فيهم محمد عبده وربما كان رفض

الهلباوى للثورة كاسلوب لتغيير الواقع ــ الذى كان يدعو له الأفغانى كان نوعا من العرفان بالجميل لكل من سلطان باشا ، ورياض باشا ، صححاحم، الرؤيسة المعتداحة ، التى تلفظ التحورة بمكم تكوينها الاجتماعى ، وتومن باسلوب التحديج في الاصلاح ، الذى يحتم على المصريين مسالمة الأجانب باعتبارهم القوة والتفاهم معهم(١٠) •

ويعد انتهاء الثورة الفي مجلس النواب وقانونه وذلك في مايو الم٨٧ ، وصدر القانون النظامي لمجلس شوري القوانين ، الذي انتقل اليه الهلباوي ، الا انه انتدب في مارس ١٨٨٥ للعمل كسكرتير خاص للبرنس حسين باشا دحسين كامل، حشقيق الخدير توفيق حند انتهاء مهمته الا ان الوظيفة الغيت اثناء ادائه الهمة ، فاتجه عند انتهاء مهمته الا ان الوظيفة الغيت اثناء ادائه الهمة ، فاتجه الهلباوي الى العمل بالمحاماة بعد مقاضاته الحكرمة(١١) · ريرجع يناير ١٨٨٦ بمدينة طنطا حائنها لم تكن تتطلب في المعمل بها في يناير ١٨٨٦ بمدينة طنطا حائنها لم تكن تتطلب في المشتفل بها ، المحدول على مؤهل قانوني او حتى اي مؤهل بل كانت مؤهدات المترافها البلاغة ، وسلامة الأسلوب ، والخطابة • والقدرة على الاقتاع، هذا الى جانب الاللم بقدر من العلوم الدينية التي تمثل مواد للفصل في المقصايا الشرعية ان المكن ، وقد توافر هذا المهاباوي.

وقد تزامن عمل الهلباوى بالمحاماة ، مع قيام المحاكم الأهلية في أوائل سنة ١٨٨٤ ـ والتي انشئت بعوجب امر عال في ١٤ يونيو ١٨٨٣ ـ بالقاهرة والوجه البحرى ، في حين تأخر عملها بالوجه القبلي الى منتصف ١٨٨٩ (١٧) ٠

وقد عمل الهلباوى بالمحاماة فى طنطا ، قبل أن ينقسل الى القاهرة. ـ ويندمج فى زمرة المحامين الأهليين ـ لمدة ثلاث سنوات ،

الى أن فكر فى الانتقال الى القاهرة ... بعد أن حثه القاضى البلجيكى « لوجريل » على ذلك • وفى غضون عامين من انتقاله الى القاهرة ، استطاع الهلباوى أن يحقق لنفسه شهرة بين العساملين بالمحاماة فيها (١٨) • الهلته للاتصال بالشخصيات العامة فى مصر ، فاتفذه الخديو عباس حلمى الثانى ، بعد عام من توليه العرش ، مستشارا قضائيا للخاصة الخديوية ، ومحاميا لها أمام المحاكم الأهلية ، ومحام للأوقاف الخديوية ، بعد أن رشحه محمد فيضى باشا «مدير ومحام للأوقاف الخديوية ، بعد أن رشحه محمد فيضى باشا «مدير الاوقاف العمومية ، للعمل كمستشار قضائى للأوقاف العمومية (١١)

وقد ساعده المعمل بهذه الوظائف على الاتصال والاحتكاك بابناء الذوات ، الذين عملوا بهذه المصالح ومنهم _ على سبيل المثال لا المصر _ عبد المعزيز فهمى ، الذى عمل بوكالة قسم قضايا الأوقاف في الفترة من سنة ١٨٩٧ (٣٠) • كما اتاح لسه انتقاله الى القامرة فرصة الاتصال ثانية بجماعة الامام محمد عبده، التى تكان يعمل معظمها اما بالمحاماة أو القضاء ، وفي ساحة المحاماة اتصل الهلباوى بخليل باشا ابراهيم ، وأحمد بك الحسيني، وابراهيم بك اللقائي ، وعبد العزيز فهمى ، ومرقص بك فهمى ، وسعد زغلول وغيرهم • وقد تطور هذا الاتصال الى ان بلغ حد الاحتكاك في بعض الاحيان ان لم يكن المتصادم في بعض القضاءا ، التي وقف فيها الهلباوى مترافعا ضد حنا زنانيرى المحامي(١٢) •

وفى الوقت الذى اضطر فيه الهلبارى الى الاتصال ببعض المراد جماعة الامام فى اروقتها بسبب ظروف العمل عاد الامام محمد عبده عن منقاه وهو اكثر اعتدالا ومسالة ، بل وقدرية ، وذلك بعد ان وجد ان الأمور فى مصر ابان سنوات المنفى ، قد تغيرت عن ذى قبل ، وأصبح كل شىء بيد الانجليز ، حتى أصبحت نصائحهم ملزمة للخديو شخصيا ، ومن هنا كان اقتناعه الشديد بضرورة

الاعتدال ، والتركيز على الاصلاح الداخلى حتى يتمكن المجتمع من امتلاك الكفاءات الملازمة لتحقيق الاستقلال والدستور على مراحل وأما أمر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يقدره ، وليد الله بعد ذلك تعبره ، لأننى عرفت أن ثمرة تجنيها من غراس تفرسه ، وتقوم على تتميته السنين ، الطوال ، فهذا الغرس هو الذي ينبغي أن يعنى به الآن ٥٠٠ » (٢٢) •

وبينما كانت رؤية الامام الاصلاحية ، تنتقل عبر الصحف والجمعيات والصالونات ، والمجالس النيابيية ـ بعد أن أصسبح عضوا بمجلس شورى القوانين ۱۸۹۹ ـ والأزهر ، وغيرها ، الى كثير ممن لم يتحلقوا حوله أو عملوا معه أو بجانبه حكالدكتور معمد حسين هيكل وغيره (۲۲) ـ ظهرت جماعة الامسام في شكل الجمعية الخيرية الاسلامية التي أسسها محمد عبده في سنة ۱۸۹۲ مع صديقيه سعد زغلول ، وحسن عاصم ، وضعت عبد الخالق ثروت وطلحت حرب (۲۲) وابراهيم الهلباوي الذي كان أول المنتخبين لمجلس ادارتها ، كما عمل في مرحلة لاحقة مستشارا قضائيا لها (۲۶) ،

وبانضمام الهلباوى للجمعية الخيرية الاسلامية ، عمل مع عبد من جماعة الامام في معسكر واحد ، وكان من أشهر اعضائها ، قاسم أمين ، وفقتى زغلول ، وأحمد لطفى السيد ، الذى تمول عن تطرفه ، وأصبح أحد أفراد الجماعة بعد لقائه بالامام في جنيف بيسويسرا(٢٦) .

وفي تلك الفترة التي اتصل فيها الهلباوي بجماعة الامام، مع بداية عمله بالحاماة وانتقاله الى القاهــرة ، ازداد اهتمامه بالأمور السياسية ، ولذا خالط رجالها ، واستمع اليهم في الاجتماعات المنظمة والمتتالية ، التي ضمت العديد من المحامين ورجال القضاء

وكبار الموظفين ، واعضاء مجلس شورى القوانين ، انذين لمم يحاولوا الليف احزاب سياسية ، اما لقلتهم ، أو لأن معظمهم من كبار موظفى الحكومة ، الذين يتعذر عليهم الاقصاح عن ارائهم السياسية بطريقة ما(۲۷) -

كذلك اسهم الهلباوى فى كتابة العديد من المقالات السياسية لبعض الصحف ، ومنها الأهرام التى كتب اليها بعض الرسائل من وقت الى آخر ، الى أن أنشئت المؤيد فاستكتبه الشميخ على يوسف ، كتابات كانت تنتهى الى الدفاع عن الوطن ، واظهار كفاءته قبل الاحتلال وبعده (۲۸) .

وبذلك استطاع الهلباوى اجتياز الحاجز الاجتماعى معنويا ، بقضل ماحققه مكتبه من شهرة ، جعلت اسمه يتردد بين القضاة والنواب العموميين وكذلك على صدر صفحات الصحف المسرية والأجنبية ، هذا فضلا عن اتاحة الفرصة له ، للالتقاء بمعظم ان لم يكن كل الشخصيات التى لعبت دورا هاما في التاريخ المسرى بعد ذلك ٠

وبينما كان الهلباوى يجتاز الحاجز الاجتماعى معنويا بانتقاله الني طبقة الأعيان ـ وهو احد ابناء الطبقة الوسطى ـ بما حققه لنفسه من شهرة داخل المجتمع بين فطاحل المحاماة والسياسة من ابناء المذوات ، اجتاز كذلك هذا الحاجز ماديا ، بفضل ماجمعه من ثروة ، بفضل مهنته ، مستفيدا ، كغيره من اصلاحات الاحتلال الاقتصادية وبخاصة ما كان يخدم منها القطاع الزراعى .

غلا شك فى أن الاحتلال قد رسم سياسة اقتصادية ، استهدفت تحويل مصر الى وحدة من وحدات الاقتصاد البريطانى ، يجب أن تحسم الصفة المتضصية لاقتصادها ، وبما يكفل سداد المديون •

لذا اقيمت مشروعات ضخمة للرى ، واقرحق الملكية الفردية لباقى الأراضى الخراجية ، فى وقف سعت فيه الحكومة لبيع اراضى الدائرة السنية والدومين ، وكذلك بعض مساحات من الأراضى البور ، التى يمكن استصلاحها بعد أن تحسنت وسائل الرى .

ويتحول الأرض الى سلعة ، اصبح راس المال هو المسدر الأساسى لحيازة الأرض ، لا الهبة أو النح كما كان الأمر من قبل ، ولما كان تملك الأرض يمثل الرجاهة والمكانة الاجتماعية وكذلك السياسية في المجتمع حينذاك ، لذا فقد تسابق من تراكمت لديهم رؤوس الأموال على تملك مساحات من الأراضى الزراعية كثرت أو قلت ،

وهذا ماساهم في بروز فئة - الى جانب كبار الملاك - ممن كونوا ملكيات زراعية كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى ، الذين تلقوا قدرا متواضعا من التعليم ، وعملوا بالوظائف المكومية أو المهن المحرة ، وحققوا في ظلها قدرا من الثروة ، استثمروه في شسراء مساحات من الأرض الزراعية ، والجدير بالذكر أن هذه الفئسة سرعان ما أصبحت من أكثر الفئات ثقللا بالمجتمع ، وارتباطا بالاحتلال الذي لم تستقد من سياسته الاقتصادية في تكوين ملكيات زراعية كبيرة ، فحسب ، بل أنها كانت في حاجة اليه ايضا ليوفر لها فرص تسويق المحاصيل التي قامت على انتاجها دون أن يمثلك المجتمع المكانات تصنيعها، وكي يوفر لها احتياجاتهامن السلع الاستهلاكية المترفية ، التي تكالبت على استخدامها بعد أن تغيرت اتماط استهلاكها ، وبذلك نجع الاحتلال في قرقمة هذه الفئة حول مصالحها ، في الوقت الذي هيا لها قرص الاستفادة من اجراءاته مالارتباط به ،

وكان الهلباوى احد المستفيدين من سياسة الاحتلال وأجراءاته الاقتصادية ، الذين امتلكوا مساحات ضخمة من الاراضى الزراعية والتي ازدادت مساحتها بمرور الوقت ، بعد أن حققوا قدرا من الثروة من وراء مهنهم الحرة ، فبعد أن كان الهلباوى لايمتلك اكثر من خمسة عشر فدانا ونصف القدان ، بناحية كفر الدوار ، قبل عمله بالمحاماة اذا به بعد عقد من عمله بها - ١٨٨٦ - ١٨٨٧ _ يمتلك مايزيد على ٤٠٠ فدان بكفر الزيات ودسوق (٢٩) ،

ولا نستبعد استخدام الهلباوى لكتبه في اعمال المضاربة على الاراضى الزراعية ، جريا وراء الارباح التي يحققها الستثمرون في هذا المجال ، الذي شهد نشاطا من جانب راس المال الاجنبي ، ويؤكد هذا ، اتجاه الهلباوى منذ سنة ١٩٠١ الى شراء مساحات ضخمة من الاراضى البور ، واستصلاحها ثم قيامه بعد ذلك ، ببيعها في مساحات مختلفة ، أو زراعتها لحسابه الخاص ، ففي المفترة من الاراضى البور ، التي قام على استصلاحها وامدادها بالمياه ، الاراضى البور ، التي قام على استصلاحها وامدادها بالمياه ، وتمهيد طرقها ، ومساقيها ، وتذلك اقامة المساكن لايواء الأسسر التي جلبت لزراعتها في معظمها من مديرية المحيرة (۲) ،

كذلك الدرك فيما بين سسنتي ١٩٠٦ ، ١٩٢٠ باعتباره احد القانونيين بمصلحة الرى ، عرم الوزارة على تغطية منطقة من الأراضى البور بشبكة من القرع والمصارف ، من شأتها سادا نقذت سرقع قيمة هذه الارض اضعاف قيمتها ولهذا اقدم الهلباوى على شراء ستة الاف فدان منها ، اضطرته الى بيع ٢٥٠ قدانا من اراضى الغربية ، لتدبير مقدماتها وقد بلغت ضخامة هذه الصفقة حدا ادى الى تضييق الخناق المالى على الهلباوى ، عندما انصرفت الحكومة عن تنقيد المشروع ، تحت ضسخط العجز في الميزانية ،

وعندئذ عجز الهلباوى عن تسديد الأقساط المطلوبة ، وترتب على ذلك ذهاب ممتلكاته قطعة بعد اخرى ، اما بالنزع ،او البيع ، او بالتنازل عنها لأصحابها مع دفع التعويض المنصوص عليه في عقود البيم ، الى أن صفيت الملاكه في سنة ١٩٢٧ (٢١) .

وبالرغم من هذه الخسارة التى لحقت بالهلباوى ، والتى ذهبت بثروته التى كونها فى اربعين عاما ، الا انه استطاع تعزيض خسارته بشكل سريع ، مكونا مساحات من الأراضى ، جعلته يوقف مساحات منها على نقابة المحامين ، والجمعية الخيرية الاسلامية (۲۲) .

وهكذا الدت الصدفة وحدها الى معاودة الهلباوى العمل مع جماعة الامام محمد عبده ، بالوقائع المصرية ، بعد ان ترك الأزهر دون ان يكمل دراسته ، وانصرافه الى الزراعة والتجارة فى الريف وقد فتحت له هذه العودة الباب على مصراعيه ، للاتصال ببعض الشخصيات العامة ، التي رشحته للعمل ، باحدى الوظائف بمجلس النواب ـ بعد ان اقيل من العمل بالوقائع المصرية ـ ثم انتقائه الى شغل وظيفة اخرى بمجلس شورى القوانين ، ثم الغيت تلك الوظيفة عندما عين سكرتيرا خاصا لحسين كامل شقيق الخديو توفيق عندما عين قي وظيفة مامور اعالى النيل ،

وعندما عاد الهلباوى بعد فترة قصيرة ، اتجه الى العصل بالمحاماة فى مدينة طنطا لفترة وجيزة ، انتقل بعدها الى القاهرة ليتقى فى ساحة الحاماة بها ، بقطاعل الحاماة فى مصر ، وليعاود الاتصال بجماعة الامصام محمد عبده ، الى أن جمعتهم الجمعية الخيرية الاسلامية • هذا فى الوقت الذى هيأت له شهرته فى الحاماة فرصة الاحتكاك بمجالس الذوات •

واذا كان الهلباوى بذلك قد استطاع اجتياز الحاجز الاجتماعى معنويا ، فانه استطاع كذلك اجتيازه ماديا ، بعد أن حققت له مهنة المحاماة قدرا من الثروة ، دفعه الى الاستفادة من احسلاحات الاحتلال الاقتصادية ، في امتلاك مساحات ضخمة من الأراضي الزراعية ، ولدت لديه احساسا فطريا بالمسلحة الخاصة ، اكتسب بعدا علميا بمخالطة جماعة الامام .

وبذلك أصبح الهلبارى أحد أبناء الطبقة الوسطى ، ممن أسموا انفسهم باصحاب المصالح المقيقية ، الذين حتمت عليهم مصالحهم ، الا تأتى مواقفهم السياسية متناقضة معها ، ولهذا كان اتجاههم الى الاعتدال ، وعدم المفامرة والراديكالية ، ومن ثم عدم وجود غضاضة في التعاون مع المحتلين من منطق الأمر الواقع ، وارتباط المسالح ،

هوامش الفصل الثاني

- (۱) مذکرات ابراهیم الهلباوی : اد ۱ ، ص ص ۱ ، ۳ . (۲) عبد الخالق لاشین : سعد زغلول ودوره فی السیاسة المربة فی
 - سنة ١٩١٤ ط. ١ دار المارف ،القاهرة ١٩٧١ ، مي ٢٤ .
 - (٣) مذكرات الهلباوى : ك ١ ، س ٢ .
 - (٤). نفس الصيدر : من من ٤ ــ ٧ .
 - (ه) أحمد امين : الرجع السابق ، ص ۲۹۳ .
- (٦) نفس الرجع : ص ص ١٩ ٢١ ، ٧٤ ، هيكل : المصدر السابق ،
 ص ٢٧ .
 - (٧) مذکرات الهلباوی : ك ۱ ، ص ۲ .
 - (A) تعس الصدر : ص A .
 - ١) تُلُس المبدر وتَفُس الصِلْحَة .
- (۱۰) نشر القبال في المسطس ۱۸۸۰ مع هول الهلباوي مدكان يشتمل على امرين ، أولهما خلق وكيل المديرية للفتن والنسحناء بين النساس فيرترق منها حراما وتانيهما تحميل المدير مسستولية هسلا ، لانه ترك له الحبل

على الفارب تلاسترسال في الفسياد ، مذكرات الهلبياوي ، او ho ، ص ص مي ho

- (11) سامي عزيز : الرجع السابق ، ص ، ؟ ،
- (۱۳) مذكرات الهلباوى : ك ۱۲ ، ص من ۱۲ ـ ۱۷ .
 - (١٣) تقس الصدر : ص ص ١٧ ، ٣٤ ،
 - (١٤) تَفْسَ المُعتدِ : س س ١٨ إس ١٢ -
- (١٥) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ ، عبد النشائق لاشين :
 سعد زفلول ، جد ١ ، ص ١٤٠ .
 - (17) مذكرات الهلماوى : ك 1 ، ص ص ٣٢ ــ ٢٨ .
- (۱۹) تطبقة سالم : النظام القضائي المصرى الحديث ١٨٧٥ ١٩١٤ ، ج ١ ، مركز المدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١١٤ .
- (۱۸) م**ترّات الهلباوی : ك ۱**۱ ، ص ۳۰ ، ه**بت العظیم الجندی :** جراثم وافتیالات القرن المشربی ، جد ۱ ، الطعمة الأولى دار سعد مصر ، القاهرة ۱۹۶۵ ، ص ۲۶ .
 - (۱۹) مذکرات الهلباوی : ك ۱ ۶ ص ه ۶ -
 - (٢٠) عبد الحليم الجندى : المرجع السابق ، ص ٣٢ .
 - (۲۱) مذکرات الهلیاوی : اد ۱ ، س س ۲۳ ۳۷ ، ۲۰ ،
- (۲۲) أحمد أمين : المرجع السابق : ص ص٣٠٩ ... ٣١٣ > أحمد ذكريا
 حوب الأمة > ص ٣٧ .
 - (۲۳) هيسكل : المصنفر السابق ، ص ۲۸ ٠
 - (٢٤) أحمد زكريا : حرب الأمة ، ص ٣٥ .
 - (۲۰) مذکرات الهلباوی : ك ۱ ، ص ص ۲۱ ۱۸ ·

- (٢٦) أحمد لطفي السيد: نصة حياتي ، س ص ٣٦ ـ ٣٨ .
 - (۲۷) مذكرات الهلباوى : ك ۱ ، ص ص ٣٤ ـ ٤٤ ،
 - (۲۸) نفس المصدر: من ص ٤٤ ــ ه٤ ...
 - (۲۹) نفس المبدر : س س ۲۰ ـ ۲۰ ...
 - (٣٠) iفس المعدر : ص ص ٢٠٠ _ ٢٠١
 - (٣١) نفس الصدر : ص ص ٢٠٠ ــ ٢٠٤ -
 - (٣٢) اثلاً القصل الأخر من هذه الدراسة .

الهلباوي وثسورة ١٩١٩

من المعروف أن المعتدلين ، قد سلموا بأن الاحتلال نازلة من السماء لايملك المصريون له دفعا ، لذا فالنطق يحتم التعامل معه ، والاستفادة من وجوده، حتى تبلغ الأمة درجة من الكفاءة، يدرك المحتل الى جانبها الا حاجة لبقائه فيؤثر الرحيل على البقاء •

وطالما المحتل قائم ، تساءل المعتدلون ، ماهى دواعى استمرار الملاقبة بالدولة العثمانية ، التى لاتمتلك ادنى امكانات النفيع للمصريين ؟ • ولهذا راح هؤلاء يدعون الى الانفصال عن الدولة العثمانية، قبل المحرب العالمية الاولى، ويسعون للحصول على موافقة بريطانية باستقلال مصر ، وتنصيب المحديو ملكا عليها ، في مقابل ضمان مصالحها الاستراتيجية في مصر، لكن هذه المحاولة ، تحطمت على صخرة اعتراض كتثنر • ومع ذلك لم يمانع المتدلون عندما اندلغت الحرب ، من دخولها الى جانب بريطانيا ، شريطة عقد معاهدة بين البلدين تعترف فيها بريطانيا باستقلال مصر ، في مقابل ان تعترف الاخيرة بمصالحها داخل اراضيها(۱) •

بيد أن هذا الاقتراح كغيره من الاقتراحات السالفة التى قدمها المعتدلون ، لم يجد أذانا بريطانية صاغية ، ليس هذا فحسب ، بسل راحت بريطانيا تعمل في ظل ظروف الحسرب ، على تكميم الافسواه بالاحكام المعرفية وغيرها من القوانين الاستثنائية ، بعد أن فرضت الحماية على مصر ، وهذا ما أدى الى القضساء على كسل دعوة المعتدلين في الاطمئنان الى نوايا بريطانيا طيلة سنوات الحرب ، التى مرت على مضض الانتظار ومرارة الكبت ، حتى اعلنت الهدنة العامة في ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، ومن قبلها باقل من عام سد في ٨ يناير الماء في ١٠ ين الناس ، والذي خرج به الرئيس الامريكي ودروواسن على العالم(٤) .

لهذا بمجرد ان ظهرت في الأفق نذر توقف الحرب ، اخذت الجماعات السياسية المصرية على اختلاف ايديولوجياتها ، تفكر في المر البلاد ومستقبلها ، وتألف الوفد المصرى بعد الحسرب في هذه الظروف ، من احدى هذه الجماعات – اصحاب المسالح الحقيقية في معظمهم – التي المف بينها روابط قديمة ، وزمالة في العمل رجعت الى عهود بعيدة ، ولكذلك تقارب في التفكير ناشيء عن تقارب البيئة الاجتماعية(ه) .

وهذه الجماعة التي الفت الوقد ، كان قد تراكم لديها قدر هائل من السخط على بريطانيا - كفيرها من القطاعات الشعبية - ليس فقط لرفضها محاولاتهم لتسرية المسالة المصرية معها ، بل ايضا نتيجة السياسات التي انتهجت ابان الحرب بايماز سلطات الاحتلال ، والتي هددت الموقف المالي لكثير منهم، بعد ان فقدوا فرص جنى الربع من وراء محصولهم الرئيسي «القطن» التحديدزراعته بهدف توفيرالمواد المغذائية ، وتضييق فرص تسويقه وحصل هاى بريطانيا ، التي ما انفكت تفرض اسعارا خاصة منفقضة له - وتعرض اراضيهم لمطر البيع الجبري في المزادات اكثر من مرة ، بعد أن عجزوا عن تسديد ديونهم المقارية ، بالاضافة الى هذا تأثروا بالضفوط التي تعرض لها صغار الملاك والعمال الزراعيين - الذين اجبروا على تسليم حصص من الاعلاف والمواشي اسلطات الاحتلال ولكذلك الخدمة في صفوف قوات الحلفاء - والتي رفعت قيمة العمالة الزراعية بالنسبة لهمرا) .

هذا في الوقت الذي تخلت فيه المكومة - تحت ضغط التضخم الناتج عن الحرب ، والذي ادى الى تغيير كوادر الوظفين - عن تنفيذ بعض المسروعات الزراعية ، التي كان يعلق عليها اصحاب المسالح المالا كبيرة - لاستصلاح مساحات من الاراضى ، وما تتطلبه من

شبكات رى وصرف - والتى الانت قد أكدت على تنفيذها ، بشكل ساهم الى جانب الديون المقارية التى عجزوا عن تسديدها ، بسبب انخفاض اسمار القطن ، فى تضييق الخناق على كثير من أصحاب المصالح ، الذين كانوا قد ركزوا جزءا من استثماراتهم المقارية فى مجال المضارية على الاراضى الزراعية(٧) •

بالاضافة الى هذا ، وجدت عوامل سياسية ، ولدت مزيدا من السخط عند اصحاب المصالح ، تمثلت في اعلان الاحكام العرفية ، واستعرار حملات الاعتقالات العشوائية ، بدعوى حمساية الجبهة الداخلية ، وكذلك تعطيل الجمعية التشريعية ، وطرح مشسروع برونييت للاصلاح الدستورى كان يحول بين اصحاب المصالح الحقيقية ، وممارسة حقوقهم السياسسية ، والتى كان يعمل على تركيزها في يد اصحاب المصالح الاقتصادية من الاجانب(٨)

.. وهكذا ولدت الظروف التي مرت بها البلاد في الحرب العالمية الاولى ، قدرا من السخط لدى امدهاب المسالح على الانجليز ، على الرغم من طبيعة العلاقات بينهم • وأن لكان هذا السخط لم يكن بالقدر الذي توافر لدى الشرائح الاجتماعية الاخرى ، الا أنه جعل احتمال اشتراكهم في الانفجار المتوقع حدوثه قائما •

ولما توقع اصحاب المسالح حدوث انفجار ، قد يهدد مصالحهم بقدر ما يهدد مصالح بريطانيا في مصر ، لذلك كانوا في مقدمة من تطلع لحل المسالة المصرية ، وكونوا الوقد ليتولى بحثها مع بريطانيا بالانابة عن الامة ، باسلوب يناى عن العنف ، وتجلى تحديد هذا الأسلوب في صبيغة التوكيل التي وضعت بعد المقابلة الشهيرة في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، حيث ذهبت الى ان السعى للحصول على الاستقلال لايكون باساليب سلمية ومشروعة قحسب ، بل وفي حدود المستطاع،

وهذا مايرًكد على لفظ أسلوب العنف بمختلف مظاهره وصوره ، وكذلك التصدي له(٢) ٠

لكن بعد أن اندلعت ثورة ١٩١٩ ، بالقاء القبض على قيدادة الوفد ، وجد أصحاب المصالح الحقيقية انفسهم يقودون الثورة ، بعد أن غيبت قيادة الحركة الوطنية الجماهيرية ذات الميول المتطرفة – اعضاء الحرب الوطني – بسبب سلسلة المطاردات التي تعرضوا لها منذ سنة ١٩١٠ ، واثناء الحرب وعندئد وجعد اصحاب المصالح ، أن الطروف تحتم عليهم قيادة الثورة ، حتى لا يؤدى تراجعهم ، واختفاء القيادة الثورية ، الى ظهور قيادة بالضرورة قد تكون لها توجهات اجتماعية راديكالية ، تتعارض مع مصالحهم ، خاصة بعد أن ظهرت ثورات اجتماعية ببعض البلدان ، كان لها اصداء عالمية – اهمها الثورة الاشتراكية في روسيا – لهذا وجدت مدء المفتة نفسها في اتون الثورة لتسلك بقيادها ، حتى تتاح لها غرصة احتوائها ، وتوظيفها في حدود مصالحها قدر الامكان ،

وقد لعب ابراهيم الهلبارى دورا في الثورة ، لايختلف كثيرا عن الادوار التي لعبها أبناء أصحاب المصالح الزراعية ، من خلال لبنة الوقد المركزية ، التي جاء التفكير في انشائها ، بعد أن اشترط بعض من اختيروا للعمل مع الوقد المصرى ، أن يقتصر نشاطهم في مصر حكالهلبارى حلارتباطهم باعمال كان من الصعوبة بمكان عليهم الابتماد عنها لفترات طويلة ، لهذا تقرر «أن يكون الوقد ذا شعبتين شعبة تسافر ، وأخرى تبقى باسم لجنة الوقد المركزية ، لتكون بشابة همزة وصل بين الوقد في الشارج والراى العام في مصر (١٠)

والجدير بالذكر انه رغم ترحيب ابراهيم الهلباوى ، بفكرة الوقد،وقيوله العمل مع اصحابها،بالجناح الذى تحدد عمله بالداخل - لجنة الوقد - اذا بالامير عمر طوسون يعترض عليه بشهدة ، عندما قدم سعد زغلول اسمه بين الشخصيات المفترض دعوتها لاجتماعات الوقد ، بدعوى ان من خدم الانجليز في قضية دنشواى و لايؤتمن على ان يكون من بين القائمين بخدمة الامة خد الانجليزه - على حد قول الهلباوى - ولم يقتنع الامير بدعوته الا بعد عناء من سعد زغلول(۱۱) •

على كل حال انضم الهلباوى الى الوقد ، وتحدد نشاطه بالعمل في لجنة الوقد المركزية - التى اختير اعضاؤها من نوى المكانة والغيرة - التى تحددت مهمتها - بموجب المادة ٢٦ من قانون الوقد - فى جمع التبرعات على ذمــة المرفد ، وارسـالها اليه ، ومده بالملومات التى تساعده على اداء مهمته(١٢) .

وهناك شبه اجماع بين المؤرخين على ان لجنة الوقد المركزية تالفت بناء على رغبة اعضاء الوقد ، بعد ان تقرر سفرهم ، وذلك نقلا عن عبد الرحمن فهمى(۱۲) * بيد ان الهلباوى قدم فى اكثر من موضع بمذكراته ، مايفيد ان هذه اللجنة تألفت فور صدور قانون الوقد فى ۲۲ نوفمبر ۱۹۱۸ ، قذكر فى موضع انه كلف من جانب لجنة الوقد المركزية – قبل ان يوافق على سفر الوقد – بالتوجه إلى كامل باشا جلال ، وحثه على الاكتتاب للوقد بمبلغ يتفق ووطنيته كلمل باشا جلال ، وحثه على الاكتتاب للوقد بمبلغ يتفق ووطنيته وثروته ، بعد ان فشلت مماولات بعض اعضائها فى ذلك ، بعا فيهم عبد الرحمن فهمى ، كما افاد انه بعد ان عاد الى القاهرة من عزبته ، عبد الرحمن فهمى ، كما افاد انه بعد أن عاد الى القاهرة من عزبته ، على التو من نفى سعد زغلول ورفاقه « قابلت اصحابى بمصر من اعضاء الوقد المباقين ، واتفقنا على ان لجنة الوقد المركزية التى انتخب اعضاؤها يجب ان تعمل وتستمر فى اداء واجبها دون فرط ياس »(١٤) *

ولا نستبعد أن يكون تشكيل لجنة الموقد المركزية ، قد تم قبل سفو الموقد بشهور ، خاصة بعد أن صدر قانون الوقد ، وحدد مهامها ونوعية الاعضاء الذين يتم اختيارهم لها ، هذا في الوقت الذي احتاج فيه الوقد الى طاقات بشرية منظمة تقوم في انحاء مصر ، بجمع التوقيعات على التوكيلات ، وكذلك التبرعات ، فضللا عن الترويج له ، وهذه اعمال من الصعوبة بمكان على افراد عاديين القيام بها دون تنظيم أو حتى تنسيق فيما بينهم .

على كل حال ، تألفت لجنة الوقد من محمود باشا سليمان رئيسا ، وابراهيم باشا وكيلا وامينا للصندوق ، ومحمود ابو حسين باشا وكيلا ، وعبد الرحمن فهمى سكرتيرا عاما ، وامين بك الرافعى مساعدا للسكرتير ، ومن أحد عشر عضوا ، كان من بينهم الهلباوى، ثم أخذ عبد الرحمن فهمى وغيره من الاعضاء يبحثون عن العناصر اللائقة للاشتراك بها ، وضمها اليها(١٥) .

وفي اطار نشاط لجنة الوفد المسركزية ، الذي بدا بمجسرد تشكيلها ، قام الهلباوي ، على تنفيذ كثير من المهام الصعبة ، التي كلف بها ، حيث كان من أول العاملين باللجنة على جمع الأموال للوفد من الدن والاقاليم ، وتكوين اللجان الاقليمية لجمع الاكتتابات. والتي كان اشقها تلك اللجنة التي قام على تأسيسها بالاستكندرية والتي كان اشقة ذلك لصعوبة المعفر اليها ، في ظل الاحكام العرفية ، دون تصريح من السلطات العسكرية ، بل لأنها كانت مركزا لنشاط عمر طوسون ذلك المنشق على الوفد ، والذي يسعى لتكوين وفد من الحزب الوطني للسفر الى الخارج ، وقد عاني الهلباوي في ادائه لهذه المهام سكفيره من اعضاء اللجنة سكثيرا من الصعاب ، من جراء تصرفات السلطة العسكرية ، التي ما انفكت تدفع بالديرين الى مراقبة القائمين على جمع التوكيلات والتبرعات بغاية الدقة ،

ومنعها بدعوى انها من الوسائل المهيجة ، التي يعاقب عليها القانون العسكري باشد العقويات صراحة(١٦) •

وتعد مهمة تصفية وقد الأمير عمر طوسون من أهم المهام التى القيت على الأهل الهلباوى من جانب لجنة الوقد المركزية ، بعد ان احاطها علما بحصول هذا الوقد على تصريح بالسفر على نقس السفينة التى دبر بها حسين رشدى مقاعد لاعضاء الوقد المصرى حسيما يذكر الهلباوى – واذا كان عبد الرحمن فهمى قد اتفق مع الهلباوى في التأكيد على حصول وقد المحزب الوطنى على تصريح بالسقر ، الا أنه ذهب الى تحديد موعد سقره بـ ٢٥ أبريل ١٩١٩، لاعلى ذات السفينة المقلة للوقد المصرى(١٧) .

على كل حال ، عندما علم اعضاء الوقد المصرى بهذا الخبر ، الثناء بحثهم لحالة البلاد – في اجتماع بمنزل حمد الباسل باشا – ادركوا خطورة ارسال اكثر من وقد على القضية المصرية ، خاصة أن لكل من الوقدين برنامجا خاصا ، اختلف باختلاف وجهات نظر حزبيهما ، مما قد يعقد القضية ، وتداركا لهذا ، شكلوا وقدا من بينهم – ضم ابراهيم الهلباوى ، وقتح الله بركات ، وعلى المنزلاوى بينهم أعضاء الوقد المزمع سقره من رجال الحزب الوطنى ، القاوضة اعضاء الوقد المزمع سقره من رجال الحزب الوطنى ، هذه المزاحمة من مخاطر على مستقبل البلك ويعد مقابلة مع الدكتور اسماعيل صدقى ، واحمد لطفى بك المحامى ، وعبد اللطيف الصوفائي بك ، دار خلالها حديث حول خطورة سهد وقدين على القضية المصرية ، تعهد اعضاء الحزب الوطنى بايعاز من أحمد لطفى بك المعروف باصطناع الحيلة والذكاء على حد قول الهلباوى بقيام وقدهم بمنح الوقد المصرى تولكيلا بعرض مطالب مصر على عرتم الصلح ، بمجرد وصوله الى باريس(١٨) *

واذا كان زميلا الهلياوى في المهمة ، ويخاصة فتح الله بركات قد انطلت عليهما حيلة احمد لطفى بك ، وقنعا بما قدمه من حل راوه مكسبا يجب التمسك به ، الا أن الهلباوى رأى – أثناء عرض مسعاهم في الاجتماع الذى تحدد لذلك بمنزل حمد الباسل – أن هذا الوعد ليس الا حيلة يراد بها « التضليل علينا و ٠٠٠ من الواجب من السعى في منع وقد الحزب الوطني من السفر بأية طريقة كانت وأن الأمة التي ضمحت ما ضمحت من مال ورجال في سبيل تكرين الوقد المصرى والدفاع عن المطالب التي سيقوم بها امام مؤتمرالسلام لايصع ان تأذن بخلق منافسين لاضعاف الوفد المصرى والتقييد من صفة تمثيله للأمة ، (١١) .

وبعد أن اقتع الهلباوى المضبور بضرورة ، وأد أية محاولة سفر بجانب الوفد المصرى ، حملوه عبء هذه المهمة ولما أدرك أن الأمير عمر طوسون هو صاحب فكرة وقد الحزب الوطنى ، ومحركها الرئيسى ، ويقيم بالاستكندرية التى يحتاج السفر اليها جوازا خاصا من السلطة المسكرية ، لم يجد صعوبة فى الحصول عليه ، بدعوى السفر الى عزبته ، التى تقع على مقربة من الاسكندرية ، التى وصلها ، والتقى بالامير عمر طوسون بوساطة وحضور محمد سعيد ماشار.٢) .

وراح الهلباوى فى محاولة منه لاثناء الامير عن فكرته ، يجرب الساليب مختلفة ، بداها بالرجاء والاستعطاف الذي تعذر به الوصول الى حل ايجابى ، لذا اتجه الى التهديد والوعيد ، الذي ربما كان له دور فى جعل الامير يتراجع عن موقفه .

ففى بداية المقابلة طالب الهلباوى ، الامير بالتبرع للوفد بمبلغ يتفق ومكانته الرفيعة ، وان يعدل عن فكرة ارسال وفد الى باريس ، لما في ذلك من خطورة على القضية المصرية • وعندما اصر الامير على موقفه ، بدعوى تقديمه وعودا لاصحابه ، لا يليق به المعدول عنها ، اكد له المهابوى « ان الوعود في السياسة مرتبطة بالمصالح التي اوجبت صدورها ، والمصلحة اذا تغيرت يجب ان تتغير الوعود بحل يجب ان تنقض ، ويحل محلها الاجراءات المتفقة مع خدمة الأهمة »

وعندما ادرك الهلباوى استمرار تمسك الامير بموقف ، راح يستخدم اسلوب التهديد والوعيد ، عندما صور له مصــر عندات بالمريض الموشك على الاحتضار ، وبينما يلتف ابناؤه حولــه في محاولة لانقاذه ، كل قدر جهده ، اذا بأحد من أكبر افراد الماثلة قدرا ومنزلة ، تقدم منه وطعنه بخنجر - ويقصد ذلك موقف عمر طوسون من ارسال وفد الحزب الوطنى - ثم أكد له دان اهل المريض الذين كانت ترهبهم في الزمن الماضى الالقاب وترتعد فرائصهم امام الامراء امسرا الميوم وقد تغيرت اطوارهم ، واصبحوا لايرهبون الحديد والنار ، والذين هاجموا مدافع الانجليز ، وضحوا بدماثهم وباعوا أرواحهم رخيصة في سبيل الوطن ، لايسمحون للامير ... ان يعرض مجهوداتهم لهذا الخطر ، فارجو ان يتدبر مولاى انني ان يعرض مجهوداتهم لهذا الخطر ، فارجو ان يتدبر مولاى انني ان كنت فعلا ارجو والتمس ، فانني ايضا نذير بخطر العاقبة »(۱۲)

واذا كان الهلباوى قد نسب الى نفسه الفضل فى افساد خطة المحزب الوطنى لارسال وقد آخر الى باريس الا اننسا لا نجد من الشواهد التاريخية ، مايدقعنا الى التشكيك فيما نسبه الهلباوى الى نفسه ، بل ان ما اورده عبد الرحمن فهمى في مذكراته حول هذا الموضوع ، يتفق في كثير مع ماساقه الهلباوى ، وأن كان قد استبعد ذكر الاشخاص ، الذين قاموا نهذه المهمة ، بالاضافة الى هذا قدم عبد الرحمن فهمى مضمون مادار بين هؤلاء الاشخاص والامير

عمر طوسون مبتعدا عن التفاصيل ، فذهب عبد الرحمن فهمى الى ان أعضاء الوفد المصرى تحوقوا — بعد ان وصلهم خبر قيام شخصية رقيعة المستوى على اعداد وقد آخر المسفر الى باريس ... من ان يؤدى ارسال وقد آخر الى باريس ، الى التورط فى قبول مايخالف مصلحة البلاد، وماسيترتب على ذلك من ضرر بليغ بالقضية المصرية لذلك ارسل « من يلزم الاقناع رجال الحزب الوطنى بسوء المصير ، اذا نفذوا فكرتهم هذه ، فلم ينتصحوا « فارسل » اليهسم اناسا أخرين لاقناعهم ، ورجائهم بالعدول عن ذلك فرفض سعى هؤلاء تصم ورجاء ، « فارسل » قوما آخرين ، ، ، فافلح سعى هؤلاء فى هذه المرة ، لأنه كان مشربا بروح التهديد والوعيد »(٢٢) ،

واذا كانت كلتا الروايتين قد اتفقتا في المضمون والاسلوب ، الذي تم به تصفية وقد الحزب الوطني والذي كان يسانده الامير عمر طوسون ، الا ان رواية عبد الرحمن فهمي ، توحى للقاريء ان هناك محاولات ثلاث ، قام بكل منها شخصيات مختلفة ، في حين ان الهلباوي لم يورد الا محاولتين ، اشترك في احداها مع فتع الله بركات وعلى المنزلاوي ، في حين انفرد بالمثانية ، والتي لم يكتف فيها بما دار بينه وبين الامير عمر طوسون من حوار ، بل اتجه التي ترويج مادار بينهما ، في شبيبة الاسكندرية ، من خسلال اجتماعات كان يعقدها بمكاتب بعض زملائه هناك المثال الشيخ مرسى محمود حتى دفعهم الى التظاهر ضد الامير ، الذي كان حتى نلك الحين حقاهم في الوطنية ، والفرص على مصلحة الوطن ، والحرص على مصلحة الوطن ، وهذا ما دفسع بعض اعضماء وقد الحزب مصلحة الوطن ، الى الانسلاخ عنه ، الواحد بعد الآخر ، حتى وجد الامير نفسه في النهاية وحيدا ، فاثر التبرع للوفد المصرى بمبلغ عشرة الافي عنبه (٢) .

وبذلك اختفت فكرة سفر وفد آخر ، الى جانب الوفد المصرى الذى ادى سفره الى تغيير موقف المعتدلين من الثورة بما فيهسم الهلباوى ، حيث اتجهوا الى تغريغ الثورة من شحنات العنف التى اعترتها منذ لحظاتها الاولى ، والتى اجبروا على مجاراتها ، حتى يستخدموها كاداة ضغط على بريطانيا ، لاطلاق سراح المنفيين ، والسماح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح لعرض القضية المصرية .

والهلباوى كغيره من المعتدلين لم يمل للثورة كاسلوب للحل ، وتجلى ذلك فى موقفه من الثورة العرابية ، لكن ظهرت مستجدات عندما اندلعت ثورة ١٩١٩ جعلته يميل ، ولو قليلا ، لهذا الاسلوب، وتعللت هذه المستجدات فى تنصل بريطانيا من وعودها التى اسدتها للمصريين ابان الحرب ، كما القت القبض على زعماء الامة لمجرد سعيهم سلميا للحصول على تأشيرة سفر لحضور مؤتمر الصلح ، فكل هذا جعله يدرك ان أسلوب العمل بهدوء وسكينة ، والذى سارت عليه البلاد فى السنوات الماضية ، نتائجه محدودة وبطيئة ، ان لم تكن معدومة ، ولا تعجل بالفصل فى القضية المصرية ، لهذا تساءل عندما تبض على زعماء الوفد قائلا « هل » فى القبض على الزعماء من منهم بالطريقة الاستبدادية « ما » يحرك من شعور الشعب ، ويثير غضبه فينفتح الباب ويتحدث المالم عنا » (١٤)؟) .

واذا كان الهلباوى قد وصل به الحال الى الايمسان بالثورة كاسلوب للضغط على بريطانيا ، لاطلاق سراح قيادة الوقد ، والسماح لمهم بالسقر الى مؤتمر الصلح ، والوقاء بالوعود البريطانية ، فلا يعنى هذا انه جارى الثورة الى النهاية في عنفها ، الذى دائمسا مايكون سمة الثورات ، التى تنخرط في اتونها الشرائح الاجتماعية التى يكرن قد توافر لديها قدر هائل من السفط ، لأن المعتدلين ، اذا كانوا في حاجة الى الثورة المشوبة بالعنف ، فذلك الى حين

تراجع بريطانيا عن مرقفها التشدد من القضية المصرية ، عندما تدرك أن مجموعة الوفد لاتعبر عن مصالح خاصة ، بل تعبر عن الأمة كلها ،

لهذا جارى الهلباوى الثورة في البداية بحدر شديد ، وبشكل لا يخرج عن القانون والشرعية ، – ربما لكونه رجسل قانون . ، فعندما تولى ادارة نقابة المحامين في بداية الثورة – لظروف انشفال النقيب ووكيله عنها ، باعتباره اكبر الاعضاء سنا ، واقدمهم عضوية بها ، وأولهم عهدا بالنقابة – وفكر المصامون في اتضان عمل من جانبهم ، لاستنكار تصرف السلطة المسكرية تجاه قيادة الوفد ، حيث جاء استنكارهم ، اميل الى الاعتدال والتعقل منه الى التطرف ، حيث لم يجد المحامون « طريقا رسميا يسلكه رجال قانونيون ٠٠٠ اسلم من ان « يقرروا » الاضراب العام عن اداء « مهامهم » امام القضاء من ان « يقرروا » الاضراب طريقا قانونيا ، اذ قرر المصامون التنازل عن التوكيل في القضايا التي عهدت اليهم ، وكلف للحضور التنازل عن التوكيل عني المعتقد عن زمائه بطلب التأجيل بعلة المتنازل عن التوكيل حتى يتسنى للموكلين اختيار محامين آخرين »(٢٥)

وبذلك يكون الهلباوى ، كباقى المعتدلين ، قد ساير الثورة فى بدايتها ، بشكل جاء اقرب الى الاعتدال منه الى التطرف ، وكان لهذا كبير الأثر فى الضغط على بريطانيا ، وافراجها عن قيادة الوفد المعتقلة ، والسماح لها بالسفر الى مؤتمر الصلح ، على امل احتواء الموقف فى مصر •

وريما اقلحت هذه السياسة في احتراء احتماب المسالح على الاقل ، والذين ادركوا عقب السماح للوقد بالسقر ، بعدم الحاجة الى استمرار العنف الذي صاحب الثررة من البداية ، وهذا ماجعلهم

يعقدون اجتماعا بمنزل حمد الباسل - في احدى ليالي شهر ابريل - قبل سفر الوفد مباشرة لمنشأور قيما « اذا كان من المصلحة • • • العمل على تهدئة الاخطار ، واقرار السكينة في البلاد ، ام يجب الاستمرار على الحالة الحاضرة » (٢١) •

وهناك كثير من الشواهد التاريخية التى تؤكد على ان المعتدلين مئذ اندلاع الثورة ، وهم يرفضون العنف ، الذى فاجاتهم الثورة به ، لأن استمراره ، يعرض المواصلات للتوقف ، وبالتالى تعريض مصالحهم في المقام الأول للخسارة ، هذا الى جانب ان استمراره قد يغضب الانجليز بشكل قد يدفعهم الى وقف الاتصال بالمعتدلين ، وتجلى ذلك في نصح عبد العزيز فهمى للطلاب الذين ابدوا رغبتهم في الاضراب عن الدراسة بعدم اللجوء لهذا الاسلوب ، الذى يعنى اللعب بالنار و ودعونا نعمل في هدوء ، ولا تزيدوا غضب الانجليز ، والأهم من هذا قيام المعتدلين على تقريصـغ الثورة من العنف في الماهامـمة والاقاليم ، بتكوين « لجان تهدئة الخواطر » في كل اقليم من بينهم ، والتي كرست جهودها لموقف ثورية وعنف الجماهير وتثبيط هممهم ، ليس هذا فحسب ، بل ان بعضهم قام بمراســة وتثبيط هممهم ، ليس هذا فحسب ، بل ان بعضهم قام بمراســة كسام البوليس ، ليحول بين المتظاهرين ، والحصول على السلحتها ، كما لجا بعضهم الى حماية ممتلكاتهم من اعتداءات الثوار ، بالاعلان عن قيام ماسمى بالجمهوريات في المنيا وزفتي وقليوب(٢٧) .

وعلى نفس الفط ، قاد الهلباوى المعناح المعتدل داخل لمجنة الوقد المركزية ، لمواجهة ظاهرة المعنف في الثورة ، ووادها ، فرفض الخطابة في الأزهر للحث على الاستعرار في الاضراب ، بعد سفر الوقد ، كما وقف من اضراب الموظفين موقفا مؤيدا لحكومة حسين رشدى ، والمتمثل في أنه لم تعد هناك حاجة لاضراب أي هيئة ، بل الواجب أن يعود الجميع الى اعمالهم ، طالما رخص الموقد بالسفر ،

وعهد بالحكم الى وزارة مصرية تحظى بثقة الشعب ، كما انها كانت ظهيرة الحركة الوطنية في محنتها قبل السفر ·

لهذا اختير الهلباوى ممثلاً عن لجنة الوقد المركزية _ عندما لجات الحكومة الميها _ فى مجلس الوزراء ، اثناء مناقشة قضية اضرابات الموظفين ، كما كان ضمن ثلاثة _ الهلباوى ، فتح الله بركات ، توفيق دوس _ اختارتهم اللجنة لتصفية الاضراب مع لجنة الموظفين ، باقناعهم بالعدول عنه والعودة الى العمل * لكن بعد طول مباحثات نهبت كل هذه المحاولات ادراج الرياح(٢٨) ، امام تمسك لجنة الموظفين بتنفيذ مطالبها(٢٠) *

كذلك كان الهلباوى ممن رشحتهم اللجنة ، لراب الصدع ، الذي شرتب على احسدات الأرمن (في ٢٧ و ٢٣ مايو ١٩٢١) بالاسكندرية(٢٠) ، فعندما الثارت هذه الاحداث ضجة ، ادركت لجنة الوقد المركزية خطورتها على الوقد ، لهذا كلفت ثلاثة من اعضائها سالهلباوى ، محجوب ثابت ، توفيق دوس سبتهدئة الوضع ، وهمائة اعيان الأرمن سمن محامين واطباء وتجار سعلى حياتهم ومصالحهم وحريتهم(٢١) ،

واذا كانت لجنة الوقد المركزية قد اتفدت الهلباوى مع بعض اعضائها كرسل تهدئة لبعض الاحداث التي كانت تعرض الجبهة الداخلية في مصر للاضطراب الذي قد يؤثر على موقف الوفد في الخارج ، فأن هذا الاسهام من جانب الهلباوى ، كان يتفق مع الفط العام للمعتدلين في الثورة ، بعد سحقر الوقد ، والذي قام على المتصدى لكل ما يخرج عن مبدأ الوقد القائد على العمل بالطرق السلمية والمشروعة لتحقيق المطالب المصرية .

لهذا رفض الهلباوى الاستمرار في العمل بلجنة الوقسد المركزية ، بعد ان انتقلت اليها الخلاقات بين اعضساء الوقد في باريس ، وشك ان هناك نشاطا سريا ، يدار من وراء ظهر اعضائها واعضاء الوقد ، يشرف عليه عبد الرحمن فهمي وسعد زغلول ، يبدد معظم أموال اللجنة • لهذا طالب أمين صندوقها سابراهيم سعيد سيتقديم كشف حساب باموالها ، وعندما ادرك تسويقه ، انصرف عن اللجنة ، واضرب عن حضور جلساتها (٢٢) •

والملاحظ أن بعض اعضاء لجنة الوفد المركزية ـ امين الرافعى، السيد خشبة،عبد الرحمن محمود،وآخرون ـ أيدوا الهلباوى في طلب الاطلاع على حساباتها ، مما يدل على أن هذا المطلب لم يكن خاصا بقدر ماكان عاما بين اعضاء اللجنة ، الذين الدركوا بشكل أو بآخر ، أن هناك نشاطا معتما عليهم ، ينفق عليه ببذخ من ميزانية اللجنة . ومن هؤلاء الاعضاء ، امين الصندوق نفسه ، الذي اخذ في تضييق الختاق على عبد الرحمن فهمى ، في الحصول على أمرال من اللجنة الرحتى الاطلاع على المترمات التي بحوزتها ، وينكر البعض أن هذا المتنيق من جانب ابراهيم سعيد ، على عبد الرحمن فهمى ، هذا المتنيق من جانب ابراهيم سعيد ، على عبد الرحمن فهمى ، ليس من باب الريبة فيه ، بل الاحساسه بأن هذه المبالغ تنفق في اعمال سرية ، لاتتقق مع مبدأ الوفد ، كمالا يعلم بها أحد ، ولاتقدم بها مستندات (٢٢) .

وهكذا اثر الهلباوى الانسماب من اجنة الوفد المركزية،عندما ادرك ممارستها ، لنشاط سرى خفى يديره اثنان لا يتفق مع مبدا الوفد المصرى القائم على الاعتدال فى سسميه للحصسول على الاستقلال ، وربما ادرك الهلباوى ايضا ان استمرار عمله بلجنة الوفد المركزية اصبح غير قائم ، بعد ان بدت بوادر تفسخ الوفد فى باريس ، وابتعاد سعد زغلول عن اعتداله ، وميله الى التطرف ،

بعد أن أدرك وقوف معظم الشرائح الاجتماعية خلفه ، وهذا ماقد يؤدى الى استمرار الثورة بمزيد من العنف ، الذى حاول المعتدلون وضع حد له بالمسارعة بالاتفاق مع الانجليز بأى شكل كان ·

لهذأ مهد المحتلون امام المعتدلين السبيل للتفاوض معهم، وتولم، عدلم، يكن هذه المهمة ، والتي تابعها مؤيدوه في مصر بلهف شديد ، حتى انهم عقدوا اجتماعا في ١٣ نوفمبر ١٩٢١ بالكونتنتال لبحث الظروف المحيطة بوفده في انجلترا ... وما يجب تقديمه من اقتراحات له • وفي هذا الاجتماع اوضيع الهلباوي - في الكلمة التي القاها - المواقف البريطانية المتباينة والمتناقضة ازام المصريين ، فبينما اظهرت صعوبة اتفاقها وتساهلها مع التطرفين في الوطنية من المصريين - ويقصد ذلك سعد زغلول - وانها اذا وحدت فريقا معتدلا رائده حسن التفاهم والمصلحة العامة ، لن تتأخر عن تعضيده ، ومنح مصر ما تستمق من حقوقها السياسية ، وإولها رقع الحماية عنها ، وعلى الرغم من ان المتفاوضين معها هم هؤلاء المتدلون - يقصد عدلي يكن ووفده - الا انها تنصلت لكل مالظهرته ولازالت عند غرورها واستبدادها ، بشكل اقنع المصريين ، بأن المعتدل والثائر أو المتطرف منهم أمام الانجليز سواء ٠ وهذا ماجعل - على حد قول الهلباوي - كثيرا من المصريين يوشك ان يميل الي سياسة الحزب الوطني ، التي ترى من الخرق في الرأي ، الثقة بوعود الانجليز والدخول معهم في مفاوضات ، طالما احتلالهم لمصر قائم • وفي النهاية طلب الهلباوي من الحضور اعلان تاييدهم للمزب الوطني منذ ذلك الوقت(٢٤) •

ولاتعنى دعوة الهلياوى لتأييد المزب الوطنسى ، المعروف بتشدده ، فى الوطنية ، والذى يختلف خطه السياسى مع الهلباوى ومن تحدث فيهم ، انه خرج عن اعتداله والمعتدلين ، بل جاء ذلك تحت شغط الانفعال الذي انتابه بعد ان اشيع تعثر خطى وقد عدلى يكن في مفاوضاته خصب وسال ان هذا الوقد كان قد خرج في جو مسمون بالتوثر والخلاف مع الوقديين ·

واذا كان عدلى يكن قد فشل فى مفاوضاته مع كيرزون فى المصول على تنازلات بريطانية تصل حتى مشروع ملنر فلا يعنى هذا ان المعتدلين فكروا فى التنحى عن المهمة ، بل حرصوا على ان يقطعوا على المتطرفين الطريق لاشعال الشررة ، واستخدام العنف كلاداة ضغط على المعتدلين المتخلى لهم عن مهمة المفاوضة ، وكذلك على بريطانيا لتستجيب المطالب الوطنية عندما ابدى عدلى يكن موافقته على اصدار بريطانيا تصريحا من طرف واحد بما المكن التوصل اليه فى مفاوضاتهما والذى رفضه لانه دون الامانسي الوطنية التى خرج من اجلها اليكون اطارا للعلاقات المسرية البريطانية ، حتى يتم الفصل فى المسائل المختلف عليها فى مفاوضات لاحقة وبالفعال صدر تصديح ١٩٢٨ فبراير ١٩٢٧ ، والذى وجد فيه المعتدلون مايحقق لهم قدرا من المشاركة فى السلطة بمقتضى وجد فيه المتدلون مايحقق لهم قدرا من المشاركة فى السلطة بمقتضى دستور تؤسس لوضعه جمعية وطنية (٣٥)

وبعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، اتجهـت حكومة عبد الخالق ثروت إلى المعل على اقامة نظام سياسى ، على اسس ديمقراطية سليمة ، فالفت في ٣ أبريل ١٩٢٢ ، لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخاب ، حرصت على أن تمثل فيها الطوائف المختلفة للامة ، وتضم عددا غير قليل من اعضاء الجمعية التشريعية باعتبارها الهيئة ، التي تمثل الامة تمثيلا رسميا في ذلك الوقت ربما يرجع ذلك لتمسك القوى الوطنية « حزبي الأمـة والوطني ، بأن تتولى هذه المهمة جمعية وطنية تنتخبها الامة ، وهذا مارفضته حكومة ثروت ـ وإذا كان هذا الحرص قد جعل من بين اعضاء

اللجنة من ليست لهم اية صلة بالفقة الدستورى ، الا انها جمعت صفوة من القانونيين ، كان في مقدمتهم عبد العزيز فهمى ، ومحمود أبو النصر ، ومحمد على علوبة ، وعبد اللطيف المكباتي ، وابراهيم الهلباوي(٢٦) *

ويمجرد ان تألفت لجنة الدستور ، بدأت أولى جلساتها ، التى شهدت جدلا صارحًا بين الاعضاء صريعا للتفاوت الواضح في ثقافتهم حجعل من الصعوبة بمكان ، اتفاقهم على مبدأ من المبادىء بسهولة ، ولهذا رأى حسين رشدى باشا ، تجنبا لتبديد الجهد والوقت معا ، تخصيص جلسة لتنظيم العمل ، قدم فيها أقتراصا بتأليف لجنة لتحضير المبادىء والقواعد العامة ، يكون عملها اساسا لعمل لجنتى الدستور والانتخابات ، وعرفت هذه اللجنة، بلجنة المبادىء العامة ، أو لجنة الشانية عشر(٢٧) عضوا ، الذين كان الهبادىء المادى من بينهمم ، كما كان ضميمن ستة اعضياء ، مثلوا المبتة الانتخابات ، مثلوا

وفى المناقشات التى دارت بجلسات لجنة وضع المبادىء العامة كان للهنبارى اسهامات لا باس بها ، على وجه الخصوص • عنب تحديد المبادىء العامة للحياة النيابية فى مصر ، فعندما بدات اللجنة اعمالها فى هذا الموضوع اجمع الاعضاء على أن يكون المبلان فى مجلسين ، يسمى اولهما بمجلس النواب ، الذى يمثل فيسه بالانتخابات الفردية لا بالقائمة ، على درجتين ـ حسسبما ذهبت الاغلبية •

وعندما انتقات اللجنة لتحديد شروط المرشح لانتخابات مجلس النواب ذهبت الاغلبية بما فيهم الهلباوى الى ضرورة النص على وجود نصاب مالى ، في حين ذهب البعض الى ضرورة النص على اجادة القراءة والكتابة ، كما رائ محمد على علويه اعفاء حملة

الشهادات العالية من شرط النصاب المالى ، اما على ماهر قهو العضو الوحيد الذى طالب بالفاء شرط النصاب المالى لأن النيابة حق لا امتياز(٢٦) •

والأهمية هذه القضية ، طرحت نفسها مرة اخرى للمناقثية في الجلسة الحادية عشرة ، بايعار من رئيس اللجنة ، بعد ان ادرك أن الضرائب المقررة في مصر تنحصر في الضرائب العقارية ، التي لاتتعدى سدس الايراد ولهذا فوقف حق النيابــة في دافعيها فقط يعد حيفا بالفئات الاجتماعية الأخرى التي تمتلك أصبولا مالية ، ولاتؤدى عنها ضريبة ، فمنعا لهذا قدم حسين رشدى اقتراحا ، يتيح الفرصة ، لمن يمتلكون اموالا أيا كانت مجالات استثمارها ، للترشييم لعضوية مجلس النواب ، عندما طلب الموافقة على عدم اشتراط المال أو « أن يشترط فيمن ينتخب ، أن يدفع ضريبة معينة على أطيان أو . مقارات ، أو يكون له أيراد معين أو يدفع أيجارا سنويا معينا ، ويمجرد أن طرح هذا الاقتراح ، ظهر بعض من تمسكوا بالغاء شرط المال - عبد العزيز فهمي، دوس، المكباتي - والتركيز على اجادة القراءة والكتابة، وهذا ماحرك المريصون باللجنة على مصالح اصحاب المسالح المقيقية، وعلى راسهم حسين رشدى، الذي رد على عبد العزيز فهمي، بأن الأصل في النيابة، أن يكون للمنتخب مصلحة في البلد ، أما مسائلة المعرفة فاستثناء لهذه القاعدة تكذلك راي محمود أبو النصير وان اخلاقنا لم تصل الى الحد الذي يقوم عليه الترشيح مقام كل شيء، اما زكريا نامق فذهب الى انه « يجب ان لانساعد على ايجاد المفلسين والمتشردين في المجلس ، • وعندئذ تخلى الهلباوي عن تأييده لشرط النصاب المالي للمرشح _ الذي كان من أول القائلين به _ لانــه لايؤدى الى توسيع دائرة من يسمح لهم بالترشيح لعضوية المجلس و لأن المعيشة في مصر معيشة تسامح بين افراد العسائلة ، وكثير

مايكون الملك مقيدا باسم شخص معين ، مع انه لايملكه في الواقع ، قمن الصعب حرمان هذا المشخص من حق النيابة ، مع انه المالك الحقيقي ، ورغم هذه الاعتراضات على شرط النصاب المالي ، الا أن الاغلبية باللجنة وافقت عليه(.٤) •

وعندما انتقلت اللجنة لمناقشة موضسوع عدد الدوائر التي يسمح لكل منتخب بترشيح نفسه بها ، اختلف الاعضاء فيما بينهم ، وقد بدأ من المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ، التناقض _ وأن بدا بسيطا _ بين الملاك الغائبين ، الذين فضلوا الاقامة بالدن على مسقط راسهم ، وبين المقيمين منهم بمزارعهم في قراهم ، والذين طالبوا بتقييد حق الترشيح ، لن يتوافر فيهم شروط النيابة ، بدوائر محددة ، بمناطق اقامتهم ، اما الملاك الغائبون فطالبوا بتوسيع حق الترشيح ، بما يتيح للمنتخب الترشيح في مكان ما على مسترى المقطر ، دون التقيد ، لابالمديرية أو المحافظة التي يقيم بها ، حتى لاتضيع عليهم فرصة الترشيح بقراهم ، التي هم بعيدون عنها ، كما يضمنون دخول البرلمان ، طالما تعددت فرص الترشيع المامهم . غبينما كان رئيس اللجنة يرى مع من يؤيده من الاعضاء _ منهم محمد على علوبة _ جوان ترشيح العضو ، نفسه في اي دائرة بمديريته أو محافظته ، دون التقيد بدائرة ما في اطارها ، وإن كان ثمة تقييد ، فليتح له الترشيح ، في دائرتين على الاكثر ، في حين ذهب المكبأتي - وايده في ذلك على ماهر - الى اطلاق حق الترشيم للعضو على مستوى القطر ، على الا يرشيح نفسه في اكثر من دائرة لأن « النائب ليس نائبا عن دائرة فقط ، بلهو نائب عن الامة كلها » • وقد اتفق الهلباوي مع المكباتي ، في افساح حق الترشيب على مستوى القطر ، امام من تتوفر فيهم النيابة ، لكنه ذهب ابعد منه ، وراى الا يحدد عدد الدوائر بالنسبة للمرشع ، لأنه « اذا كان النظام الحالى يبيح للمنتخب ان يرشح نفسه فى اكثر من جهة ، فيما اذا تعددت مواضع اقامته ، فكيف يضيق هذا الحق فى النظام الجديد » وفى نهاية المناقشات تقرر بالخلبية الاصوات ، تقييد حق النائب بالترشيح فى دائرة واحدة بالديرية أن المحافظة المقيد بها(١٤) .

وبعد ذلك انتقلت اللجنة الى تحديد الفئسات الاجتماعية ، لاعضاء مجلس الشيوخ ، وقد اثيرت خلافات حادة حول فئة الأمراء. التي اعترض عليها بشدة الكباتي ، وعبد الحميد بدوى ، ومحمد على علوية ، وتمسكوا بحرمانهم من حق عضوية مجلس الشيوخ ، كما حرموا من الوزارة ، وريما كان تمسك الاعضاء بهذا الحرمان للأمراء ، يستهدف تحديد سلطة القصد في الدستون • ولما اعتبر رثيس اللجنة ان في هذا التشدد تحديدا لمعرية الامراء ، وايدته في ذلك الاغلبية بما فيهم الهلباوي ، الذي ذهب الى توضيح الاسباب التم اوجيت ابعاد الامراء من الوزارة ، في حين لاتوجد أسباب تحتم ابعادهم من مجلس الشيوخ ، فالحول بين الامراء والوزارة ، هو بمثابة حفاظ على العلاقة الطبية بين البيت المالك والامة ، لأن الوزير يتحمل تبعة مسئولية كبيرة ، ولايجوز أن يتحملها أمير من الامراء خوفا من تحرج مركزه ، اما دخولهم الى مجلس الشيوخ فلا جرج فيه على الاطلاق ، طالما لاتكون للامير صلاحيات اكثر مما لسائر اعضاء المجلس • وبما انهم يشاركوننا - على حد قسول الهلباوي .. في كثير من اعمالنا الحيوية ، فهل يليق ان نبعدهم عنا في وقت ننشىء فيه نظاما جديدا اساسه المساواة(٤٢) •

واذا كان رئيس اللجنة ومن خلفه الاغلبية ، قد حرصوا على الا تسقط فئة الامراء من بين الفئات الاجتماعية التى تقتصر عليها عضوية مجلس الشيوخ ، فذلك كان محاولة لمترضية الملك ، حتى لايماطل في التصديق على الدستور ، أو يخلق مشاكل قد تؤدى الى

الاطاعة به ، أو على الاقل مسخه ، أذا ما وجد نفسه وأسبرته قد فقدوا مالهم من صلاحيات داخل المجتمع ·

نهذا عند اجراء التصويت على الفئات التي تحددت فيها عضوية مجلس الشيوخ ، تقرر باغلبية الاصوات ، اجازة تعيين الأمراء ، لكما تقرر بالاجماع الموافقة على باقي الفئات الاخرى ، مضافا الميهم فئة نقباء المحامين ، الذين كان للهلباوى دورا اساسيا في الماقهم للقائمة ، عندما تقدم باقتراح بذلك ، حظى بموافقة الاغلبية(٤٤) • وربما كان الهلباوى في ذلك يسعى لضمان عضوية مجلس الشيوخ ، اذا ما سنحت المظروف ، لكونه أول نقيب للمحامين في مصر •

وكما اختلف الاعضاء حول الموضوعات السالفة ، اختلفرا كذلك حول كيفية انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ فمنهم من ذهب على ماهر – الى جمل انتخاباته مباشرة « أى من درجة واحدة » ومنهم من رأى – محمد بخيت – ان تكون على غرار مجلس النواب، في حين ذهب آخر – محمود أبو النصر – الى جعلها انتخابات على درجتين ، بمعرفة مندوبين ناخبين ، استوفوا شروطا خاصة على انتخابهم ، بمعرفة هيئات اخرى بمجالس الديريات ، اى انتخابهم « بطريقة نيابية اقرب الى عمومية النيابة منها الى خصوصيتها » وقد زكى الهلباوى هذا الاقتراح ، الذى يجعل الانتخاب عاما مع وضع بعض شروط المناخبين • بعد الى جانب قلة اعدادهم • حيث رأى ان الاخذ بنظرية الانتخاب المام، سيحتم الوقوع في محذور عدم معرفة الناخبين للكفء الذى يحسن اختياره ، وإذا ماتم اختيار الشيوخ بمعرفة المبالس النيابية على اختياره ، وإذا ماتم اختيار الشيوخ بمعرفة المبالس النيابية على درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس درجاتها المختلفة ، ثم الوقوع في محذور آخر ، يتمثل في ان مجلس

الشيوخ سيكون مدينا لمسن انتخبوه في كل اموره ، وهذا عيب جوهري يعتبر عيب الانتخاب العام ثانويا الى جانبه(٤٤) •

وقد دفعت هذه الحجج التي ساقها الهلباري ، احد اعضاء اللجنة _ زكريا نامق _ الى التمقيب عليه ، وتفنيد حججه ، فبعد ان اكد على أن الدساتير المختلفة ، تنص على أن يكون انتخاب الشيوخ ارقى درجة من النواب _ بمعنى اذا كان انتخاب النواب من درجتين ، وجب أن يكون انتخاب الشيوخ من ثلاث درجات _ اتجه لتفنيد الحجج التي ساقها الهلباري في تأييده للاقتراح السابق، فذهب الى أنه لامحل للمحاذير التي يقول عنها ، لأن العضو بمجرد انتخاب ، سيحتل مقعده بالمجلس افترة طويلة _ عشر سنوات _ يتغير ابانها ناخبوه ، وبالتالي يجب الا يكون تحت رحمتهم ، لأنه ليس في حاجة اليهم ، كما أن المسألة ليست مسالة انتخاب أو تعيين ، واكتها مسألة شمائر ، أما النواب الناخبون الذين قال عنهم الهلباري بانهم لايحسنون اختيار الشيوخ ، فهذا لايتوفر الا في الارياف(٤٠) .

وعلى كل حال ، بعد مناتشات في هذا المؤسسوع ، قررت الاغلبية الاغذ باقتراح عبد الحميد مصطفى باشا ، الذى ذهب لأن يكون انتخاب المشيوخ على ثلاث درجات ، بمعنسى أن ينتخب المندوبون الناخبون ، مندوبين عنهم ، تتوفر فيهم شروط خاصة وهؤلاء بدورهم يتولون اغتيار اعضاء مجلس الشيوخ(٢٤)

واثناء البحث في تحديد صلاحيات كلا المجلسين ، حـرص الهلبارى في مداخلاته على أن تأتى صلاحياتهما متساوية ، بحيث لاتطفى اختصاصات مجلس على الآخر ، فعندما اقترح رئيس اللجنة بأن يتساوى كل من المجلسين في اقتراح القرانين ، والزم الحكرمة

بعرض مشروعاتها مروعات القرانين - على مجلس النواب أولا ، فمجلس الشيوخ بعد ذلك ، بصدعوى ان المجلس الاخير اقل تمثيلا للامة عن سابقه في نظر الجمهور ، ولذا يجب الا يؤخذ برايه أولا في القوانين التي تعرضها الحكومة ، كما هو قائم بالبسلاد الدستورية ، عندئذ اعترض الهلباوي على الاقتصراح ، واعتبره مخالفا لما قررته اللجنة أنفا ، من اعطاء الحكومة ، الخيار في عرض قوانينها على أي من المجلسين على حد معواء ، حتى يتسنى عرض قوانينها على أي من المجلسين على حد معواء ، حتى يتسنى عملس النواب ، الى احداث وحشة بين المجلسين ، واحساس اعضاء مجلس الشيوخ بانهم آلة لتنفيذ مايوافق عليه المجلس الاول ، علاوة على هذا ذهب المهلباوي ، الى ان ما يقترحه رئيس اللجنة لا نظير يلدى أيه في القوانين النظامية ، وبعد مناقشات ، أبدى فيها عبد الحميد بدي تأييده المهلباوي ، تقرر بالاغلبية رفض اقتراح رئيس اللجنة ، بدي تأييده للهلباوي ، تقرر بالاغلبية رفض اقتراح رئيس اللجنة ، ولايقاء على ماكانت قد قررته اللبنة من قبل(٤٧) وهو ماذهب الهلباوي الى الدفاع عنه ،

واثناء بحث بعض المرضوعات التى تتصل بالعلاقة بين البراان والزارة ، ويخاصة مسالة سحب الثقة من الوزارة ، تسك الهلباوى بحق مجلس النواب والشيوخ في ذلك ، فعندما طرح هذا المرضوع بمناقشة ، رأى البعض عبد العزيز فهمى ، وعبد الحميد مصطفى، ومحمود أبو النصر – أن الوزارة يجب أن تكون مسئولة أمام مجلس النواب ، وبالتالى فمن حقه فقط طرح الثقة بها ، في حين ذهب الشيخ محمد بحيث ، الى أنه يجب أن يكن لمجلس الشيوخ ما لمجلس النواب في هذا الموضوع ، وقد أيد الهلباوى هذا الاقتراح مشيرا الى أن الوزارة يجب ألا تتخلى عن مركزها إلا أذا فقدت ثقة كل من المجلسين ، ومع ذلك وافقت الاغلبية ، على تركيز هذا الحق – سحب المجلس الوزارة ـ في مجلس النواب وحده (۱۸) ،

وعندما وجد الهلباوي ان اقتراحه ذهب مع الريح ، امسام الاغلبية ، التي تمتم بها رئيس اللجنة ، والتي مكنته من تمرير كثير من الاقتراحات التي كانت ترضى توجهاته ، وإن كانت ثمة مناقشات دارت حولها ، فهي بمثابة ادوار كان قد تم حياكتها بدقة ، حتي لاتتم الموافقة على الاقتراحات بشكل فج ، لذلك حاول الهلباوي في الجلسة التالية - السابعة بتاريخ ٢٨ ابريل ١٩٢٢ - وبعد قراءة معضر الجلسة السابقة والتصديق عليه ، أن يفتح ملف مسالة طرح الثقة بالوزارة ثانية للمناقشة، مبديا تمسكه بحق كلمن الجلسين فيها لأنه اذا كانت اغلبية اللجنة قد قررت ، بعد منح مجلس النواب حق سبصب المثقة من الوزارة ، عدم سقوط الوزارة ، الا اذا اقترع علير سحب الثقة منها ، مائة وواحد على الاقل من اعضاء مجلس النواب، قان اغلبية المضور من الجلسيين مجتمعين ، لن يمسلا في مجموعهما هذا العدد ، وعندئذ ، تدخل الرئيس ليقطع على الهلباوي حديثه ، حتى لايعطيه فرصة لسوق مزيد من الشواهد التي قد تمكته من اقناع الاعضاء ، الذين قد ينساقون خلفه ، أذا ما أعيد التصويت على هذه المادة مرة اخرى • وبعد أن أوضح رئيس اللجنة . عدم وجود قانون دستوري يؤيد هذه القاعدة ، قرو الانتقال الم, جدول الاعمال ، يعد أن أكد على أن مجلس النواب أبلغ تمثيلا لملامة واكثر تمبيرا عن رايها من مجلس الشيوخ(٤٩)

ولم يختلف موقف الهلباوى عن ذى قبل ، اثناء مناقئة بعض المرضوعات المتصلة بالعلاقة بين المجلسين وبخاصية موضوح الميزانية ، الذى ذهب رئيس اللجنة الى قصر النظر فيه على مجلس الذواب ، بدعرى ان الاختلاف بين المجلسين على الميزانية ، ليس كاختلافهما على قانون ، فاختلافهما على قانون يلفيه ، اما الميزانية فلا يتطبق عليها ذلك ، وقد عارض بعض الاعضاء _ المكباتى ، دوس

منا الاقتراح ، وتمسكى اليس فقط بالنص على حق كل من المجلسين في نظر اليزانية ، بل وان يكون عددهما متساو ، عند الاجتماع لهذا الأمر ، ولما اشتدت المناقشات سخونة ، داخل اللجنة ولا المرضوع ، قدم رئيس اللجنة اقتراحاً توفيقيا ، مؤداه ان يتم الاخذ باجتماع المجلسين في الدور التشريعي الاول عند نظر الميزانية ، في هيئة مؤتمر ، وفي حالة الخلاف بينهما يتم الرجوع الى ماسبق ان قرره المجلسان مجتمعين، كما أن أي خلاف بين المجلسين لمدة المخمص سنوات الاولى سيصل باجتماعهما ، وعلى الرغم من اعتراض المهلباوي على هذا الاقتراح ، الذي سيجمل لمجلس النواب الرأي في كل الاحوال ، وتمسكه بحق كل من المجلس عين في نظر الميزانية ، الا ان الاغلبية داخل اللجنة ضربت باقتراح سه عرض الماتط ، ووافقت على اقتراح الرئيس (٥٠) ،

بالاضافة الى هذا لعب الهلباوى الى جانب على ماهر دورا لاباس به فى صبياغة بعض المبادىء العامة ، التى تتصل بالقائمين على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بما لايجعلهم محل شاك ، وبما لا يساعدهم على استغلال مراكزهم فى الاثراء غير المسروع -

فعندما قدم على ماهر اقتراحا حظى باجماع اللجنة ، يحظر على النائب شراء واستثجار اطيان له أو للغير بغير المزاد ، والا يحصل من الحكومة على امتياز أو احتكان ، أو اى منفعة شخصية تعود عليه بالريح طوال مدة نيابته وبعدها بسنة ، اقترح المهابوى أن ينسحب هذا على الوزراء ايضا ، وقد وافق اعضاء اللجنة بالاجماع على هذا الاقتراح ، كذلك عندما اقترح على ماهر ، الا يدين الوزراء شركات مالية ، أو العمل في عضوية مجالس ادارة المنسركات ، اضاف المهاباوى و « أن لايكونوا أرصياء على قصر ولا قواما على محجورين ، ولا وكلاء عن غائبين » وعندما اعتبر منصور يوسف

ان هذا يعد حجرا على الحرية الشخصية ، ذهب الهلباوى الى انه و جرت العادة من عهد طويل على ان يربا الوزراء بانفسهم عن الجمع بين منصب الوزارة ٠٠٠ وبين معالجة اشباه هذه الاعمال الخاصة ١٠٠ و لأن ، ١٠ الوزير بحكم مركزه له الهيمنة على مرافق البلاد العامة ، فكيف يتهيا له هذا وهو داخل في ظل هذه السيطرة بمقتضى مليعالجه من تلك المصالح الخاصة ، ثم تصاءل و لماذا حجرنا على النائب الجمع بين النيابة ووظيفته في الحكومسة ؟ انما فعلنا هذا لنصون الوظائف من التناقض ، فأذا نحن حظرنا الجمسع بين وظيفتي التشريع والتنفيذ فأولى بنا أن نمنع الجمع بين وظيفتين قد تقتضى طبيعتهما قسطا عظيما من التناقض » ومع هذا تقرر الموافقة على الصيغة التي قدمها المغضو عبد المعيدبدوى، التي تقرر الموافقة على الصيغة التي قدمها المغضو عبد المعيدبدوى، التي تقرر من الجمع بين طين لهن راه على المهند عبد المعيد الهن و واقاربه ، على المهنة من جهات الحكومة رقابة عليه (١٥) ٠

وهكذا وجد الهلباوى نفسه مع غيره من المعتدلين على راس ثورة ١٩٩٩ ، بعد أن اختفت القيادة الجماهيرية ممثلة في الحزب الوطنى ، نتيجة سياسة القمسع والقهر لها قبل واثناء الصرب ، بشكل أوقع المعتدلين عند نهاية الحرب امام غيارين بعد أن ترافرت عوامل الانفجار عند غيرهم قبلهم باما التصدى لقيادة الثورة ، واستغلالها بقدر الامكان بالتحقيق مصالح خاصة ، ثم العمل على احتوائها وتفريفها من العنف ، وأما الابتماد عن الثورة وفي هذه الحالة ، ستظهر قيادة بالضرورة من بين صنفوف الثوار ، قد تمكن البعد الاجتماعي من الثورة ، وفي هذه الحالة ستتأثير مصالحهم بالخطر قبل مصالح الانجليز ،

لهذا اختار المعتدلون الخيار الاول ، وقادوا الثورة ،ومع ذلك لم يحبذوا المعنف الذي ظهر فيها منذ اندلاعها ، وان كانوا قد جاروه الى ان تقرر الافراج عن المنفيين والسماح لهم بالسفر الى المفارج، عندئن قرروا ان الظروف لم تعد فى حاجة لاستمرار الثورة ، ولهذا سعوا لاجهاضها ، حتى لا تتاثر مصالحهم بتعطيل المواصلات وحتى لاتقطع علاقتهم البته بالانجليز *

ولم يتوقف الامر بالمعتدلين عند هذا الحد ، بل راح من منهم بالوقد في الخارج ، يسعى للتعجيل بالوصول الى حل مقبول مع ملتر ، وعندما ادركوا ميل سعد زغلول للتطرف انشقوا على الوقد ويدات انجلترا في التمهيد للتفاوض معهم ، الى ان راس عدلى يكن وقدا الى اندن ويخل في مفاوضات مع كيرزون ، لم تنته الى مكاسب تدفع عدلى الى التمسك بها ، ولكنه ربما نصحهم باصدار ماتوصلوا اليه معه ، في شكل تصريح من طرف واحد * وكان ان صدر هذا التصريح في ٢٨ قبراير ١٩٢٢ ٠

وقد أرضى هذا التصريح المتدلين لأنه أولا غيب العنف الى حد ما ، بعد أن الغى الحماية ، واعترف بالاستقلال ، كما أنه سمح للمعتدلين بممارسة قدر من المشاركة السياسية والحكم • عندما قرر للمصريين دستورا ، تقوم على وضعه مع قانون الانتخاب جمعية وطنية • وتأسست بالفعل لجنة لوضع الدستور ، كان للمعتدلين فيها الغلبة ،ولهذا تغلبت مصالحهم في الدستور وكذلك في قانون الانتخابات •

هوامش الفصل الثالث

- (۱) أحهد قطفي السبيد : قسة حياتي ، من من ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٢٩ ، ١٢٩ . ١٦٦ ، حسين فوتى النجار : أحبد لطفي السبيد : الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية المامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ ، من من ٢٦٩ ـ ٢٧١ .
- (۲) عبد الخالق الأشين : سمد زغلول ودوره في السياسـة الصرية ،
 ط. ۱ : ج. ۲ : دار المودة بيروت ۱۹۷۵ : ص ص ۲۷ ... ۲۰ ..
 - ۱۰۲ ۱۰۱ س س ۱۰۱ ۱۰۳ ۰
- (३) عبد المخالق الأشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المعرية ، ص ١٣٦٠ ٠
 - (ه) مذكرات عبد الرحمن فهمي : ص ص ١٠ ١١٠ -
- (٢) عاصم الدسوقي: كيار ملاك الأراضي الزرامية ، ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٤ ، من من ١٩٥٢ - ٢٥٨ ،
 - (٧) مذکرات الهلباوی : له ۲) ص ص ۲۰۰ ۲۰۴ ۰
 - (A) عاصم الدسوقي: كيار ملاك الأراضي الزراعية ، ص ٢٥٩ ·
 - (٩) نفس الرجع : س ٢٦٢ -

- (۱۰) مذکرات الهلیاوی : ك ۱ ، ص ۱۳۱ .
- (۱۱) نفس المصدر: من ۱۳۱ ، مذکرات سعد رفلول ، اد ۳۳ ، من ۱۸۱۶ نقلا عن الأعرام ، ده ماما على تورة ۱۹۱۹ ، من ۱۳۷ ،
 - (١٢) مذكرات عبد الرحمن فهمي : ص ٦٦ ،
- (۱۲) هجمد أليس : دراسات في والأق لورة ١٩٦١ ، مكتبة صعيد راقت : القاهرة بدون الريخ ، ص ١١ ، الأهرام ، المصدد السابق ص ١٤٥ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي ، ص ٢٧٢ .
- (١٤) مذكرات الهلباوي : ك ١ ، س ص ١٣٤ ١٣٨ ، ١٣٨ مكرد .
 - (۱۵) مذکرات عبد الرحمن فهمی : ص ۲۷۲ .
- (۱٦) مذكرات الهلياوى : ك ١ ، در ص ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٣٩ ، ١٢٩ ، ١
- (۱۷) ملکرات الهلیاوی: ك ۱ ، ص ۱۳۷ ، ملکرات عبد الرحمن فهمی : د ص ۲۷۱ ،
 - (۱۸) مذکرات الهلباوی : ك ۱ ، در در ۱۳۷ ۱۳۸ مكرد .
 - (١٩) **نفس الصدر :** من ١٣٨ مكرر ،
 - (۲۰) **نفس الصدر** : ص ص ۱۲۸ مکرر ــ ۱۲۹ -
 - (٢١) تقسي المصدر: ص ص ١٣٩ ... ١٤٣ ،
 - ' (۲۲) مذكرات عبد الرحدن فهمى : ص ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .
 - ٠ ١٤٧ مذكرات الهلياوي : لد ٢ ، س س ١٤٣ ١٤٧ ،
 - (۲۶) تقس الصدر: ك ۱ ، ص ۱۳۶ .
 - · ١٢٧ تقس العيدر : لد ١ ، من ١٢٧ -
- (۲۷) عاصم العسوقي : كباير ملاك الأدامي ، ص ص ٢٦٢ ــ ٢٦٦ ،
 حس ٢٧٢ .
 - (۲۸) مذکرات الهلباری : ۱۵۲ ، من می ۱۱۹ ۱۵۶ ،

(۲۹) نمثلت هذه الطالب في آن تصرح الوزارة بصفة الوقد الرسمية ، وال تشكيلها لا يمنى الاعتراف بالحماية والناء الاحكام العرفية ، وسعب المجتود البريطانيين من النسوادع ، ولم يعد الموظمون الى العمل الانفى ٢٢ ابريل سسنة ١٩١٩ : بعد أن استقالت المسكومة في ٢٢ منه ، مذكرات عبد الوهمن فهمي ، ص ص ٢٩ ، ٢٩١ .

(٣٠) أزيد من التفاصيل ارجع الى : احمد شفيق : مدتراتي في تصف الرب ، ج ٣ ، ط ١ ، مجلتي للطبع والنشر ، القاهرة وبدون تاريخ ، من من ٢٨٠ – ٢٨٤ ، مدكرات عبد الوحدن فهمي ، من ٢١١ ، عبد الطليم ومضان : الرجع السابق ، من ٣٣٩ .

- (۳۱) مذکرات الهلباوی : ك ۲ ص ۱۵۲ .
- · ١٦١ ـ نفس المصدر : ك ٢ ، ص ص ١٦٤ ـ ١٦٦ .
- (۲۳) معجد آئیس: دراسات فی وثائق تورهٔ ۱۹۱۹ ، می می ۶۹ ، ۲۶۱ ، ۲۰۸ -
 - (٣٤) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ١٧٩ ـ ١٨١ .
- (٣٥) أزيد من التفاصيل ادجع الى : عبد الطليم دمضان : المرحم السابق ، ص ص ٣٤٣ ٣٦٩ ،
 - (٣١) معمد حسين هيكل: المسدر السابق ، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢ .
- (٣٧) اعضاء هذه اللجنة هم : حسين رشدى ، عبد العربر فهمى ، توفيق دوس ، عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، احمد حشمت ، على ماهر ، عبد الحميد مصطفى ، احمد طلمت ، محمد توقيق رفعت ، عبد الحميد بدوى ، عبد اللطيف الكباتى ، على المنزلاوى ، محمود بغيت ، ابراهيم الهلياوى ، يوسف اصلان قطاوى ، تركريا قامق ، محمود أبو النصر ، الحكومة المصرية ، مجموعة محاضى اللجنة العامة للمستور ، المطبمة الأمرية بيولاق ، القاهرة ، 171 ، الجلسة الأولى ، ١١ ابريل سنة ١٩٢٢ ص ١ ، هيكل : المصدر السابق ، ص مل ١٣٤ ١٩٠٠ .
- (۲۸) لجثة الدستور « مجموعة معاضرات اللجثة العامة » ، التامرة ۱۶۲۶ محضر الجلسة التاسسعة والعشرين ۲۸ أغسطس سسنة ۱۹۲۲ ، ص ۱۱۶ .

- (٢٩) لجنة الدستور « محاصر لجنة وضع المباديء العامة » ، القامرة ١٩٢٧ الجلسة الأولى ، ١٩ أبريل سنة ١٩٢٧) من ١ ــ ٧ .
- (٠٤)) فقسي المصنف : الجلسة الحادية عشر ، ه مايو ١٩٢٢ ، ص ص ص ٣٠ ٣٠ .
- (١٤) نقس المصدر : محضر الجلسة الثانية ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ ، ص ص ٣ سـ ٤ ٠
 - (٢٤) نفس المستر ۽ ونفس الجلسة ، ص ص ۽ ـ ه ،
 - (٣)) نص المعدر ، ونفس الجلسة ، ص ١ .
- (؟)) تَفْسَ الْمُعند : محضر الجلسة الخامسة ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ ، ص ١٠ .
 - (a)) نفس العمدر ، ونفس الجلسة ، ص ص ١٠ ١١
 - (٢١) ئفس الصند : ص ١١ ،
- (٤٧) نفس المستو : محضر الجلسة السادسة ، ٢٧ أبريل سنة ١٩٩٣ ، ص ص ١٤ ــ ١٥ ٠
 - (٨٤) نفس المصعر: ونفس الجلسة ؛ ص ص ١٥ ١٦ -
- (۶۶) نفس المصدر : محضر الجلسة السايمة ، ۲۸ أبريل سنة ۱۸۲۲ ، ص ۱۷ ،
 - (.a) نفس المعدر ، وتنس الجلسة ، ص ص ١٧ ٢٩ -
- (٥١) تفس المستو : محضر الجلسة السادسية عشرة ، ١٣ مايـو ستة ١٩٢٢ ، ص ٤٨ ،

الفصسل الرابسع

الهلباوي والرافعات السياسية

سبقت الاشارة الى أن مهنة المحاماة حتى الربع الأخير من القين التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، كانت لاتتطلب فيمن يحترفها ، العصول على شهادة علمية محددة ، كما هو العسال الآن ، بل كانت تلك الهنة وقتئذ ، هى مهنة من لامهنة له ، أن حسيح المتبير وقد اتجه الهلباوى إلى العمل بالمحاماة بعد أن فصل من وظيفته ، وسدت فى وجهه سبل الرزق ، عنئذ قرر العمل بالمحاماة فى يناير ١٨٨٦ بمدينة طنطا والتى انتقل منها إلى القاهرة بعد فترة وجيزة ، ومع أنه توقف عن دراسته بالأزهر دون أن يكملها ، الا أنه امتلك مقومات العمل بالمحاماة وذلك بالتحصيل أو بالموهبة ، ففضلا عن مقطه للقرآن فقد درس بالأزهر ، بعض العلوم النقلية ، والمذاهب الدينية ،

وانتقل بعد أن قطع شوطا في دراسة المذهب المالكي الى دراسة المذهب الحنفي المعمول به في القضاء المصرى في ذلك الوقت هذا الى جاد اتقانه الاساليب الخطابة والاقناع ، أثناء تحلقه حسول جمال الدين الأفغاني وكل هذه المقسسات مكنته من أن يكون أحد

المحامين ، الذين أوجدوا لأنفسهم مكانة ، بين أشهر محامى القاهرة من المعربين حتى بين من حصل منهم على شهادات علمية من مصر أو الخارج •

وهذه المكانة التى صنعها الهلباوى لنفسه بين عمالقة الماماة فى مصر ، كانت وراء شهرته قبل وبعد دنشواى ، حيث كان يتصدى للدفاع فى قضايا ، يسؤدى مجرد الترافسع فيها الى مزيد من الشهرة والمجد ، وارتياد الأوساط المراقية ، هذا علاوة على تحقيقه الكسب المادى السريع ، الذى رفعه بين عشية وضحاها الى مصاف الصحاب المصالح المقيقية فى البلد .

واذا كان الهلباوى قد ترافع في كثير من القضايا المختلفة ، الله الله شهرته التي اكتسبها ، جاءت من مرافعاته في القضايا السياسية ، وخاصة الوطنية منها ، فقبل ان ينصرم القرن التاسع عشر ، ترافع عن أحد المتهمين في قضية سرقة التلفراف ، التي اتهم قيها الشيخ على يوسف - صاحب جريدة المؤيد - بالتراطؤ مع ترفيق كراس - عامل التلفراف - على سرقة تلفسراف ، كان يتضمن وقائع عسكرية ، وقيامه بنشره في جريدته ، صادر من اللورد كتشنر « قائد الجيش المصرى في احدى معارك دنقلة بالسودان » كتشنر « قائد الجيش المصرى * وقد انتهت هذه القضية ، التي حظيت باهتمام الدوائر السياسية المصرية والبريطانية ، الى براءة الشيخ على يوسف - الذي ترافع عنه الحسيني بك ، على الرغم من أن الهلباوى كان المرشع الذلك - وبالحكم على المتهم الآخر بشسلالة شهور(۱) ،

كذلك ترافع الهلبارى مع نفس الزميل عن الشيخ على يوسف ، وحسن بك حمادة - الحامى الشرعى وصاحب مجلة قضائية -

واذا كانت مرافعات الهلباوى في مثل هذه القضايا ، قد ساعدت على ذيوع شهرته ، في الأوساط الاجتماعية الراقية المصرية والأجنبية ، فان موقفه من حادث دنشواى ، قد ساهم في انتقال هذه الشهرة الى نطاق المهتمين بالحركة الوطنية والمنتمين اليها وبخاصة الشبيبة ، وكذلك العامة ، وان كانت هذه الشهرة قد ارتبطت باقذع الاتهامات والتسميات منها « جلاد دنشواى » لشدة كرههم له ، لمشاركته السلبية في هذه القضية ، التي يرون أنه تأمر فيها مع الانجايز على الحركة الوطنية ،

ولن نعرض لحادث دنشوای من حیث الأسباب ، والوقائع لأنه كثیرا ماعولج فی دراسات مختلفة ، ولكننا سنركز فی الأساس علی مراقعات الهلباوی ، لتحدید ما اذا كان الهلباوی قد ساعد بها علی اصدار الأحكام التی صدرت ضد المتهمین ، أم آنه ادی دوره

كأى مصمام فى هذه القضمية مدي يدعلى ، وكما يسرى البعض ذلك مديرات وينبعث عمن البعض ذلك مديرة وينبعث عمن كان لهم دور يقوق دوره فى القضية ، كما حاول أن يتوه الى ذلك فى مذكراته دون أن يحدد أفرادا بعينهم •

والجدير بالذكر أن الهلبارى ساق لقارئى مذكراته ، بعض الشواهد ، التى اعتقد أنها ربما تعقيه من تبعات ماحدث في دنشواى ومن صياغة الاحكام التى صدرت في دنشواى أو على الأقل مساعدة المحمدة فيها ، فذكر مايفيد ، انه بمجرد أن علم بوقدوع المحادث و وكان في عزبته بالبحيرة ، فكر في أن يترافع عن المتهمين، وماول الذهاب الى دنشواى لهذا المغرض ، وهو في طريق عردته الى القاهرة ، الا أن قيظ الصيف ، وصعوبة المواصلات حالا دون ذلك ، فاتجه الى القاهرة ، وهناك وجد أن رئيس الوزراء مصطفى فهمي باشا عندثد - يدعوه الى نظارة الداخلية ،وبمجرد وصوله اليها ، إبلغه محمد محمود باشا - سحكرتير مستشار الداخلية في انتدابه ليقوم بوظيفة النائب المعرمي وقتئد - رغبة الداخلية في انتدابه ليقوم بوظيفة النائب المعرمي أيي المحرمة عن المحرمة غي المداخلية في التراب العدومة عن المداخلية في التربط المحمدة المحرومة عن المداخلة على الضباط المحرومة غير البهمة عن المداخلة على الضباط البريطانيين وقتل الحدهم(٢) •

ويتضع من هذا أن الداخلية لم تلزم الهلبارى القيام بوظيفة النائب العام ، وحتى لو الزمته ، فقد كان بامكانه ان يمانع أو يرفض لأنه ، ليس موظفا يقع تحت ضغوط وظيفية من أى نوع كانت ، وقد الممار هو نفسه إلى رغبة الداخلية في ذلك وهو أمر يحتمل القبول أو الرفض ، ولذلك فتمثيل الهلباوى للادعاء في دنشواي ، كان بمحض ارادته وبموافقته وعن اقتناع ، وربما عن رغبة وقد كان بمقدوره أن يرفض القيام بهذه المهمة ، التي لن يعفيه من قبولها

حين عرضت عليه قوله « لم أجد مسوغًا يسمح لى برفض القيام بهذه المهمة ، عندما الدخلوا عليه أن اختياره جاء لكونه أكبر المجامين سنا واقدمية(٤) •

ولا يقلل من مسئولية الهلباوى فى أحكام دنشواى ، كذلك ، اشتراطه عند قبول الادعاء ، عدم الاشتراك فى التحقيقات ، والتى اثبراها النائب العمومى محمد باشا ابراهيم ، ومحمد باشا شكرى مدير المنوفية ، وتم رفعها الى حكمدار بوليس القامرة - ماتسفيلد - فحرر من واقعها تقرير اتهام باحالة واحد وخمسين متهما الى المحكمة المخصوصة ، طالبا معاقبتهم جميعا بالاعدام ثم يحاول الهلباوى أن يدخل على القارىء لمذكراته ، أنه كان ملزما بما جاء بتقرير الاتهام ، وأن أى محام فى موقعه ، لم يكن باستطاعته عمل شيء أكثر مما عمله ، بدعوى أن أى نائب عام ، يكون موقعه ضميها أمام قرار احالة كهذا ، غاذا كان لا يمتلك حق طلب تعديل العقوبة بما يخالف قرار الاحالة فى محاكم الجنايات العادية ، فما بالنا بموقفه أمام المحكمة المخصوصة ، التى تشبه محكمة عسكرية ٠٠٠ من هذا الحد المرسوم له ،

ثم يذهب الهلبارى ، الى أنه ، على الرغم من صعوبة موقفه في القضية ، بتحديده لوضعه ، الا أنه استطاع أن يستبعد خمسة عشر متهما من عقوبة الاعدام ، كما اعترض على تقرير الاتهام بالنسبة لعشرة من المتهمين وأقنع الحكومة بذلك(ه) •

واذا ماترکنا مذکراته ، التی ترافع قیها عن نفسه ، بعد آن عجز عن ذلك فی حینه ، وانتقلنا الی مرافعات التی نشررت ، بحمحف ذلك الوقت ، لاتضح لنا أن الهلباری ، لم يدخر وسعا ، فی

سوق الأدلة ، التى تؤكد على توافر ركن العمد مع سبق الأصرار فى هذه الجريمة ، ومطالبا فى النهاية بتوقيع اشد العقوبات على المتهمين ، اضافة الى هذا فقد راح يحمل الحادث فى بداية مرافعاته اكثر مما يحتمل كمحاولة لتهيئة نفوس ومشاحا الناس لتقبل الأحكام القاسية ، التى تقررت فى نهاية المحاكبة .

ققد حرص منذ البداية على أن يحمل الحسادث كثيرا من المضامين السياسية ، ملوحا بان الظروف التعيسة التى وقعت فيها هذه الواقعة ، تبعد عن قلب اى انسان الرافة والشفقة ، لتزامنها مع سعى ولاة الأمور ب على حد قوله ب الى تثبيت عدد البيش الانجليزى اذا ما تعثر تفقيضه ، بعد أن وصلت البلاد الى درجة من الارتقاء تجعلها في غير حاجة الى زيادة عدد جيش المحتل ، ثم جاء وقوع « هذه الحادثة على نفس الجيش « ف » اوقف تيسار تلك الافكار ، وإظهر لولاة الأمور أنه لم يحن الوقت لتنفيذ تلك الفكرة » «

كسا ، تهسب الى أن هذا الحادث سيبقى على المحكمة المخصوصة ، التى لم تقم الا فى حادث قليوب ١٨٩٤ ، نظرا لمدم وجود حوادث بعده استوجبت قيامها « ولو استمر الأهالى على هذا السير لما كان مستبعدا أن يكون أجل هذه المحكمة قصيرا ، ولكن جاءت هذه الحادثة بعد أن مضى على حادثة قليوب ما ينيف على حشر سنوات تقريبا ، فكنبت الظنون وخيبت الآمال »

ولم يستهدف الهلباوي من وراء ذلك تهيئة العامة للأحكام التي ستصدر بل تهيئة اصحاب المصالح أو من اسماهم العقلاء ، واصحاب البلاد الذين تهمهم مصلحتها ، أما الجهلاء فلا مصلحة لهم بها ، اذا كانوا لم يقدروا تأثيرها على البسلاد سأى احداث دنشواى سـ « فالعقلاء وليس عددهم بالقليل يقدرون شدة هذا التأثير، خصوصا أن الحادثة خييت أمالهم ، لأنهم « كانوا يظنون أنهم بلغوا الدرجة القصوى من الترقى والتقدم » (١)

وغير العقلاء الذين سعى لتهيئتهم للأحكام ، فقد اخذ يغازل الانجليز ، كذلك ويعمل على ترضيتهم ، وابعاد الشبهة عن تورط الخديو في المحادث ، وربعا يكون هذا مادفعه الى القول بانني د ترافعت بما أملاه على الواجب دون ان أتجاوز بكلمة واحدة بل ربما استطيع أن أعترف هنا سفى مذكراته بأن شعورى بوطنيتي وصل بي الى حد لا يتفق مع واجبى » (٧)

وريما كان أداؤه في المرافعة والذي جاء دون مايجب ان يكون عليه حسه الوطنى المرهف ، هو الذي دفعه لأن يكون أكثر كرما مع الانجليز ، الذين أظهرهم في مرافعاته بالنبل والكرم مع المصريين ، الذين قابلوا هذا بالمنكران • كما وصف الضباط بالأبطال الذين سموا باخلاقهم وشرفهم ، لتركهم سلاحهم أمام أشقياء ، مضحين بشرف سلاحهم وشرف ملابسهم الرسمية ، وشسرف وظائفهم ، لاجبنا أو خوفا ، بل محافظة على شرف فضيلتهم ، وبرهانا على الحكم المبريطاني السامي(٨) •

وريما يكون احساسه الوطني كذلك ، هو الذي دفعه لابعاد الشبهة عن الخدير ، من خلال دحض ما اشيع عن تأخر خسابط نقطة الشهداء — وهو ابن شقيقة سرياور الخديو حسين باشا محرم — عن مقابلة الأورطة يوم وصولها الى دنشواى ، ولكذلك دفسع الإشاعات التي روجت لتواطئ عمدة الواط ، المجاورة لدنشواى ، وعدم الاعتناء بالأورطة هذه السنة مثل السنوات السابقة ، ويرجع الاهتمام بهذا الموضوع الى أن عمدة الواط ، كان قد حصل قبل

الحادث بفترة قصيرة على رتبة الباشوية ، وكان دفع هذه الاشاعة يعنى ابعاد تهمة تدبير الحادث عن المخديور(١)

وبيتما كان الهلباوى يعمل على تبرئة الخديو من التورط فى الحادث ، وارضاء الانجليز ، كان اشد قسوة مع المتهمين من اهالى دنشواى ، ورغم وضوح هذه القسوة فى مرافعاته ، الا انها اختفت فى مذكراته التى حاول بها أن يدرأ عن نفسه ماوجه اليه من اتهامات فى حادث دنشواى ولهذا جاءت معلوماته عن الحادث مختلفة الى حد ما مع ماجاء بالرافعات •

فقد ذهب في مذكراته الى أنه بذل جهدا كبيرا الثبات أن الحادثة بنت ساعتها ، وأن الذي اذكاها ، وأوصلها الى نتائجها المخطيرة ، استعال النيران في أحد أجران القمح المجاور الإبراج الحمام ، ولما اعتقد الأهالي أن سبب ذلك ، الطلقات التي يطلقها الضباط الانجليز ، ثاروا غضبا ، وحاولوا منع الضباط من الاستعرار في صيدهم ، ونظرا لصعوبة المتفاهم بينهم ، ظن الضباط أن الفلاهين أثرن للتعدى عليهم ، فاستمروا في اطلاق النار ، ولم يعباوا بندائهم ولذلك حمل بعض الصبية عصيا ليرهبوا بها الضهاط ، فقفلوا عائدين ، وهناك مات أحد الضباط من ضربة الشمس ، بسبب حرارة ذلك اليوم الشديدة (۱٠) .

وبيتما ذهب الهلباوى فى مذكراته الى هذا فان مرافعاته ، التى نشرتها جريدة المقطم تنفى جل هذا ، فمن خلال المرافعات يتضبح لنا أنه ذهب الى اثبات سبق الاصرار والترصد فى الواقعة مقدما أدلة على أن أهالى دنشواى كانوا يعلمون ويعرفون بوصول الأورطة ، على عادتهم فى السنوات الماضية ، ومن أوامر المديين ومن الاشارة التليقونية ، ومن ذهاب الانباشي قبل وصول الضباط الى البلدة المذكورة واخبار المعدة ورجال الحفظ أو الأمن بذلك ،

كما الكد على أن صيد الحمام ليس سببا في وقوع الحادث « لأن الفرقة لو علمت أو لحظت أن الأهالي يتضررون من الصيد • • •
لعاد الضباط دون تأخير ، ولو كان هذا الحمام درا مكنونا أو
جوهرة ثمينة ، وانما ماوقع من الأهالي ، وقع تعمدا بقصد التعدى
على الضباط بالكيفية المثبتة بالأوراق »

والأدهى من هذا اتجاه الهلباوي في المرافعات لامعاد تهمة اشعال النار باحد الأجران عن الضباط محاولا التاكيد على وجود مسافة تبلغ ٢٠٠ متر بين الأجران ومكان الاشتباك ، تحول سن الطلقات والاشتعال ، كما ذهب الى تقديم ادلة على اختلاق الاهالي للنيران والحريق ، واصابة امراة ليجدوا مسوغا للاعتهداء على الضباط ، والتخفيف من التهمة ، أو التخلص منها ﴿ لآنه ثيبت بالأدلة العقلية والبراهين والظروف والماينات ـ على حد قوله ـ أن الحريق حدث عمدا من الأهالي ، وذلك من خلال معاينة النورج ، الذي اشتعلت به النيران بالجرن ، و فالنار وضيعت عميدا من الأهالي والنورج موجود بالجلسة لمن يريد أن يعاينه ، كما «انها» وضعت في جزء من محيط الجرن ، وفي مكان يسبهل اطفاءها يسرعة كما أشار الى تجربة كانت قد أجريت باطلاق النار على الأجران ، في نفس وقت ومكان الجريمة ، ولم يحدث حريق ، ولهذا حياول التاكيد على أن الأسباب التي انتحلها الجناة ملفقة ، وكاذبة وتحتم الجزم بان الواقعة ، كانت مديرة باحكام وروية ، ثم تسساءل اي د برهان واية ادلة يمكن للاتهام أن يقدمها على سبق الاصرار والعمد اقرى من هذه الأبلة التي سيردناها ١١٥) •

الأخطر من هذا ، اتجاه الهلبارى الى التقليل من تأثير ضربة الشمس فى وفاة الضابط المتوفى « الكابتن بول ، محاولا اثبات أن الضربات التى تعرض لها كانت السبب الرئيسي فى الوفاة •

ولما كانت تقارير الأطباء الأجانب ، الذين قاموا بتشريح الجثة ،
تذهب الى أن الجروح وأثار الضرب التى وجدت بالمتوفى وحدها
لاتكفى للوقاة ، واجمعوا على ما لضرية الشمس من أثر سريع
وقعال فى الوقاة ، بعد أن وجدت استعدادا للتأثير فى وقاته من
أثار الضرب ، قامت الصمف الرطنية ، ويخاصة المواء ، بنشر
هذه التقارير(١٦) ، مما أثار حفيظة الهلباوى الذى راح فى الجلسة
الثانية من مرافعاته ، يشن حملة شعواء ، على صحيفة اللواء
الثانية من مرافعاته ، يشن حملة شعواء ، على صحيفة اللواء
بدعوى أنه على قرض أن الوقاة تشأت عن ضرية الشمس فى الوقاة
المتهمين هم الذين عرضوا المتوفى لهذه الضرية بتتبعهم له « حتى
المتهمين هم الذورع في يوم كانت ٠٠ « حرازته ٤٠٠٠ كا درجة
الضرية القاضية ـ والتي سببت الوقاة ، فتكون الوقاة مسببة عن
قعل هؤلاء المتهمين » ٠٠
قوله المتهمين » ٠٠
قوله المثالة المتهمين » ٠٠
قوله المتهمين » ٠٠
قولة المتوفى المناه المتوفى المؤلاء المتهمين » ٠٠
قعل هؤلاء المتهمين » ٠٠
قولة المثالة المتهمين » ٠٠
قولة المتهمين » ٠٠
قولة المؤلاء المتهمين » ٠٠
قولة المتهمين » ٠٠
قولة المتوفى المؤلاء المؤلاء المتهمين » ٠٠
قولة المتهمين » ٠٠
قولة المؤلاء المتهمين » ٠٠
قولة المتوفى المؤلاء المتوفى المؤلاء المتوفى المؤلاء المؤلاء المتوفى المؤلاء المؤلاء المتوفى المؤلاء المؤلاء

ولم يقف استهداف المتهمين من جانب النائب العام عند هذا الحد ، بل انه انبرى في تقديم الادلة القانونية - الأهلية والشرعية الأجنبية - التي توجب استعمال - أقصى العقوبات ، مع من أسعاهم بزعماء العصابة السبعة ، لارتكابهم جريمة القتل بالترصد والتربص وان لم تكن أدلة التربص كافية فيعاقبوا على ارتكاب جنايتين أخريين - السرقة بالأكراه ، والحرق عمدا - بضعهما الى بعضهما اليعض ، تجبب عقوبة الاعسدام ، أحسا باقسى المتهمين ، فاعتبرهم النائب العام ، شركاء في الجريمة ، وطالب بتوقيسع العقوبات التالية للإعدام فيهم - ريما الأشغال الشاقة المؤيدة - ، وفي النهاية وجه نداء الى هيئة المحكمة بان « الأمة المصرية برمتها غير الجاهلين منها ، تطلب من حضراتكم ، أن تأخذ العدالة مجراها، في العقاب الشديد الذي توقعونه على هؤلاء المتهمين تميدون به الى

البلاد أمانها وسلامها « لأن » هؤلاء الجناة الانذال عكروا السلم فيها »(١٢) •

واذا كان الهلباوى بعد أن ساق الأدلة التى تؤكد على القتل المعد مع سبق الاصرار والترصد ، قد طالب باعدام سميعة من المتهمين ، وتوقيع العقاب التالى للاعسدام ، فى باقسى المتهمين ، نسان هيئة المحكمة كانت أكثر شسقة ورحمسة بالمتهمين عنه ، عندما حكمت وبشكل لايقبل الطعن ، باعدام أربعة من المتهمين مس حسن على محفوظ ، ويوسف حسن سليم ، والسيد عيسى سالم ، محمد درويش زهران وبالأشغال الشاقة لمدد متفاوتة ، على بعض المتهمين(١٤) .

وإذا اكان أحمد فتحى زغلول قد صاغ حيثيات الحكم بشكل بارع(١٠) لتتمشى مع الاحكام ، فانه لم يجد مشكلة في ذلك ، بعد أن مهد له النائب العام الطريق بمرافعاته الصاغنة ، التي سعى فيها الى تقديم الأدلة على توافر ركن العمد مع سبق الاصرار والترصد في الجريمة ، والتي كان دحضها يعثل الشغل الشاغل السائل السن كان يترافع عن المتهين من المحامين ، والذين الركرا خطورة هذه الأدلة التي ساقها الهلباوي ، اذا ماتعدر دفعها في تحديد العقريسات النهائية ،

لهذا ركز محمد بك يوسف في مرافعته ، على نفي ركان العمد من خلال توضيح حالة الجهل التي كانت مسلطة على القرية ، والتي لاتتيح لمن اعتدوا على الشباط الانجليز التدبير للحادث ، كما حاول سحض سبق الاصرار واثبات أن الواقعة بنت ساعتها ، مستشهدا في ذلك بالتحقيقات التي دلت على أن الاهسالي كانوا لايعلمون بوصول الضباط ، حتى يستعدوا لمنازلتهم ، وتساءل لو كان ذلك قصدهم قلماذا سكترا عنهم في السنوات الماضية ؟ • كما ذهب ايضا الى تفي تهمة المقتل عن المتهمين ، التي حاول النائب العام اثباتها ،

من خلال تشكيكه في الصحة القانونية للأدلة التي قدمها _ والتي كان مؤداها أن المتهمين هم الذين عرضوا الضابط المتوفى لضرية الشمس ، التي أدت إلى الوفاة وبالمتالي فهم قتلة _ باقناع هيئة المحكمة بأن الفاعل مسؤول عما يصدر منه مباشرة ، وبالتالي فلا يؤاخذ المتهمون الا بقدر ما أنتجته اصابات الضحوب « فما دام الضرب لم يؤد الى الوفاة ، فلا يعتبر الضارب قاتلا ٥٠٠ ولو كانت نية القتل موجودة « عند المتهمين » لافنوها بمجرد حصولهم على السلاح ، خصوصا أنهم كثرة » كذلك حاول المترافع ابعاد تهمة السرقة عن المتهمين ، والتي لم يقم عليها دليل ٥ كما أتجه أيضا الى دحض ماذهب اليه المدعى العام من أن على الاتهام أن يقدم الله الإصرار على القاعلين فقط ، أما المشتركون فيعتبرون ضمانا الله الإصرار على القاعلين فقط ، أما المشتركون فيعتبرون ضمانا للفاعلين الأصلين ، مضيرا إلى أن الإصرار ، لابد من الباته على الفاعلين المسلين ، مضيرا إلى أن الإصرار ، لابد من الباته على الفاعلين المسلين ، مضيرا إلى ذلك قانون العقوبات الجديد •

وينفس القدر ركزت مرافعات احمد لطفى السيد عن المتهمين، على نفى الاتهامات التي الصقها النائب العسام بالمتهمين، فنفى الاصرار والعمد بالجريمة، بأن سببها « فيها وليس سابقا لها » وبما لايجمل توافر نية القتل ، ولا الضرب المؤدى الى القتل ، عند المتهمين ، كذلك راح يفصل بين النتائج المتربة على الضرب ، وما تسبب عن ضربة الشمس من وفاة ، بأنه اذا لكان الضرب قد أوجد استعدادا في المصاب ، فهذا لايعتبر ملتصقا بالضرب التصاقا قانونيا واذا كان المتهمون قد عرضوا المتوفى لضربة الشمس ، فاتيجة ارتفاع درجة الحرارة ، فان هذا الارتفاع ظرف خارج عن الجناية لا يسأل عنه المتهمون * ثم جاء بعد ذلك المترافع اسماعيل بك عاصم ليسير على متوال من سبقوه في الترافع لدفع تهمة العمد وسبق الاصرار عن المتهمين ، والمطالبة لهم بالرحمة في نهايسة الرافعة(١)) •

وعلى الرغم من ترافع الهابسارى عن الانجليز ، فى أخطر القضايا بينهم وبين الوطنيين حتى ذلك الوقت ، بشكل صعب مهمة المترافعين عن المتهمين الوطنيين ، الا أنه لم ير أنه ارتكب أى جرم ، لأنه لم يكن الا محاميا طلب اليه الترافع فى قضية فترافع فيها ، وليس من حقه كمحام أن يتنحى عن أداء واجبه ، أو يقصر فيه ، لأى اعتبار من الاعتبارات ، وإذا كان قد قسا على المتهمين _ على حد قوله _ فان موقفه كان يقتضى مثل هذه القسوة ، لينجى مصر مما لا تحمد عقباه (١٧) .

على كل حال ، بعد أن حاول الهلباوى في مذكراته اظهار صلاحياته المحددة في محاكمات دنشواى ، والتي كانت لاتسمح لمه بعمل اكثر مما عمله ، راح يعتب على بعض اجنصة الحركسة الوطنية غير المعتدلة ، موقفها منه بعد الحادث ، ونعتها له بد وجلال دنشواى » في حين « أن القضاة المصريين الذين حكموا بالإجماع بالاعدام شنقا وبالتعنيب بالسياط وازلهم بطرس غالى ، وفتحى زغلول ، لم ينعتوا بتلك المنعوت » بل أن بعضهم تلقى سفى الحال سلمن وقفته في دنشواى ، فبينما تلقى أعمد فتحى زغلول الثمن متاصفة بينه وبين أخيه سعد زغلول ، حيث رقى من رئاسة محكمة مصر الى وكالة وزارة المحانية مباشرة ، ورقى سعد من محكمة الاستئناف الى صف الوزارة ، أما الهلباوى ، فظل سعد على حد قوله سام في مكتبه يعارس مهنة المحاماة (١٨) ،

وفى الواقع فان ثمن مشاركة الهلباوى فى دنشواى كان قد تقرر ، باختياره مستشارا قضائيا بمحكمة الاستثناف _ وهذا مااشار اليه بشكل غير مباشر فى مذكراته _ من قبل المستر بوند _ احد اعضا عمحكمة دنشواى ووكيل محكمة الاستثناف _ ومستر مكاريث و المستشار القضائى » ، ويعد أن أصبح هذا الاختيار فى حكـم

المؤكد ، وقيام الهاباوى على تصغية قضايا مكتبه - برفض الجديد منها ، وتوزيع القديم على زملائه - تراجع عن قبول هذا المنصب الجديد بناء على نمديحة احدى السيدات التي قصدته للترافع في قضية لها ، على حد قوله(١٩) •

ولا نستبعد أن يكون هذا الرفض جاء كرد فعل للفسسفوط النفسية ، التى ألت به بعد دنشواى ، عندما سيطر الجفاء على علاقته بزملائه في مجلس ادارة الجمعية الخيرية الاسلامية(٢) • ونعت بالقاب قاسية ، ظل يطارده بها مع الحمائم الشبيبة الوطنيون أينما حل • لهذا أدرك الهلباوى أن قبوله العمل كمستشار بمحكمة الاستثناف ، يعنى أنه تواطأ مع الانجليز في دنشواى ، وبالتالى مزيدا من سرء العلاقة بالزملاء ، وكذلك المقست والعزلة داخسل المجتمع •

وريما كان هبوط رصيد الهلباوى من الشهرة كرجل محاماة ، بعد دنشواى ، جعله يهب نفسه لخدمة القضايا الوطنية ، على امل اسدال الستار على صفحة سوداء من حياته ، واسترداد شهرته مرة اخرى كرجل محاماة من الطراز الأول ، وسياسى وطنى تشغله هموم وطنه كما تشغل غيره من السياسيين الذين زاملوه في مدرسة المتدلين ، وميدان المحاماة •

وقد يكون هذا وراء تلبيته وساطة احمد لطفى السيد ليتولى الدفاع عن الطلاب الذين قبض عليهم وقدموا للمحاكمة بتهمة التظاهر على عودة قانون الملبوعات ، والذين كان من بينهم احمد حلمى صاحب جريدة القطر المعرى •

والجدير بالذكر أن الهلبارئ تسبك بالدفاع عن أحمد حلمى وثملائه في القضية ، رغم الضنفوط التي تعرض لها من جانب

المحديد نفسه ، لاثنائه عن القضية ، لخلافات بينه ، وبين احمد حلمى الصحفى ، وقد ادى تسك الهلباوى بالقضية الى حرمان شقيقه حليل الهلباوى — من الحصول على عقو ، من حكم بالأشغال الشاقة المؤيدة كان ينفذه • وكذلك الاستقالة من وظيفته كمستشار القضايا الأوقاف فى أول أبريل سنة ١٩٠٩ ، عندما ادرك ما يحاك حوله فى هذه الوظيفة — بعد أن رفض التخلى عن القضية — بايعاز من الخديو ، وباشراف بطرس غالى رئيس الوزراء ، وحسين رشدى وزير الخارجية ، وغيرهما ، وقد انتهت القضيت ببراءة جميع وزير الخارجية ، وغيرهما ، وقد انتهت القضيم اثناء التظاهر ، كما نسب اليهم فى تحقيق النيابة ، وفى ورقة الاتهام(١٢) •

ويعد ذلك باقل من عام ، وبالتحديد في ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، الحلق ابراهيم ناصف الورداني عدة رصاصات من مسدسه على بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، اوبت بحياته بعد عملية جراحية وبعد أن قبض على الورداني الذي أثر البقاء بارض الجريمة ، على المقرار – رغم وقوع الجميع ارضا في فزع واغماء ، وكان يمكنه الفرار – وحتى لايجهل سبب الجريمة ، ويذهب الأثر المطلوب منها ، وحتى يعلم أبناء الوطن ، أن من بينهم من يقدم حياته في خدمـــة وطنه على حد قوله (٢٢) ،

وقداتهم في هذه القضية تسعة من زملاء الورداني ، توليي الهلباوي ، الدفاع عن اثنين منهم ، ب عبد الخالق عهية وآخر ب وقد نظرت القضية في الفترة من ٢١ أبريل ١٩١٠ حتى ١٨ مايو الماد ، والتي لم يحاكم فيها كل المتهمين ، بل جسرت محاكمة الورداني فقط بعب أن نجح المحامون بما فيهم الهلباوي في جعل القاضي يقرر بأته لاوجه لاقامة الدعوى بالنسبة للمتهمين التسعة ، وعندئذ بعث الورداني الى الهلباوي بكتاب عن طريق رئيس النيابة

بطلب قبول الانضمام الى الترافع عنه · وقبل الهلباوى ذلك نمى المحال ، واخذ في التردد عليه بالسجن ·

ویدلك انضم الهلباوی الی المترافعین عن ابراهیم الوردانی ـ احمد بك لطفی ـ ومحمود بك أبو النصر ، واسماعیل الشیمی ـ والذین جاءت مرافعاتهم علنیة ، فی حین تقررت سریة مرافعات الهلباوی بعد أن تسریت نسخة من مذکرته الی البولیس ، اثناء طبعها بجریدة الأهرام(۱۲) •

ومرافعات الهلباوى عن الوردائى ، تعد تطورا آخر فى موقفه من الحركة الوطنية ، بعد دنشواى فبينما كان متماطفا الى ابعد المحدود مع الانجليز فى دنشواى اذا به فى دفاعه عن الوردائى ، يعدد المفازى التى ارتكبوها فى البلاد ، والتى لا تتفق مع ادعاءاتهم الإصلاحية ، وذهب الى انهم لم يفيدوا البلاد فائدة توازى جزءا من مائة من التضحية باستقلالها وحريتها ، ثم عرج على تصرفاتهم فى السودان ، واغتصابهم المعق فيه ، مع ما أراقت مصر فى سسبيل فتحها من الدماء ، وهذا مايعد أكبر غدر وأشد خيانة من امة لأمة فى القرن المشرين(٢٤) ،

وبينما كان الهلباوى يطالب فى مرافعاته بدنشواى ، بتوقيع اقصى المقوبات على المتهمين ، الذين اعتدوا على أورطة بريطانية مما أدى الى موت أحد ضباطها ، أذا به يطلب من هيئة المحكمة اثناء نظر قضية الوردانى الرحمة بمصرى اعتدى على رئيس وزراء مصرى ، وناشدها ألا تضيع توسلاته هباء وأن تتقبلها ، كما يتقبلها الله ، الذى انتخبتم بارادته لأداء هذه المهمة المقدسة ، وفى نهاية المرافعة ، وجهم الممتهم بعض الكلمسات لكى يشهم من أزره فاذا « ماتعاليت أن تحيا فى المسجن حياة قطاح الطرق والأشقياء —

لأن هذا هو ابعد حد من الرحمة يجوز لقضاتك أن يأخذوك به - انن فتقبل الموت بقدم راسخة ٠٠٠ فالموت أت لاريب فيه أن لم تلقه اليوم فستلقاه غدا ٠٠٠ اذهب فقد تكون في موتك البلغ عظة لأمتك منك في حياتك » (٢٥) ٠

وقد زاد اشتراك الهلباوى فى الدفاع عن الوردانى ، تمسكا ، بالوقوف الى جانب ، الشبيبة الذين فضاوا ترك اسرهم دون عائل وضحوا بانفسهم فى سبيل الوطن ٠

ولم يتراجع الهلبارى في منتصف عشرينيات القرن الحالى عن المتراقع عن شباب الحركة الوطنية في اخطر قضايا الاغتيال السياسي في مصر ، وتكمن خطورة هذا في سقوط وزارة الشعب وتأثر وضع مصر في السودان بذلك ، فطرد الجيش المصرى من هناك ، وسمع باستعمال ماء النيل الأزرق في رى اراضى الجزيرة بشكل مخالف المتعدات السابقة .

وقد كان لهذه القضية اهمية خاصة بالنسبة للهلباوى ، ليس فقط لأنه تراقع فيها عن أحد أعضاء حزب الوفد ، وهو من أشد خصومه ، بل لأنه وقف فيها مترافعا عن المتهمين الوطنيين أمام محكمة شبيهة ، بمحكمة دنشواى التي كان فيها ممثل الادعاء ،

ويذكر الهلباوى أن الانجليز استبشروا خيرا بقبوله الدفاع عن شفيق منصور ، لأنهم تصوروا أنه سيكون أقرب ألى رجائهم في اتهام رجال الوفد ، لاستطاعته الحصول على الاعترافات التي يريدونها (٢٦) *

لكنه خيب ظنهم ، عندما سلك في مرافعاته مسلكا غلب فيه مصلحة الوطن والحقيقة غير المشوهة بالشهوات المزبية ، على رغبة الانتقام من خصومه السياسيين ، على عكس ما كانوا يتوقعون ، اذ

رأح يبين بانه لاصلة للوفد بالاعتداء على السردار ، وأن الجريمة قردية ، من خلال تبيان الظروف التي وقعت فيها ، وأسببها ، وكذلك النتائج التي ترتبت عليها من الناحية السياسية ، على اعتبار أنها لليست قضية عادية يتم التحقيق فيها من أجل تحديد العقاب بقدر الجرم ، والمكم بالبراءة ، لمن لم تثبت ادانتهم * وعلى الرغم من انتحاء الهلباوى في مرافعاته هذا المنحى ، الا أنه كان يدرك أنه في واد ، وهيئة المحكمة في واد آخر ، خاصة عندما اعلن رئيسها في احدى الجلسات أن هذه المحكمة لاتعنى يشيء من السياسة ، وأنها تقصر نظرها على المسائل العادية ، كما تنظر الى باقي القضايا (١٧)) *

وعلى الرغم من أن القضية كانت لاتختلف كثيرا في شكلها المعام عن قضية دنشواى ، الا أن مرافعات الهلباوى تجلست فيها متاصرته للقضيا الوطنية ، وقد يكون ذلك بحكم موقعه في القضية كمحام عن المتهمين ، أو ريما لمتمسكه بالوقوف الى جانب شباب الحركة الوطنية ومناصرتهم — رغم مطاردتهم له في كل مكان بحمائمهم بعد دنشواى — بعد أن لقته الورداني درسا في الوطنية ، لهذا اجتهد الهلباوى ، لدحض الاتهامات المنسوبة لمشفيق منصور ، على أمل تخفيف الحكم الصادر بالاعدام ضده "

وقد سعى الى نفى تهمة رئاسة شفيق منصور للمحسابة ، محاولا اظهار ان مركزه لايتعدى الشريك ، الذى لا يعاقب بنفس عقاب الفاعل الأصلى في كل الجرائم باستثناء جريمة القتل ، التى لاتصيب عقوبتها الا الفاعل الأصلى أما الشريك فلا يعساقب الا بالاشفال الشاقة المشددة ، وإذا كان المشرح قد اطلق يد القاضى في تحديد هذا ، الا أن الاعدام لم ينفذ في الشركاء منذ صحدور هذا القانون لـ منذ أكثر من عشرين عاما ـ الا في ثلاث حالات ،

ثم ذهب الى ان حالة شفيق منصور فى هذه القضية لسبت خطيرة الى حد يجعل تطبيق الاعدام عليه بطريقة الاستثناء (٢٨) •

وانطلاقا من حرص الهلبارى على اظهار دور شفيق منصور في القضية بالدور البسيط والثانوى ، اتجه الى الدفع ببطلان اعتباره الراس المدبر ـ بدعوى لكبر السن عن المتهمين ـ ، لأن فارق السن بينه وبين اعضاء المتنظيم لايعنى المساركة بدور أكبر في المجريمة ، وبالتالى تحمل معظم تبعتها ، خصوصا وأن شفيق منصور رغم كبر سنه ، فأنه لايستطيع تحمل مسئولية ، لضعف شخصيته وارادته • وفي نفس الوقت راح يسمى الى تبيان أن من ادعوا تحريض شفيق منصور لهم ـ أولاد عنايت ـ لكانوا في غير حاجة الى ذلك لأنهم أصحاب سوابق اجرامية ، فضلا عن هذا تدبيرهم والزمان ـ دون استشارة شفيق منصور ، عـ الاشخاص ، السلاح والمكان والزمان ـ دون استشارة شفيق منصور ، عـ الاوة على الحادث يزيح عن شفيق منصور تبعة الاعمال الاجرامية السابقة على الحادث التي ظهرت اثناء التحقيقات (٢٩) •

وبينما كان الهلبارى فى دنشواى يطالب بتخليص المجتمع ممن اسماهم بمثيرى الفتنة ومضرمى نارها(٢٠) اذا به فى قضية مقتل السردار يرى أن اعدام غلامين أو خمسة أو سالة لن يادى الى استثمال الداء ، موضحا أن معظم العلماء فى العاملم ينبذون عقوية الاعدام ، لأن هؤلاء الشباب قد ينفعون ، اذا تابوا ، وقد تصلح المقادير من أمرهم(٢١) .

وحرصا منه على تخليص شفيق منصور من حبل الشنقة ، الذي اصبح قاب قوسين أو أدنى من عنقه ، راح يحاور هيئة المحكمة بنفس أسلوبها ، فعندما طلب النائب العمومي - طاهر بأشا نور - الحكم بالاعدام ، تمثلا بالآية الكريمة « ولكم فى القصاص حياة » يهدف احتواء السخط اذا ما نفذ فيه حكم الاعدام ، باسم الدين ، ذهب الهلباوى ، الى أن الشريعة الإسلامية لا تجيز الحكم بعقوبة الاعدام فى هذه الحالة ، لأن الفقهاء اجمعوا على أن دفع الدية ينفى توقيع العقوبة ، وقد دفعت مصر الدية ، التى بلغت نصف مليون جنيه لاسرة المقتيل ، ونصف حق مصر فى السودان ، وبالتالى لم يعد مناك محل لتطبيق هذا النص(٢٢) .

وعلى الرغم من محاولة الهلباوى نفى صفة الزعامة للجماعة التى ارتكبت الحادث عن شفيق منصور ، بمحاولته اقناع هيئة المحكمة بانه كان اقل المجرمين اجراما ، وأقلهم نصيبا فى الاشتراك فى مقتل السردار ، كما أنه لم يكن اقواهم عقلا وارادة ومع ذلك فقد نفذ فيه حكم الاعدام مع سنة من المتهمين فى صباح ٢٣ اغسطس ١٩٢٥ .

ومن القضايا ذات الشهرة ، والتى ترأفع الهلباوى فيها عن المت المتهمين القضية المعروفة بقضية القنابل ، التى وقعــت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٣١ ، والتى اتهم فيها سبعة عشر متهما ــ جميعهم من عمال السكة المديد باستثناء د٠ نجيب اسكندر ــ بارتكاب عــدة حيايات وجنح فى المدة بين شهرى مايو وسبتمبر ١٩٣١ ، بعدينة المقادة ، وتمثلت الجنايات فى المقتل العمد مع سبق الاصـرار ، وتعطيل سير القطارات عمدا ، واستعمال مواد مقرقمة فى الماكن مسكرنة ، وتهديد الغير كتابة بارتكاب جراثم ضد النفس والمال ، يعاقب عليها القانون بالإعدام أو الاشغال الشاقة ٠ أما الجنح يعاقب عليها المقابرات التايفونية عمدا على الخطوط المكومية فتمثلت في تعطيل المخابرات التايفونية عمدا على الخطوط المكومية وتخريب أموال منقولة مملوكة للمكومة ، وصنع قنابل واحرازها بدون رخصة وبغير مسوغ شرعى ، وقد تولى الهاباوى الدفاع

عن المتهم عبده عبد الرسول، بجانب يوسف الجندى المحامى ، وقد التهت القضية بمعاقبة معظم المتهمين - فى جاسة النطق بالحكم و سبتمبر ١٩٣٧ - بالاشغال الشاقة لمدد متفاوتة، وقد حكم على المتهم عبده عبد الرسول، بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات اما المحرضون على ارتكاب هذه الجرائه ققد حظوا بالبراءة ، وهم د نجيب اسكندر ، ومحمد صادق حسن (٢٧) *

وهكذا حاول الهلباوى في مرافعاته في القضايا الوطنية بعد
دنشواى أن يرد للحركة الوطنية ، بينه في دنشواى ، وإذا كانت
هذه المرافعات قد حملت مصحداقية وطنيته ، وخدماته للحركحة
الوطنية ، في أخطر قضاياها مع الخديو والمعتل ، والتي كانت مصل
تقدير ، إلا أنه لم يستطع انقاذ أيا ممن ترافع عنهم من حبل المشنقة
سواء الورداني أو شفيق منصور ، في أهم القضايا التي مطيت
باهتمام الدوائر السياسية المصرية والبريطانية على حد سحواء ،
وهذا ما يجعلنا نوافق محمد حسين هيكل في قوله عن الهلباوى « لم
تثكن للهلباوى هنة يؤاخذه بها مصرى غير وقوفه موقف المدعى المام
هي قضية دنشواى ه (٢٤) ،

هوامش الفصل الرابع

- (۱) مذکرات الهلباوی : اد ۱ ؛ ص ص ۳ م ... مه ..
 - (٢) نفس العبدر : س ٧٥ -
- (★) نقابة المحامين : ابراهيم الهابادي : سلسلة اعلام المحاماة ، المدد الثاني ، القاهرة في ۱۹۸۲ ، ص ۲۶ ،
 - (۲) مذکرات الهلباوی : اد ۱ ، ص ص ۷۹ ـ ۷۷ .
 - (}) ,لقس المصدر : ص ٧٧ --
 - (e) تَعْسَ الْصَعَادِ : صَ صَ ٧٧ ـ ٧٨ ،
- (١/ المقطم عدد ١٩٠٠ ، ٢٥ يولية ١٩٠٦ « المحكمة المفصوصة في دنشواى ٢٤ يوليو ١٩٠٦ » .
 - (٧) مذکرات الهلباوی : ك ۱ ، ص ٧٨ .
- (٨) القطم: عدد ١٩٤٠ ، ٢٥ يونية ١٩٠٦ « المحكمة المخصوصية في دنشواى ٢٤ يونيو ١٩٠٦ « المحكمية في ٢٦ يونية ١٩٠٦ » .
 - (۱) مدکرات الهلباوی : اد ۱ ، س س ۸۸ ــ ۷۹ .

- (۱۰) نفس المبدر : ص ۷۹ -
- (۱۱) المقطم : عدد ۲۶۲ه ، ۲۷ يوليو ۱۹۰۱ « المحكمة في ۲۹ يوليو۱۹۰۲ » .
- (۱۲) نفس المصدر : عدد ۱۳۳۵ ، ۲۳ يونير ۱۹۰۱ ، وعدد ١٩٠٥ ،
 م۲ يرنير ۱۹۰۳ « المحكمة المخصوصة في دنشواى ۲۶ يونير ۱۹۰۳ » .
- (۱۳) تفسي المصعدر : عدد ۲۶۲۷ ، ۲۷ يونيو ۱۹۰۱ « المحكمة المخصوصية في دنسواي ۲۶ يونيو ۱۹۰۳ » ه
- (١٤) نفس المصدر : عدد ٣٤٣ه ، ٢٨ يونيو ١٩٠١ « حـكم المحكمــة المضموصة في دنشواي » ،
- (١٥) عجمه جمال الدين المستى : دنشواى ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر الماصر ، الهيئة المصرية الصاحة للكتماب ، القماهة ١٩٧٤ ، ص ص ٨٨ ، ٨٨ .
 - (١٦) المقطم : عدد ٢٤٢٥ ، ٢٨ يونية ١٩٠٦ « باتي المرافعات » .
 - (١٧) هيكل: المدر السابق ، ص ٥٥ ٠
 - (۱۸) مذکرات الهلباوی : ك ۱ ، ص ۸۰ -
 - (۱۹) نفس المستر ير من ص ۸۰ ـ ۸۲ ·
 - (۲۰) **تفس الم**صدر : س ۸۰ ۰
 - (۲۱) ن**فس المندر** : س س ۸۸ ــ ۱۰ ه
 - (۲۲) ن**قس المسدر :** صرص ۱۱ -- ۲۲ •
 - 97 97 o o o 17 97
 - (۲۶) نفس الصدر : ص ۹۳ -
 - (ه؟) نفس المصدر : ص ١٤ -
 - (٢٦) تفس المسدر : ك ٢ ، ص ٢٢٦ -

- (۲۷) السياسسة : عدد ٨٠٤ ، ول يولية ١٩٢٥ « تضية مقتل السردار أمام محكمة الجنايات » .
 - (۲۸) نفس المبدر .
 - (۲۹) نفس الصدي
- (٣٠) المقطم : عند ٨٠٤ ، أول يونية ١٩٢٥ ﴿ فضية مقتل السردار أمام محكمة الجنابات » .
- (۲۲) نفس الصعو : مذكرات الهلياوي ، ك ٢ ، ص ص ٢٢٤ _ ٢٢٦ .
 - (۳۳) مذکرات الهلباوی : ك ۲ ، ص ص ۳۲۹ ـ ۳۲۳ .
 - (٣) هيسكل: المسدر السابق ، ص ٥٤ .

الهلباوي والعياة النيابية

تطلع الهلباوى الى ممارسة دور نيابى ، منذ كان شابا فى مقتبل العمر وربعا كان تطلعه هذا نتيجة الماثره بالعمل كموظف و ببغض المجالس ، كمجلس النواب ، ومجلس شورى القوانين و الذى تاسس بموجب القانين النظامى ١٨٨٣ ، هذا الى جانب الجمعية المعمومية ، ومجالس الديريات ، بعد الفاء مجلس النواب وفى أول التخابات لمجلس شورى القوانين ، رشح الهلباوى نفسله ليكون مندوبا عن قسلم الأزبكية و وانتخب بالقمل عن هذا القسم ليمتار مع نواب المتسعة السام الأخرى بالقاهرة ، نائبها فى البرلمان ولما وقع اختيارهم على رياض باشا ليكون نائب القاهرة بمجلس شورى القوانين ، رفض بعد اقناعهم بأن فرص اسداء خدمات للبلد من خلاله لاجدوى منها ، لأنه مسلوب السلطات ، ورأيه استشارى من خلاله لاجدوى منها ، لأنه مسلوب السلطات ، ورأيه استشارى ولهذا انتخبوا حسن باشا ملكور للمدوب قسم الجمالية ليكون نائبها شورى القوانين () و

وقبيل الحرب العالمية الأولى ، فكر الهلباوي في عضوية مجلس

شورى القرانين د لهذا رشع نفسه لعضوية مجلس مديرية دمنهور توطئة لدخول انتخابات شورى القوانين حوالى سنة ١٩١٣ ، وعلى للرغم من انتخابه ، الا انه تعرض للطعن ، الذى قبلته المحكمة ، فى الوقت الذى وجدت له بالديرية اصول عقاريسة تتجساوز قيمتها الآلاف(۲) .

ويؤكد الهلباوى على أن السلطة كان لها ضلع في كل ماحدث، خاصة أنها أسقطت اسمه من بين المرشحين بالقاهرة ، ثم حرمانه من حق الترشيح في البحيرة بدعوى أنه ليس من مواطنيها ، مما أثار تعجب السير جراهام - مستشار الداخلية - متسائلا - على حد قول الهلباوى « لست أدرى كيف تعاملك الآن وزارة الداخلية ٠٠٠ لاننى علمت أنها حنفت اسمك من كشوف الانتخاب من مدينة القاهرة، ولما علمت أنه مقيد بمديرية البحيرة حذفته من هناك فسقط اسمك لهذا السبب ، وها هو يصدر المكم بأنك لست مواطنا في البحيرة، غمن يطبق قانون المتشردين عليك يعدر كل العدر ، أذ لاموطن لك فمن ولا هناك ه(٢) •

وذهب محمد حسين هيكل الى غير ذلك ، قذكر أن الهلباوى كان قد أبدى رغبة فى احدى البلسات بالمنصورة ـ والتى ضمتهما وعبد الرحمن الرافعى ، وحسن حسنى المحاميان بالمنصورة ـ فى المترسيح لعضوية الجمعية التشريعية ـ التى حلت محل مجلس شورى القوانين ، والجمعية المعمومية بقانون نظامى سنة ١٩١٣ ـ حتى يتسنى له الدفاع عن موقفه فى دنشواى * ورغم موافقـة الرافعى وحسن حسنى على ذلك ، الا أن هيكل رفض الفكرة ودخل معه فى حوار ساخن انتهى بتراجعه عن الترشيح(٤) *

وهكذا نجد أن الروايتين ، اضافة الى اختلافهما في تحديد الهيئة المتدريعية ، التي كان ينتوى التقدم لها ، فقد اختلفتا كذلك

حول التقدم للترشيح من عدمه ، ولانستبعد أن يكون الهلباوى ، قد رشح نفسه بالفعل للانتخابات وتعرض لما تعرض له على يد وزارة الداخلية ، بضغط من سلطات الاحتلال ، حتى لايترك له الحبل على الفارب - خصوصا بعد أن ادركت التحول الراضــح فى خطه السياسى - للحديث عن قضية دنشواى ، داخل الهيئة النيابية مما قد يخلق بعض المشاكل لبريطانيا في مصر، في وقت كانت الظروف الدولية تنذر بوقوع حرب ، كان على بريطانيا الاستعداد لها في مستعمراتها بما فيها مصر ذات الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا في الشرق ،

وباندلاع المرب العالمية الأولى ، توقفت الميساة النيابية المصرية ، الى أن وضع الدستور وقانون الانتخاب ، الذى أجريت على أساسه أول انتخابات برلمانية فى أوائل سنة ١٩٢٤ ، والتي تبارت الأحزاب فى الفوز بها وذلك بترشيح من تراه جديرا بالفوز فى دائرته من أعضائها • وكان المهلباوي أحد من رشحهم حزب الأحرار الدستوريين ، وجاء تزشيحه بدائرة كفر الدوار ، التي تركسزت بها أملاكه(ه) •

وبالرغم من ثقة حزب الأحرار الدستوريين ، في نجاح مرشحين بعينهم ، لما أن النتائيج بعينهم ، لما أن النتائيج المنهائية للانتخابات جاءت مخيبة لآمالهم ، عندما خسر كثير ممن كان يوثق في نجامهم _ كاسماعيل مسدقي ، وعلى المنزلاوي ، وابراهيم المهاباوي – أمام منافسيهم من الوفديين ، الذين كانوا بالنسبة للدستوريين غير معروفين بالعصبية أو الدُراء أو العام(١) ،

ولما عطل هذا البرلمان على يد وزارة زيوار باشا في اواخس سنة١٩٢٤ اثر سقوط وزارة سمد زغلول، في اعقاب حادث مقتل السردار ويدا الاعداد لانتخابات جديدة في اوائل سنة ١٩٢٥ ، رشسح الهلباوى نفسه للمرة الثانية بنفس الدائرة التى خسر فيها الجولة السابقة - كفر الدوار القبلية ، ونافسه فيها على الطماوى المفازى د غير وفدى ، (٧) -

وريما أعطى خروج الوفد من المكم اثر مقتل السردار، الدستوريين دافعا والملافي الفوز بمعظم مقاعد البرلان ، وتحلي ذلك في شراسة دعايتهم الانتخابية ، والتي كان الهلباوي اهم اعمدتها حيث تنقل بين الدوائر التي كان للحزب مرشحون بها في الأقاليم ومقره الرئيسي بالقاهرة ، داعيا الى تاييدهم ، فخطب في سمنود ، وفي أبو تيج لتأييد محمد محمود ، وفي منفلوط لتأييد محمد باشا محقوظ ، وفي ثلا لمرشح الأحرار الدستوريين ، ضد مرشميحي الأحزاب الأخرى وبخاصة الوقد(٨) • وقد جاءت خطيه بدار المزب أشد قسوة على مرشحى الوقد ، حيث ناشد الدستوريين العمل على منع استثثار سعد زغلول وشيعته بالحكم في هذه الجولة ، التي توافرت فيها فرص النجاح التي قد لاتتكرر ، بعد أن انكشفت عورات الوقديين في الشهور العشرة التي تولوا فيها المكم ، والتي راح يفندها في خطبه • كما انبري للرد على حملاتهم الانتخابية ، التي حاولوا خلالها أن يلبسوا انفسهم ثوب من قدموا للوطن عن الشهداء وما سفكوا في سبيله من الدماء ، ومن ثم فهم أولى بالنيابة لجلب الاستقلال للبلاد • كما اتجه الى التمذير من اولئك الذين جربتهم البلاد فافسدوا ما كان صالحا وفرقوا ماكان متحدا ٠

ولايعنى هذا أنه ذهب الى القول باحتكار الدستوريين للوطنية والكفاءة والاخلاص ، بل أكد على أن الوطنية حق مشترك ومشاح بين الدستوريين ، وباقى المصريين مهما تفيرت الأسماء واختلفت الأحزاب كما أن الدستوريين مقتنمون فوق هذا بأن نجاح الحكم مرتبط بضرورة اصلاح النيابة التى يجب أن يتولاها رجال اكفاء

من احزاب مختلفة ، لأن اختلاف الآراء في الوسائل مع الاتفاق في المقصد الأسمى من مقدمات الاصلاح ومن دواعي توقي الخطر(١) •

كذلك خطب فى دائرته ، متحدثا عن القضية الوطنية ، والأدوال التى مرت بها ، منذ نهضة الأمة الى انتخابات ١٩٢٥ ، مبينا غثها وسمينها ، موضحا دور حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ، وعبد المفالق ثروت فى تأليف الوفد ، وفى النهاية ناشد ناخبى دائرته ، تقدير موقف البلاد فى تلك الطروف واختيار العناصر ذات الكفاءة والخبرة والمقدرة(١٠) °

وريما كان لاسهام الهلباوى فى الدعاية لحزيه بالطعن فى الوفديين ، دور فى دفع خصومه لاستجماع قواهم للانتصار عليه بدائرته ، التى عقدوا بها اجتماعات حضرها زعماء الوفد ، برئاسة وكيله حمد باشا الباسل ، ولم تكن تلك التعبئة من جانب الوفد ضد المهلباوى ، لمجرد الخوف من نجاحه كاحد الدستوريين ، بل لانه كان من الد خصوم الوفد ، الذين قد يؤدى دخولهم البرلمان الى التاثير الفعال فى مناقشات مجلس النواب ، لهذا انتهت الانتخابات بفشل الهلباوى ، وفور مرشح الوفد بالدائرة (١١) ،

وبالرغم من فشل الهلباوى فى الفوز بثقة ناخبيه ، الا أن الاحزاب الأخرى - غير الوفد - تمكنت فى هذه الانتخابات من المصول على أكثر من ١٢٠ مقعدا بالمجلس ، وقد كان منتظرا ، تمكين ثروت باشا من رئاسة مجلس النواب ، لكن حدث ، ويحيلة غريبة أن انحاز نحو ثلاثين نائبا - أصالح خاصة - الى جانب سعد زغلول حصل بهم على الأغلبية عندما أجريت انتخابات الرئاسة ، كما اختير الوكيلان ، وياقى موظفى المجلس من الوفديين ، وازاء هذا لم تمهل الحكومة المجلس الا بضع ساعات ، وفاجأته بأمر الصل

الملكى ، الذى جاء بعد أن ابدت المكومة للملك - الذى رفض استقالتها - صعوبة العمل الى جانب المجلس ، لضمه اغلبية وفدية ستقرض عليها انتهاج سياستهم التي جسرت على البالد نكبات ومماثب (١٢) *

وهكذا حرص حزب الأحرار الدستوريين ، على ترشيع المهاباوى ، ضمن من كان يتم اختيارهم لخوض المعارك الانتخابية ضد الوقد كى يمثلوا الهيئة البرلمانية لمزيهم داخل مجلس النواب وربما كان هذا الاختيار بحكم سنه ، وشهرته وقدرته المطابية ، وكذلك تمقله وتفهمه للأمور بحكم خبرته القانونية ، وقد يكون هذا وراء حرص المزب على تعيينه في سنة ١٩٢٥ بمجلس النواب ، لشفل المقعد الذي شغر بوفاة ابراهيم باشا سعيد ، والذي كان يطمع فيه الاتحاديون أيضا (٢) .

ولما كانت المكومة - طبقا للدستور : مكلفة بتمديد ميعاد لاجراء انتخابات جديدة في خلال فترة لانتجاوز الشهرين ، هذا في الوقت الذي بيتت فيه النية لاضراج الدستوريين من الوزارة ، واستقلال الاتحاديين بها اثر ازمة مسدور كتاب الشعيع على عبد الرازق و الاسلام واصول المحكم ، والتي ادت بحزب الأحرار الدستوريين الى تقرير عدم التعاون مع حكومة زيوار والانسحاب منها(١٤) .

وقد ادت هذه الأزمة الى التقارب بين الأحرار الدستوريين والوفديين ، واتفاقهما على اجتماع اعضاء البرلمان بمجلسيه والذي كان يضم الوفديين والدستوريين والوطنيين فقط برئاسة سعد زغلول في فلدق الكرنتنتال « ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، واثناء هذا الاجتماع ، وافق مجلس النواب بالاجماع على سحصب المثقة من

الوزارة ، طبقا للمادة ٦٥ من الدستور ، ثم وقع الشيوخ على القرار: وتقرر تشكيل وقد من المجلسين لرفعه الى الملك(١٥)

وزاد من تقارب الأحزاب نحو الائتلاف ، اصدار وزارة زيرار قانونا ـ اعترضت عليه كل الأحزاب ـ كان يمكن المكرمة من مراقبة اعمال الاحزاب السياسية مراقبة شديدة ، بعد أن علق وجودها اصلا على رخص تعفها المكرمة (٦٠)علاوة على اصدارها لقانون الانتخاب المعدل في ديسمبر ١٩٢٥، والذي تراجعت عنه بعد أن اشتدت المواجهة معها ، عملا بنصيحة لورد لويد ، الذي اقترح اجراء انتخابات جديدة على قانون سنة ١٩٢٤ (١٧) .

وبمجرد أن حدث الائتلاف بين الأحراب ، واجه زعماؤها مشكلة ستورية ، تمثلت في موقفهم من قرار الحكومة باجراء انتخابات مجلس النواب في ٢٢ مايو ٢٩٢١ ، وانتهوا الى عرض هذه المشكلة على مؤتمر يمثل الهيئات المختلفة ، ويشهده مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ القائم ، وقد اختلفت الآراء حول هذا المشكل بين مؤيد لدخول الانتخابات الجديدة ، ومعارض لها ، والملاحظ أن كلا للإنتخابات الجديدة الى أن الدخول فيها يعنى الموافقة على تصرف للانتخابات الجديدة الى أن الدخول فيها يعنى الموافقة على تصرف الحكومة بحل مجلس النواب في مارس ١٩٢٥ ، وهذا مايصرون على بطلانه ، ولهذا تمسكوا باعتراف المحكومة بهذا المجلس المنحل ودعوته للانعقاد لأداء واجباته ، أما المؤيدون لاجسراء انتخابات جديدة ، فقد رأوا ضرورة الدخول في هذه الانتخابات والتنازل عن حديدة ، هذه مرا من الدخول في صدام مع الحكومة .

على كل حال ، بعد اجتماع طويل للمؤتمر بمنزل محمد محمود باشا برئاسة سعد زغلول ، ومناقشات حادة انتهى المجتمعون الى

المرأفقة على دخول الانتخابات(١٨) ، حتى لاتؤدى مقاطعتها الى ترك الحبل على الفارب للاتحاديين للفوز بها ، وتكوين مجلس ، يستطيع أن يعقد مع الانجليز من الاتفاقيات مايشاءون (١١) .

وقور تلك الموافقة ، أخنت الأحزاب المؤتلفة في ترشيع من تراه صالحا لخوض الانتخابات القادمة ، وتألفت لجنة لهذا الأمر من بين الأحزاب برئاسة عبد الخالق ثروت • ومع هذا دار خلاف بين الأحزاب حول تحديد الأعداد التي يرشحها كل حزب ، والدوائر المخصصة لكل منها ، لكن هذه الخلافات سرعان ماسويت بتحديد ٥٤ مقعدا لحزب الأحرار الدستوريين ، ومع ذلك لم يرشح سوى ٤٣ عضوا ، كما رشح الحسرب الوطني ١٦ عضوا والوفد ١٦٤ عضوا (٢٠) •

الما مسالة تحديد الدوائر الانتخابية ، غقد انفقوا على ان يرشح الأحرار الدستوريون اعضاءه الذين فازوا في الانتخابات الماضية بنفس دوائرهم ، ولاينافسهم فيها احد • اما الدوائر الأخرى ، التي فأز فيها الاتحاديون أو من انضموا اليهم ، فيرشح فيها خصوم الاتحاديين المروفين بوطنيتهم من السعديين أو الدسستوريين أو الوطنين(۱۱) •

وقد أصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا حددت فيه دوائر كل حزب بكل محافظة ومديرية ، كما حددت الدوائر غير المسموح بالنافسة فيها ، وإذا كانت مناك دوائر بها منافسة حددت الأحزاب المتنافسة فيها • وقد أخذ كل حزب على نفسه ، أن يكلف رؤساء لجسانه وأعضائها ، في الدوائر المددة له ، بتنفيذ هذا الاتفاق بكل دقة واخلاص مهما كلفهم ذلك من تضنعية وعناء (٢٢) •

والجدير بالذكر ان الهلباوى ، كان من بين مرشمى هسرب الأحرار الدستوريين لفوض المركة الانتخابية ، الكنه في هذه المرة،

لم يخضها فى دائرة كفر الدوار – التى كان قد فشل فيها اكثر من مرة ، رغم تواجد الملاكه بها – بل خاضها فى دائرة نكلا بمديرية المجيزة ، وهى الدائرة ، التى كان قد فاز بها فى انتخاب سنة ١٩٢٥ عبد المخالق ثروت – الذى عين اثناء العطلة البرلسانية بمجلس الشيوخ – وقد فاز الهلبارى بهذه الدائرة ، بعد ان حصل على ٢٩٦٧ صوتا ١٣٠) ٠ صوتا من جملة الأصوات الصحيحة البالغة ٤٩٢٤ صوتا ٢١٠) ٠

وهكذا نجح الهلباوى فى الجولة الثالثة لانتشابات مجلس النواب، فى دائرة كان يحس بالاغتراب فيها ولهذا اعترف صراحة ، بان الاثتلاف وتأييد الوقد كانا وراء نجاحه بهذه الدائرة وقد لمح الى ذلك صراحة فى مذكراته ، حيث اشار الى ان سعد زغلول لم يرحب بترشيحه فى هذه الدائرة قحسب ، بل دعا مرشح الوقد بها والتقوى ـ الى المتنازل عن الترشيح ، مقابل تعويضه عن ذلك بتميينه عضوا فى مجلس الشيوخ ، الا انه رفض هذا العرض أبتميينه عضوا فى مجلس الشيوخ ، الا انه رفض هذا العرض أبتميينه عضوا فى مجلس الشيوخ ، الا انه رفض هذا العرض أبتمبيها دبانه لولا ان روح الائتلاف كانت شديدة ومساعى كبار رجال الوقد لفوزى بها ١٠٠٠ لشككت كثيرا فى نجاحى ، الذى جاء النجاح الوحيد لحزب الأحرار الدستوريين فى دوائر لم يربطهم بها سكن او ملك او اسرة (١٤) ، •

كذلك اعترف الهلباوى بفضل الوقد فى قوره بدائرة نكلا ، فى خطبته ، التى القاها بالكرنتنتال «٣ يونية» مشيرا الى انه و اذا كان من واجب اللياقة على كل نائب أن يشكر ناخبى دائرته ، الأنهم منحوه تقتهم وعهدوا اليه الدفاع عن مصالحهم * • • وقد انتهينا من شكر ناخبينا « قلنوجه » قبلتنا نحو هذا الرجل الذي كان اسمه مرشدا وهاديا الاختيار الطريق الذي به وصلنا الى النيابة عنهم »

• • • ومن الحق أن نعلن أن التنسافس في انتخاب هذا العام بين المنزضين لم يكن قائما على المقارنة بين برامج المتنافسين السياسية ، والنظر في ايهما أقرب للمصلحة بل كان يدور أولا وبالذات على عمرفة أي المرشحين أقرب لثقة الرئيس من الآخر »(٢٥) •

وقد سبقت الهلباوى شهرته الى المجلس ، ولهذا انتخب في ثانى المجلسات عضوا بلجنة الرد على خطاب العرش مد فحصل على 189 صوتا بعد وليم مكرم عبيد « 109» ومحمد حافظ رمضان « 104 » صوتا مد على الرغم من حصوله على صلوت واحد في انتخابات الوكالة ، وربعا كان صوته اليتيم(٢١) ، الذي حصل عليه كذلك عندما تجددت المنيته في وكالة مجلس الشيوخ بعد ذلك باكثر من عشر سنوات (٢٧) .

وقد رشحت الامكانات القانونية ، الهلباوى ، لعضوية لجنة المحانية ، كما رشحته خبراته الوظيفية في شئون الوقف ، لأن يكون حضوا في لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ، والتي رشح لها في مجلس الشيوخ ، - وكان قد تغير اسمها الى لجنة المدل - عندما عين به عضوا في اواخر الثلاثينيات(٢٨) .

وعلى لكل حال ، كان الهلباوى احد الأعضاء ال ٢٥ الذين قازوا بالنيابة من المرشحين الدستوريين لهذه الانتخابات ، والبالغ عددهم ٣٤ عضوا(٢٩) ، وقد ظل عضوا بالهيئة النيابية الائتلافية للى ان علقت الحياة النيابية ، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، بعد تشكيل وزارة محمد محمود في ٢٥ يونية ١٩٢٨ (٢٠) ٠

والجدير بالذكر أن الهلباوى ، كان على الرغم من تقدم سنه ، طوال هذه الهيئة النيابية مثالا للالتزام في حضور الجلسات ، واذا ماتعدر عليه المضور،كان حريصا على الاعتدار مسبقا،وان تعدر ذلك ايضا، ففي المجلسة التالية لتغيبه - ولهذا لم يعتدر طوال هذه الهيئة، عن حضور سوى عشرين جلسة تقريبا، في مين تغيب عن حوالي خمس جلسات دون الاعتدار (۲۱)، وربما كان هذا لظروف قهرية لم تمكنه من الاعتدار، بدليل حرصه المشديد على الا تضم هائمة المتغيبين بدون اذن اسمه، وتجلى ذلك عندما اضطر المتغيب عن الجلسة الحادية والخمسين (٢٤ ابريل ١٩٢٨) ووضع اسمه بين المتغيبين بدون اذن، هقدم في الجلسة التالية التماسا لقبول عدره، ورفع اسسمه من بين المتغيبين بدون عدر في مضسبطة المجلس؟)،

ویژکد حرص الهلباری علی حضور جلسات المجلس ، وعدم انقطاعه عنها ، الا لظروف قهریة ، تنازله فی بعض الأحیان عن معظم المجازته ، ومعاودة حضور جلسات المجلس ، ففی جلسة ۲۰ دیسمبر ۱۹۲۷ ، ابلغ المجلس تنازله عن باقی اجازته ، وداوم علی حضور المجلسات(۲۲) ،

ومع ذلك خرج الهلباوى من هذه التجرية النيابية ، عازما على الا يعود الى العمل السياسى ، بما فيه التقدم للبرنان ، مكتفيا بالتجارب الماضية ، رحمة بشديفوخته ، واتقداء لخلق مزيد من العداوات وتعطيل المصالح ، خصوصا أنه تعلم من تجاريه _ على حد قوله _ د أن أنصار الحق ٠٠٠ قليلون ٠٠٠ د وأن المدافع عنه » حدد قوله _ د أن العمار الحق عدد الله جيشا من الأعداء > ١٥٥٠

ومع ذلك رحب بتعيينه عضوا بمجلس الشيوخ في ٨ مايو٠٠ [١٩٣٣ (٣٥) ، مع ثمانية أعضاء من حزب الأحرار الدستوريين ، بعد٠٠ أن خسر الحزب انتخابات مجلس الشيوخ في كل الدوائر ، باستثناء

دائرة وأحدة فار بها عبد السلام عبد الغفار (۲۱) ، وظل الهلباوى عضوا معينا بمجلس الشيوخ الى أن وافته المنية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠ ، ونعاه المجلس في جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ (۲۷) ٠

والجدير بالذكر أن عضوية الهلبارى القصيرة بمجلس الشيوخ لم تحفل بمواقف بارزة كتلك التي وقفها في مجلس النواب، قبل ذلك بأكثر من عشر سنوات ، حيث لم يسهم مع الأعضاء الدستوريين بالمجلس في تشكيل معارضة بناءة ، فقد أصليح مجاملا أكثر من الملازم ، لمن هيأوا لم مقعدا بالمجلس ، كما كان لتقدم سنة تأثيره الواضح على أدائه داخل المجلس .

الهلباوى والقضايا الاجتماعية

مما لاشك فيه أن الأحزاب المصرية ، شهدت توزيعا لأصحاب المصالح الزراعية ، فيما بينها ، ولهذا جاءت برامجها الاجتماعية وكذلك الاقتصادية شبه متشابهة ، حيث استقطات هذه البرامية الاعتبارات التي تمد من التمايز الاجتماعي ، الناتج عن استعرار تفتت الأرض ، وتركزها ، بعد أن اكتملت حقوق الملكية الفردية عليها وتحرات الي سلعة ، ومع ذلك أبدت اهتماما بيعض القضايا الاجتماعية ، المتعلقة بقوة العمل الريفية ، ربما بهدف الحفاظ عليها من الوهن والضعف ، الذي يؤثر بشكل أو باخر على انتاجيسة اراضي أصحاب المصالح ، وربما لمحاولة تهدئة المفواطر أو النفوس اللثائرة على الأوضاع الاجتماعية ، بعد ثورة سنة ١٩١٩ ،

وقد كان الهلباوى معن تعاطفوا مع كثير من المساكل ، والقضايا المتصلة بالفلاح ، داخل البرانان اثناء فترة نيابته ، عامسلا على تخفيف الأعباء عن كاهلهم كلما أثيرت مسالة تتعلق بهم ، مثل مسالة العلاقات الايجارية بينهم وبين وزارة الاوقاف •

فيمد أن أبدت هذه الوزارة اهتماما بصغار الملاك ، وأخذت تفضلهم في تأجير أراضيها عن كبار الملاك ، اتجهت في سنة ١٩٢٨ لاضافة شرط بعقد الايجار ، يخولها حق تصصيل ٢٪ من قيمة الايجار من المستأجرين ، اذا تجاوزت أسعار القطن ثلاثين ريالا ، وازاء هذا تتاول أحد الأعضاء حمده مغازى البرقوقي حدا المشكل ، المضيا المفلاحين والذي قد يكون له معنى لو تعهدت الوزارة بانقاص نفس النسبة من الايجار اذا ماتعرض سعر المصمول للهبوط وانتهى باقتراح مفاده أن تقسم الزيادة في سعر المصمول مناصفة بين المالك ، الوزارة » والفلاح (٨٠) ،

وقد تدخل الهلباوى فى المناقشات مثنيا على سياسة الوزارة تجاه صغار الزراع ، ثم اتجه لتبيان تناقض شرط الد ٢٪ الذى أضافته الى عقد الايجار ، منتهيا الى اقتراح « بتجاوز الوزارة عن هذا الشدرط تجاوزا تاما » وأن تترك الزيادة باكملها للمستأجر (٢٩) .

كذلك اهتم الهلباوى بالحالة الصحيحية للقلاح فى القريدة المصرية ، انطلاقا من سعى الحزب لتحسين حالة البلاد الصحية حسيما نص على ذلك برنامجه (٤٠) • ففى اثناء مناقشة مشروع ميزانية وزارة المحمة العمومية للسنة المالية ١٩٣٧ _ ١٩٣٧ ، انبرى الهلباوى لتبيان حياة البؤس التى يحياها الفلاح بالقرية ، نتيجة نقص الرعاية المحمية التى تكاد تكون منعدمة بها ، وعدم تولفر المياه الصالحة للشرب والتى تمثل عامل طرد سمكانى من الريف الى المدن وخاصة مدينتى القاهرة والاسكندرية • وقدم الهلباوى عدة اقتراحات لاصلاح هذا الخلل فى حياة القرية المصرية، ففيما يتعلق بالحالة الصحية ، اشار الى عايجب على الحكومة من اصلاح للمستشفيات وحرمان الحبائها من مزاولة المهنة خارجها ،

على غرار الموظفين والمدرسين الذين لايسمح لهم بمزاولة أى عمل خارج نطاق وظائفهم على أن تعوضهم الحكومة عن ذلك بالمرتبات المناسبة •

وحتى لاتذهب محاولات تحسين الصحة العمومية عبثا ، اذا ماتم التركيز فقط على المستشفيات ، ذهب الهلباوى الى ضرورة تزويد القرى بمياه الشرب ، بدلا من قيامها بالاشراف على انشاء القرى النموذجية ، لأن هناك ١٠٠٪ من سكان الريف تفتك بهم الحميات نتيجة غياب هذه المياه ، في حين أن غالبية الشعب في القرى لم يتهيأ بعد للانتفاع بالقرى النموذجية ، التي لاينكر احد الهميتها(١٤)

وبالأضافة الى هذا ادرك الهلباوى ان حالة صغار المسلك الزراعيين وما وقع عليهم من غبن ، كان نتيجة لحالة التضغم التى استمرت بعد الحرب العالمية الأولى ، ولهذا حاول ان يجد وسسلة للتقليل من تأثير حالة التضغم فيهم ، من خلال دعوته الى تخفيض دخول بعض الفئات التى كان لارتفاع دخولها دور فى استعرار هذه الحالة ، فضلا عن اثقال ميزانية الدولة العامة .

وقد تمثلت هذه الفئة في الموظفين ، الذين منصوا علاوات المتاء المحرب ويعيدها لمساعدتهم على مواجهة الزيادة الواضحة في نفقات المعيشة عندئذ ، لكن حدث أن انخفضت مستويات المعيشة عن ذي قبل ، في الوقت الذي تراجعت فيه دخول فئات أخرى ، وبالذات صغار الملاك والعمال الزراعيين نتيجة انخفاض السعار الحاصلات الزراعية ،

فى حين استمرت مرتبات الموظفين على ارتفاعها الستمر نثيجة الملاوات الدورية التى كانوا يحصلون عليها دائما ، بشكل هدد ميزانية الدولية، ولهذا عندما طرحت قضيية مرتبات الموظفين

وما تسببه من ضغط على ميزانية الدولة داخل مجلس النواب ، قدم الهلباوى اقتراحا بوقف علاوات الموظفين وحتى لايتهم بالتحامل عليهم راح يعقد مقارنة بين اسعار الحاصلات ، وكذلك اسسعار بعض السلع عندما منحوا هذه العسلاوة ـ والتى كانت مرتفعة بشكل حاد ـ واسعارها عند نظر هذه القضية بالمجلس ، مبينا الفروق الواضحة ببن هذه الاسعار عندما تقرر منسح الموظفين علاوات ، والاسعار الحالية ، سواء كانت حاصلات أو سلع ، وانتهى الى ان وقف هذه العلاوة لايضر بالموظفين ، بقدر مايساعد على التخلص عن حالة التضخم ، وتعقيد المسالة الاجتماعية ، نتيجة البون الشاسع بين مستويات معيشة الموظفين وصغار الزراع والعمال الزراعيين ، بلذين انخفضت مستويات معيشتهم الى حد كبير لانخفاض اسعار الدين انخفضت مستويات معيشتهم الى حد كبير لانخفاض اسعار الملاحة المحاصلات الزراعية بشكل اكثر حدة عنه بالنسبة لاسعار السلع الدين النستهلاكية(٢٤) •

ومن القضايا الاجتماعية التي حظيت باهتمام وتاييد من البراهيم الهلباوى والتي تتصل بالقرية المصرية قضية الأمية ، والتي جاء موقفه منها داخل البرلمان ، متعشيا مع برنامج حزبه ، الذي نص على محاربتها ، وترجيه قوى الأمة والحكومة معا للقضاء عليها ، بجعل التعليم الأولى الزاميا ومجانيا(٢٤) •

فعندما اثار المتقرير الذى تلاه مقرر لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة المعارف العمومية ، مناقشات داخل المجلس حسول التعليم الالزامى ، تباينت مقاصدها ليس فقط بين الأحزاب المؤتلفة بل بين نواب المحزب الواحد ، وكان للهلباوى رؤيته الواضحة التي استهدفت المقضاء على الأمية في اقصر وقت ممكن ، حتى يمكن المنهوض بالمجتمع .

وكانت وزارة المعارف قد بدات هذا السبيل في منتصف العشرينات تقريبا بعد أن شكلت لجنة في ٢٧ يونية سسنة ١٩٢٥ لدراسة امكانية محو الأمية في وقت محدد ، وقد انتهت اللجنة الى نحديد فترة زمنية منتها عشر سنوات يتم في غضونها القضاء على الأمية ، بالتعاون بين الوزارة ومجالس الديريات وذلك بانشساء مدارس على مراحل يتحملون تكاليفها بنسبة ٢٠٪ الى ٤٠٪ سنويا ، وعلى الرغم من تحديد المبلغ اللازم للتنفيذ في السنة المالية المار الى أن الالتزام بالقضاء على الأمية في عشر سنوات سيمثل عامل ضغط على ميزانية الدولة وكذلك مجالس الديريات(٤٤) ٠

وازاء هذا راح اصحاب المسالح الزراعية ، يدافعون عن مصالحهم ، والمتعلقة في الحفاظ على تماسك الميزانية ، حتى تتمكن من الانفاق على أبواب المصروفات المختلفة ، والتي يحظى الجانب المراعي بقدر كبير منها سواء ماينفق على مشاريع الري والصرفه أو غير ذلك و ولهذا رأى من كانوا يدافعون عن مصالح هؤلاء من الاعضاء الوفديين – احمد رمزى بك ، وتوفيق أندراوس ، ومحمود عبد النبي – أن مدة العشر سنوات قصيرة ، وأن تركيز الجهد فيها للقضاء على الأمية ، يحمل الفلاح فوق طاقته ، نتيجة الأعباء المضريبية التي تتقله بها مجالس الديريات لتغطية نققات المسروع ، والتي ستزداد بمرور الوقت ، ومن ثم قد تأتي لحظة يحرم فيها الفلاح من قوته « والقوت يقدم على التعليم ، على حد قول احمد رمزى بك، الذي ذهب الى أن الجميع يميلون الى نشر التعليم ، والعمل على ترقيته « ولكن بشرط الا يؤثر ذلك في حياة الفلاح وقوته ، فان الدواء اذا كان قويا ربما أضر بالجسم من حيث أريد نفعه ، ولهذا الدواء اذا كان قويا ربما أضر بالجسم من حيث أريد نفعه ، ولهذا قضت الحكمة بأن تؤخذ الأدوية بالتدريج لتنتج نتيجتها الشافية (١٥٥)

وقد أيد هؤلاء الأعضاء النسائب عبد السسلام عبد الفقار « دستورى » الذى ذهب الى الأخذ بأسلوب التدرج والتريث قليلا حتى نصل الى مرحلة الكمال « لأن التعليم ليس هو كل شيء مطلوب منا ، بل هناك مسألة الصحة وانى أفضل العناية بصحة القلاح على العناية بتعليمه »(٤١) •

ثم جاء الهلباوى ليؤكد على أهمية وخطورة مسألة التعليم الالزامي وحيويتها بالنسبة للمجتمع ، الذي يعد انتشار الآمية به بنسبة ٩٠٪ بين السكان من الأمور المحزنة ، ومن الذنوب التي لاتفتقر ، وربط بلوخ الاستقلال بالتطهر من هذه النقيصة ، ولهذا و اذا كان من المكن ان يعمم هذا التعليم الالزامي في خمس سنوات أو ثلاث ٠٠ قانا أول من يوافق على ذلك ، ٠

ثم راح يؤكد للاعضاء الذين خشوا من ارهاق الأمة بضرائب جديدة ، بأن أبواب الميزانية بها اسراف زائد عن الحد ، و «أن ماينفق على التعليم الالزامى ، اذا استعمل بروح الاقتصاد وروح المحكمة يكفى لنشره في مدة أقصر مما قدرته اللجنة ، و يذلك تمسسك الهلباوى بمدة العشر سنوات كحد أقصى لمو الأمية ونشر التمليم الالزامى حتى لو أدى ذلك - على حد أوله - الى « أن ندخل المجلس من غير ملابس » (٤٧) .

واذا كان الهلبارى قد تمسك بمحو الأمية في اقل فترة ممكنة ، الأ أنه لم يسر على نفس الخط داخل مجلس النواب الى النهاية ، بل تراجع عنه بعد أقل من عامين ، عندما تمسك بتحديد نسسبة للجانية التي قررت بالدارس الابتدائية لخدمة الفقراء ، لدرجة أن موقفه ازاءها ، كان أكثر تشددا ، ممن تمسكوا باطالة مدة محو الأمية م

فعندما نظر تقرير لجنة المعارف حول مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وتحديد نسبة المجسانية بهذه الدارس . والتي رات اللجنة الا تتجاوز ٤٪ ، اختلف الاعضاء حولها فمنهم من رأى رفعها الى ٢٥٪ _ محمد عبد اللطيف سعودى _ ومنهم من ذهب الى جعلها تترواح بين ٦٪ و ١٠٪ - سلامة ميخائيل بك ، محمد يوسف بك ، عبد السلام عبد الغفار(٤٨) • اما الهلباري فقد اتجه اتجاها معاكسا لهؤلاء ، وأيد اللجنة في جعل نسبة المجانية. ٤٪ ، وحرمان الطالب عنها اذا ماتعرض للرسوب مرتين اثناء مدة دراسته وذهب لأبعد من هذا قائلا « أرى ٠٠ أننا قد توسعنا كثيرا في الكلام عن التسهيلات الواجب منحها للفقراء ٠٠٠٠ ولا يخفى ٠٠٠٠ أن أبواب مدارس مجالس المديريات ومدارس التعليم الالزامي مفتوحة أمام التلاميذ الذين لايمكنهم دفع مصروفات مدارس المكرمة ، ٠٠ التي لايعد تحديد المجانية فيها بنسبة ٤٪ تضييقا على عق الفقراء في التعليم ، وأن مايخشى هو أن تثن الخزانة وحينئذ سيتم التراجع ووضع حد للتعليم ، وهلكذا تناقض الهلباوي مع نفسه في اقل من عامين حيال حق الفقراء في التمتع بالتعليم المجاني ، مختلفا في ذلك مع الهيئة البرلمانية لحزيه فبينما تمسك بمحو الأمية ونشهب التعليم الالزامي في اقصر وقت ممكين ، حتى لو أدى ذلك المر دخوله المجلس بدون ملابس ، مختلفا في ذلك مع عبد السلام عبد الفقار احد أعضاء الهيئة البرلانية للأحرار الدستوريين ، إذا يه يتصدى لزيادة نسبة الجانية لصالح الفقراء بالدارس الابتدائية ، ويؤيد اللجنة فيما ذهبت اليه من تحديد هذه النسبة بـ ٤٪ فقط ، والملاحظ ان موقف الهلباوي هذا جعله لايختلف فقط مع النواب الدستوريين داخل المجلس حول هذه النقطة ، بل ريما كان العضو الرحيد داخل المجلس الذي أيد اللجنة فيما ذهبت اليه في تقريرها ، اثناء مناقشة هذا الموضوع(٤٩) ٠ والأكثر غرابة من هذا أن الهلباوى الذى عارض زيادة مساحة التعليم المجانى بالدارس الابتدائية بدعوى تخفيف الاعباء عن الميزانية أذا به فى نفس الوقت يرى أن تتحمل الحكومة جزءا من مصاريف تعليم رياض الأطفال ، حتى تخفف العبء عن كاهل أولياء الأمور ، وربما جاء موقفه هذا جريا وراء مصالح شسريحته الاجتماعية ، ، لأن هذه المدارس كان يدخلها أبناء الأغنياء ، وعدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى ،

ومع ذلك ظهر اتجاه داخل المجلس يحمل اولياء الأمور كل محدوقات التعليم بهذه المدارس - احمد حافظ عوض ، وعبد السلام عبد الغفار - كما كان هناك من رأى التوفيق بين مصلحة الخزانة ومصلحة اولياء الأمور - عبد الخالق عطية وتجيب اسكندر - وقد ايد الهلباوى اصحاب الرأى الأخير ، حتى لاينبن اولياء الأمور ، الذين غالبا مايكون لكل منهم ثلاثة ابناء في مراحل التعليم المختلفة الذين غالبا مايكون الى الابتدائي فالتجهيزي او العالى (٥٠)

ومن القضايا الاجتماعية الخطيرة التي كان للهلباري اسهام متمين فيها داخل برلمان الائتلاف، تلك القشية التي تفجرت حول الوقف الأهلي بعد أن قدم عضوا الوفد أحمد رمزي بك ويوسف أحمد المجندي ، اقتراحا بمنعه(١٥) •

فيمجرد أن طرح الاقتراح وذهب البعض الى عدم دستوريته ،
راح الهباوى يؤيد أعدها الاقتراح ، محاولا أثبات أن الوقف عن
الأعمال المدنية المحضة ، وليس أصلا من أصول الدين والتى يجوز
عدم الاخذ بها ، وفي النهاية ناشد الأعضاء البحث عن علاج لهذا
الداء ، « يقصد الوقف » ، الذي مكث أربعة عشر قرنا ينخر في
عظام الأمة ، ليطهر الدين من الفساد(٢٥) .

واذا كان الهلباوى قد طالب بتخليص الدين من هذا النظام المقاسد في سنة ١٩٢٧ ، على حد قوله فانه عاد بعد ذلك باقل من عشر سنوات ليدافع عن نفس النظام ، محتجا على ماراته لجنت الأوقاف بمجلس النواب ، من أن الوقف ليس مطابقا للمصلحة المعامة ، ولا لتطورات العصر ، مناقضا نفسه قبل عشر سنوات ، عندما ذهب الى أن الأوقاف – ولا أدعى أنها أصل من أصول الدين سموجودة وأقرها الاسلام كما أقرها الرومان واليونانمنقبلهم وفكل، أمة عرفت لها هضارة حبست أعيانا على جهات مخصوصة فجاء الاسلام ووجد هذه التقاليد القديمة فلم يعترض عليها بال أقرها حتى أوشكت جمهرة المسلمين من أقاصى الأرض غربا وشرقا ومتون أن الأوقاف أصل من أصول الدين ، فالقول اليوم بالفاء هذا الأصل ومحوه ، فيه خطر كبير على نظام المجتمع الانساني لانه نظام ألفه الناس (منذ) أربعة عشر قرنا (()) .

واذا كان الهلباوى قد ناقض نفسه فيما أيداه حول الوقف الأهلى ، فريما كان ذلك نوعا من العرفان بالجميل ، للحكومة التى عينته بمجلس الشيوخ ومن ثم انتخابه عضوا بلجنة الأوقاف التى ربما لم يزامله بها أحد آخر من الأعضاء الدستوريين ، ولهذا لم يحاول أن يثير أية خلافات حول هذا الموضوع سواء داخل اللجنة أو داخل المجلس ، حتى لا يؤثر على مركز الحكومة .

وبالاضافة الى هذا اصبحت للهلباوى مصالح متنامية مع هذا النظام ، لذا تحتم عليه أن يغير مقاميمه نحوه بما لايتعارض مع هذه المصالح ، قهذا المرقف من الوقف في سنة ١٩٣٧ ، تزامن مع توجه الهلباوى لوقف مساحات من اراضيه على نواح مختلفة ، والتي لم تكن موقوفة حتى بداية الثلاثينات ، فعندما توفى كان قد اوقف

حوالى ١٦٠ فدانا على الجمعية الخيرية الاسلامية ، وثلاثين فدانا لمسجدين ، وأربعين قدانا لخدمة الخصوصيين(٥٤) كما أوقف مساحة أربعين قدانا على نقابة الحامين(٥٥) ·

الهلباوى والقضايا الاقتصادية:

حظيت الأمور المتعلقة بالاقتصباد المصرى ويخاصة القطاع الزراعى منه ، بمساحة لا باس بها في جدول اعمسال البرلمانات المصرية ، وكذلك مناقشاتها واستجواباتها ، لما لهذه القضايا من ارتباط بمصالح تكبار الملاك الزراعيين ، الذين حرصوا عند وضع قانون الانتخابات على أن يكون لهم أكبر تمثيل بالمجالس النيابية ، وبالتالي يمكنهم عرقلة التشريعات التي تتعارض مع مصسالحهم الاقتصادية وميزاتهم الاجتماعية ،

وانطلاقا من هذا اخذ النواب يسيرون مع مصالحهم ، أثناء المناقشات حول القضايا الاقتصادية ، وكان للهلباوى اسهام متميز وموقف واضح اثناء مناقشة مثل هذه الموضوعات ، ربما تعارض مع اتجاه اصحاب المصالح .

ففى اثناء مناقشة مشروع قانون ثلث الزمام ، نما الهلباوى منصى معاكسا لمسالح طبقته عندما ايد لجنة الزراعة فى تحديدها لزراعة القطن بثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ الكرب من أمع الفائها للاستثناءات ، حتى لايفتح مجالا للتلاعب أو التهرب من القانون وقد قوبل ذلك بامتعاض من بعض الأعضاء الذين طالبوا بأن ينص عليه مثلما نص عليه القانون الصادر ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، كما ذهب بعضهم الأبعد من ذلك ـ اسماعيل صدقى ـ ورأى بأنه « لاباس من أن تعمم الاستثناءات فى جميع الجهات التي لاتصلح لأدراعة الصوب » •

وقد ذهب الهلبارى مذهب المخالفا لمسن طالبوا بعودة والاستثناءات » و وهم كثيرون » ، وراح يثنى على اللجنة ، التى الفتها ، بما يتمشى مع مبدأ سام جدا فى التشريع ، الذى تعييب الاستثناءات التى و تدخل فيها المصالح ، كما أنه يصعب و تحقق للعدالة مع وجود الاستثناء » لأن معايير تحديد الاراضسي التى لاتصلح للاستثناء من زراعة الثلث ، والتى تصلح للاستثناء معايير وهمية الا أن الفارق بين هذه الأراضي وتلك يكاد يكون معدوما ،

وبعد أن أبدى استغرابه من الحرص على بقاء الاستثناءات ، في الموقت الذي قل فيه فرق العائد بين القطن والحاصلات الأخرى ، و طلب تأييد مشروع القانون لأنه أول عمل صالح قامت به وزارة الشعب ، أذ أنها أبت أن يكون في تشريعها أي استثناء ، ولهذا تقبر الابقاء على المادة كما قدمتها اللجنة ، وكما دافع عنها الهلباري. ويعض التواب(١٥) .

وقد سار الهلباوى على نفس الخط الثناء مناقشة المادة الثالثة من نفس المشروع والتي جعلت كل قرية وحدة تحدد زراعة المثلث لكل حائز في حدود زمامها ، واجازت للحائزين ، الذين لديهام مساحات بقرى متلاصقة الزمام بحصر تلك الساحات وزراعة الثلث لفي جهة واحدة أو في أكثر من جهة بموافقة وزير الزراعة ،

ووجد محمد على علوية - الذي ينتمى الى مدرسة الهلهاوى - في هذه المادة وتحديدها للثلث على مستوى القريسة « اعناتا وازهاقا لا يؤدى الى الفائدة التي ترجوها الحكومة من التشريع ، وريما عاد ذلك بخسرر لايقس على المالك أو الحائز ، ولهذا ذهب الى توسيع هذا الحق ، بجعل تحديد زراعة الثلث لكل مالك على مستوى المركز ، وكل حائز لأرض واقعة في قرى متلاصقة الزمام ،

وفى مراكز مختلفة ، يرغب حصر زراعته القطنية فى سنطقة واحدة ، أو فى مناطق متعددة من تلك الأراضى يجوز أن يسمح له بذلك بقرار من وزير الزراعة •

وعارض الهلبارى هذا الاقتراح · وتمسك ببقاء كل قريسة كرحدة قائمة بذاتها ، ولايصح توسيعها باكثر من حدودها ، حتى لاتفتح ثفرة للتهرب من المراقبة ، خصوصا وأن مسالة الضم لكانت في القوانين السابقة ثفرة للخروج عليها ، والتي عمسل القانون المجديد على تلاقيها ·

وقد تماشى موقف الهلباوى من الخلافات حول هذه المادة ، مع خطة وزير الزراعة ، التى كانت تستهدف من وراء المادة ، تقييد حرية كبار الملاك في استغلال الضيهم ، بشكل يسبب الغبن المنفار الملاك ، الذين قد يتعرض حقهم في المياه - على سبيل المشال المعدار اذا ماركــز كبار الملاك زراعة القطائهــم في منطقة من المناطق (٥٠) •

ولايعنى هذا أن الهلبارى قد وقف ضد مصالح ابناء جلدته على طول الفط ، بل وقف فى كثير من الأحيان خلف مصالحه معلى سبيل المثال ، عندما تلكات الوزارة فى اصدار قانون يمنع بيع القطن على الوجه – أى الكونتراتات – الذى كان يوفر المماية لكبار الملاله من هبوط اسعار القطن طالبها الهلبارى اثناء بظر مشروع ميزانية للدولة للسنة المالية ١٩٢٧ – ١٩٢٨ سرعة الانتهاء من وضع هذا القانون، لأن المتأخير فى اصداره سيترتب عليه بيعجزء كبير من محصول سنة ١٩٢٧ ، ثم تساءل الهلبارى عن الأسبان كبير من محصول سنة ١٩٢٧ ، ثم تساءل الهلبارى عن الأسبان التى اخرت اصدار مثل هذا القانون الني ذلك الوقت على الرغم من اهميته ، مشيرا الى أن وزارة المالية الجبرت مجلس النواب على

سهر الليل من أجل النظر في ميزانية شهر أبريل والموافقة عليها ، فهل « قانون منع بيع القطن على الكونتراتات في ازمتنا الحالية لايستدعى الاسراع في نظره كاسراعه في تقرير هذه الميزانية ؟ ٠٠ مع أنه لاداعى الى تأخيره أن لا علاقة له بالسياسة ولا دخيل للمتيازات الاجنبية فيه ، فلماذا لاتعجل به الحكومة ، (٥٠) ٠

اضافة الى هذا اظهر الهلباوى غيرته على السوق المصرية ، والحرص على تعصيرها في كثير من المناقشات ، وذلك بعطالت بالمحث عن وسيلة توفر الحماية للصناعات القائمة ، والحاصلات المحلية ، حتى تتوافر لها الحماية المعركية في أوائل الثلاثينات ،

وعندما وجد الهلباوى أن هناك مدارس صناعية تابعة لمجالس المديريات تقدم انتاجا وفيرا لايجد الاقبال المناسب لجهل النساس بمنتجاتها وبالماكنها لهذا طالب وزير الزراعة بالاسراع باحسدار قانون التعاون والنقابات المسستمل على تكوين نقابة حسسناعية تتولى الدعاية للمصنوعات المصرية بدور العرض وبين الأهالى ، ورفع شعار المصرى للمصرى(٥) .

ولحماية الانتاج المحلى ، وخاصة القمح ودقيقه — الذي ارتفع انتاجه ، ومازال في ازدياد نتيجة لسياسة تحديد زراعة القطن بثلث الزمام — من المنافسة الاجنبية ، في غيبة الحماية الجمركية ، طالب برفع رسوم النقل الداخلية — السكك الحديدية بالذات على النوعيات الاجنبية ، لأن خضوعهما لرسوم نقل واحدة يضر بالبلاد والمنتجين(١٠) ، ومما لاشك فيه أن الدعوة لزيادة الرسوم على المنتجات المماثلة لملانتاج المحلى ، لاتخلو من قائدة لاصحاب المصالح الزراعيين •

وفى احسدى جلسسات المجلس واثنسساء منأقشسسة مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، اثار قضية

تتصل بطبيعة السوق المصرية ، وتمثلت في كيفية استفادتها من حاصلات كثر انتاجها الا أن موسم عرضها بالسوق تجاوز الشهر بقليل ، مما أثر على عائد زراعتها بالنسبة للفلاحين ، هذا في الوقت الذي توافرت فيه وسائل اعداد حديثة ، أذا ما أخذ بها أمكن المتحكم في عرض هذه النوعيات بالسوق المصرية بشكل مرحلي طوال العام مما يساعد على التخلص من النوعيات المستوردة والاحتفاظ بسعر المتصادى لصالح المنتجين *

فقى رخم الحديث داخل المجلس عن السياسة الزراعية ، نحا الهلباوى منصى مختلفا عن باقى الاعضاء عندما فضل الحديث عن محصول التمر ، الذى استمر تسويقه واستثماره بطريقة تقليدية ، للجهل بطرق حفظه ، ما أدى الى استهلاك انتاج الملايين من أشجار النخيل بالواحات وسيوة ، ومديريتي الشرقية والجيزة ، وغيرها في فترة تتراوح بين ثلاثين وأربعين يوما ولملاتفاع بهذه الكهيات اقترح أن تتولى وزارة الزراعة ارسال بعثات الى البلدان التي تستررد منها مصر ثمار نخيلها ، والتي يباع انتاجها بالسوق المصرية باضعاف النوعيات المصرية ، لدراسة طرق وقاية التضروعية ، كما طالب بتجنيف الفاكهة وتخزينها ، واقامة صسناعة للمربات على هامشها(۱۱) ،

كما حرص الهلباوى كغيره من أصحاب المسالح الزراعية ، على استمرار توافر الثقة بالحالة المالية لمصر ، لذا تصدى لاى تعديل بميزانية الدولة ، يخشى منه تحميل الميزانية أعباء قد تؤثر على ادائها في القطاعات المتصلة بمصالحهم الاقتصادية .

وعندما ظهر اتجاه داخل مجلس النواب لوضع حد لزيادة مرتبات الموظفين ، التي انهكت الميزانية ، حيث بلغت ٣٥٪ منها في سنة

1973 ، اقترح الهلباوى وقف علاوات الوظفين حتى تنتهى لجنسة المؤظفين العليا من وضع كادر لهم ، كى تتمكن الدولة من توفير معض الأموال للانفاق على المرافق الضرورية كتحسين حالة الرى والمدرف ، والاصلاح الطبي في القرى وغيرها من المرافق التي شلت حركتها لعدم وجود الاموال اللازمة لاحياتها ومنها اصلاح الجيش والاسطول(٢٢) ،

وعندما اثير موضوع اصلاح الجيش اثناء نظر الميزانية ، على مدى اكثر من جلسة بمجلس النواب ، واختلف الاعضاء حول ما اذا كان الاصلاح المطلوب كيفيا ام تكميا ، قدم المهلباوى تصورا لاجملاح الجيش لايخرج عن قلسفة المعتدلين القائمة ، ولا يؤثر على قعالية الميزانية بالمجالات التى تخدم نشاطهم الزراعى ، فبعد ان الكد على حاجة المجيش للاصلاح ، اثدار الى ان المجيش ليس وحده ، فى حاجة الى الاصلاح ، بل هناك مرافق كثيرة فى حاجة اذلك ، يجب ترتيبها حسب المميتها ، وان يختار الوقت المناسب لتنفيذ كل منها ، فى ظل متاعب الميزانية المالية ثم انتهى الى ان هذا لايمنى وقوفنا من اصلاح الجيش مكتوفى الايدى « بل ان يطالب الوزير المسئول » بعدم قلب نظامه ـ اى المجيش ـ راسا على عقب او ينظمه المسئول » بعدم قلب نظامه ـ اى المجيش ـ راسا على عقب او ينظمه به مواردنا المالية ، الى ان يتيسر لنا ايجاد جيش يليق بكرامـــة به مواردنا المالية ، الى ان يتيسر لنا ايجاد جيش يليق بكرامـــة الإمة ويستطيع الدفاع عن البلاد » (۱۲) ،

وهلكذا جاء موقف الهلباوى مختلفا مع سياسة وزير الحربية الوفدى المعد محمد خشبة بك ، الذي كان يتبع سياسة وطنية جريئة تجاه الجيش • وربما كان الهلباوى يعبر عن المعتدلين الذين لايتصورون انهم في يوم سيلجاون لاستخدام الجيش في اخراج الانجليز ولذا فليست مناك حاجة ملحة للضغط على الميزانية من

d').

أجل أصلاح الجيش في وقت كانت فيه قطاعات مساعدة للزراعة مازالت في حاجة الى انفاق كبير

كذلك بلغ حرص الهلباوى على ميزانية الدولة ، حدا دفعه ان يعترض على الاقتراح الذي تقدم به بعض الأعضاء لانشاء خط سكك حديد يربط الواحتين الداخلية والخارجية ، فعلى الرغم من عدم انكاره لأهمية هذا الخط من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، الا انه رأى أن الموافقة على انشاء هذا الخط ، يجب الا تتم الا بعد معرفة تكاليفه و ولذا « التعس تأجيل البت في المشروع ختى _ يعرف كم يتكلف ٠٠٠٠ من المال ١٤٦٤) .

وهكذا ساهم الهلبارى فى المناقشات التى دارت حول اوجه المسروفات التى كانت تدرج بالميزانية لتنفيذ مشروعات جديدة او لاصلاح اخرى كانت قائمة واصابها الاهمال ، وقد تركزت مناقشاته بشكل اساسى على التصدى لأى موافقة على اوجه مصروفات لاتخدم البنية الاساسية المرتبطة بالمصالح الزراعية لكبار الملاك خصوصا وان الهلباوى كان قد اضير من وراء احد هذه الاجراءات دي ادى تعديل كادر الموظفين وتضاعف ماهياتهم المناة الصرب وبعدها الى تغلى المكومة عن تنفيذ مشاريع رى كانت قد قررت القيام بها لبعض المناطق التى اشترى بها الهلباوى مساحات من الأراضى البور ، وكان ينتظر من ورائها ارباحا ضخمة اذا نفذت تلك الشاريع ، ولكن ادى تضاعف ماهيات الوطفين الى استنفاد الأموال التى كانت مخصصة لاقامتها ، وقد ادى ذلك الى ان غضت المكرمة الطرف سول مؤقتا سعنها ، مما دفع بالهلباوى الى هاويسة الافلاس ، بعد ان اضطر الى بيع كل ماتبقى لديه من اصول عقارية لتسديد ما عليه من ديون واقساط(۱۰) .

وريما جعله هذا الدرس - الذي تلقنه نتيجة اختلال الميزانية - يناقش بتعقل كل اوجه المصروفات التي تستجد القامة اى مشروع حتى الايتكرر ماحدث مرة اخرى له او الاحد ممن لهم مصالح زراعية والذين ضمنوا برنامج حزيهم - الاحرار الدستوريين - السمى الاتخاذ الوسائل المؤدية الى دوام المثقة بالحالة المالية المصر •

الهلباوى والقضايا التشريعية

مما لاشك فيه أن برلمان الائتلاف ضم نخبة من القانونيين، ممن عملوا بالحاماة أو بالقضاء ، مما أضفى حرارة على مناقشات المجلس عند التشريع ، لأن المتحدثين في هذه السائل ليسوا اشخاصا عاديين بل هم من المتبرسين بالعمل القانوني ، لهذا جاء حديثهم في السائل التشريعية عن ممارسة ومعايشة لكثير من السائل التي كانت محل نقاش ، ووسيط هذا الجو كان لابراهيم الهلباوي مداخلاته القائونية المشهود له بها وذلك عند مناقشة القوانين التي اقترحها اعضاء ، أو تلك التي اقترحتها الحكومة • فعند مناقشة تقرير لحنة المالية عن مشروع القانون الخاص بمنع غش الدخان ، فبينما قام الأعضاء بمناقشة المواد التي اقترحتها اللجنة ومدى صلاحيتها ، والتعديلات التي ينبغي أن تطرأ عليها ، فجر الهلباوي مسالة قانونية جعلت المجلس يتوقف عن مناقشة مواد المشروع وذلك عندما وجه نظر المجلس الى ضرورة الاطلاع على القانون القديم أو الأصلى" الذي لم يلغه المشروع المقترح ، والذي يعد مكملا له ، منعا المتناقض ال التكرار أن أهذا قرر المجلس تأجيل نظر مشروع القانون وأحالته مع القانون القديم على لجنة المقانية لبعثهما وتقديم تقرير للمجلس بشائهما من الوجهة القانونية في اقرب وقت(١١) •

واثناء نظر مشروع قانون التحضير للقضايا ، الذي قدمته وزارة المقانية ، طالب الهلباوي بالغاء نظام التحضير ، الذي ثبت

بالتجربة أنه لم يحقق الهدف الرجو منه وهو القضاء على الماطلة والتسويف واطالة زمن الفصل في القضايا بسرعة الفصل فيها ثم انتقل الى الاستشهاد بالحاكم المختلطة التى لا وجود لنظام التحضير بها ، مشيرا الى أن الهدف ليس هو سرعة الفصل في القضايا ، بل عدالة الاحكام التى تحتاج من القاضلي التفكير والصبر والتؤدة والحكمة ، لهذا يجب أن يترك للقضاة كل الحرية في تقرير الزمن الضرورى للفصل في كل قضية على حدة ، ولئلغ نظام التحضير الذي كان بمثابة وصمة في جبين القضاء ، وقد الاوان لازالته (۱۲) .

وبالرغم من أن محاولات الغاء نظام التحضير من جانسب اللهباوى وبعض الاعضاء ذهبت أدراج الرياح ، واستمرار نظر المجلس لمواده فقد شارك الهلباوى بضبرته القانونية في مناقشة مواده وضاحة المادتين الثامنة ، والثالثة عشرة بشكل جعلهما يحدان من عمليات تأجيل نظر القضايا وجعلها في أضيق الحدود ، حتى يتم الفصل فيها بسرعة ، ويتم كذلك تلاشى تراكمها (١٨) ،

كذلك كان للهلباوى فضل التصدى لمصباولة نصرع بعض اختصاصات القضاء الأهلى ، وضمها للقضاء المختلط فعند مناقشة المادية والعشرين من مشروع قانون تجسارة الأسسمدة والمخصسبات ، التي كانت تنص على انه « اذ أقيمت دعوى على المانب ومصريين معا عن مخالفة واحدة فالنظر في تلك المخالفة يكون من اختصاص القضاء المختلط بالنسبة لجميع المتهمين » حرصا على عدم تجزئة الحكم على حد قول المقرر .

عندئد اعترض الهلباوى على المادة ، بهذا الشكل لأنه «لايصع مطلقا أن نضع بانفسنا في تشريعنا أحكاما بمقتضاها يحاكم المصرى

۱۳۱ م کال ــ المتدلون في السياسة) أمام المحاكم المختلطة ، في الوقت الذي د د يختص » القضاء الأهلي بذلك»، واعتبر أن الموافقة على هذه المادة داستسلام لايصح أن نسير في تياره في الوقت الذي نبذل فيه مجهوداتنا لخدمة القضاء الأهلى حتى نجعله في الستقبل ينظر كل مايتعلق بالمصريين والاجانب على السواء»، ثم أشار الى اننا نقبل — ونحن في ذلك خاضعون للقرارات السياسية — أن يحاكم الاجنبي أمام المحاكم المختلطة ، وأن يحاكم المصري أمام المقضاء الأهلى ، اذا ماوقعت مخالفة من الاثنين مما ، أما — مالا يصح أن نرضاه لانفسنا — أن يحاكم الاثنان أمام المحاكم المختلطة ونشرع نحن ذلك » وفي النهاية ناشد الأعضاء بالا يقروا المختلطة ونشرع نحن ذلك » وفي النهاية ناشد الأعضاء بالا يقروا المتصحصاص القضاء الأهلى ، واضافته الى بأنفسهم انتزاع جزء من اختصاص القضاء الأهلى ، واضافته الى التشريع المام احتراما لمقوميتنا (۱۱) .

وعندما عاد مجلس النواب لمناقشة موضوع الأملاك الأميرية، ويخاصة مسالة البدل التي جرت في عهد وزارة زيوار باشا استبدال سراى الزعفران، باطيان الملاك المحكومة الحرة وطالب بعض الأعضاء بتعيين لجنة لقصص مسالة هذا البدل، وافق الهلباوى على ذلك، كما طلب اجراء تحقيق ، لأن المقد به عيب قانوني جوهرى ، يتمثل في النه ليس هناك متعاقدان ، معط وقابل ، أو مبادل ومتبادل معه ، وانما هناك شخص واحد أخذ وأعطى ، أى اتحاد صفة المعلى وصفة الآخذ ، وهذه من أول أوجه البطلان ، والذي يزكيه وجود المغين الماحش الذي يسند العيب الأصلى (٧٠)

وعند نظر مشروع قانون بتعديل المادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات الأملى في المواد المدنية والتجارية ، كان المهابارى مداخلاته المتشريعية ، التي انتهت بان جاءت كل من المادتين كي تضدم الفئات الاجتماعية الفقيرة بالدرجة الأولى ، فعندما قدمت المادة ٤٧٨ قبل

النظر فيها ، كانت تتضمن شروطا قاسية لقبول دعاوى الاسترداد ـ
ايداع مبلغ كمقدم ورسوم قضائية ، وكفالة مثلى الرسوم ـ وهذه
الشروط تجعل من يقدمون على رفع هذه الدعاوى يفكرون أكثر من
مرة قبل الاقدام عليها ، لتعرض هذه المبالغ الدفوعة للضياع قى
حالة رفض دعوى الاسترداد ، بعوجب المادة الأخرى ٤٧٩ ، التي
قضت على رافع الدعوى ـ في حالة رفضها ـ بالتضمينات ،
وبالزامه بجميع المصاريف التي ترتبت على دعواه ، فضلا عن جواز
مصادرة الكفالة في حالة الحكم في الدعوى بعدم الاختصاص أو
ببطلان صحيفة الدعوى أو باعتبار الدعوى كان لم تكن أو

ولما كانت هذه المعوقات قد وضعت في سبيل دعاوى الاسترداد لوقف الدعاوى الكيدية الكثيرة منها ، فقد تعسكت الأقلية بلجنة الحقانية بضرورة المفاء الكفالة ، التي قد تحول بين المفتراء وبين رفع دعاوى استرداد محقون لها ، وفي الوقت الذي اعترض فيه بعض اعضاء المجلس عليها ـ اسعاعيل سليمان حمزه ـ طالبت الأغلبية بالابقاء عليها ،

ولما كان الهلباوى اهد اعضاء الأقلية بلجنة المقانية ، التى تمسكت بالغاء مبدأ الكفالة ، فقد تمسك بذلك عند مناقشة نقس الموضوع بمجلس النواب ، لأن في وجود النص على الكفالة اجمافا بالفقراء ، خصوصا وأن هناك ضمانات يوفرها التعسديل الجديد تضمن المحد من رفع دعاوى الاسترداد الكيدية ، ولهذا تمسك بعدم تقرير الكفالة مهما قلت ، وعندئذ انتهى رئيس المجلس الى اجسراء التصويت على الابقاء على الكفالة من عدمه ، وباخذ الآراء تقرر رفضها بأغلبية الأصوات(١٧) .

وهكذا مكنت الثقافة القانونية للهلباوى ، أن يكون له حضور دائم ، داخل مجلس النواب عند مناقشة المسائل القانونية المقدة ، التى تستوجب فيمن يتعامل معها الخبرة القانونية ، كما ساهم في المناقشات التى دارت حول مشروعات القوانين المقترحة • سوام من جانب الأعضاء أو الحكومة • فضلا عن أنه كان في مقدمة الأعضاء القانونيين المهتمين بالنظر في القوانين المطلوب تعديلها أو تعديل بعض موادها لتتماشى مع المصر •

وبعد أن حاولنا أبسراز بعض القضايا التى حظيت باهتمام ومشاركة الهلباوى داخل برلمان الاثتلاف ، بقى أن نقف على طبيعة العلاقة بينه وبين باقى النواب الدستوريين داخل المبلدى • وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الاطلاع على المناقشات ، والمواقف الخاصة بكل نائب فيها •

وبالاطلاع على المناقشات التى دارت تحت قبة برلمان الاثتلاف حول بعض القضايا ، التى شاركت فيها الهيئة البرلمانية لحسرب الأحرار الدستوريين ، يتضع لنا أن رؤى النواب اتفقت في بعض الأحيان حول المرضوع الواحد ، واختلفت في أحايين كثيرة ، ويعزى هذا الاختلاف الى أنه ربما أن هؤلاء الاعضاء لم يدرسوا لكهيئة بلانية لمذب ، خطة معالجات الموضوعات ، قبل عرضها ومناقشتها بمجلس النواب ، مما يكفل لهم الخروج بخطة واضحة لمعالجسة الموضوعات المطروحة تعبر عن وجهة نظر حزبهم ولهذا جساءت معالجتهم للموضوعات داخل المجلس ارتجالية ، ومن خلال مواقف قورية ،

ویژکد هذا اختالاف الهلباری مع بعض هاؤلام النواب الدستوریین ، فی مناقشة بعض الموضوعات داخل المجلس ، فعند مناقشة مشروع قانون ثلث الزمام ، وبالذات المادة الأولى ، المعددة لزراعة القطن بثلث الزمام فی سنوات ۱۹۲۷ ـ ۱۹۲۹ ، والتی رأت لجنة الزراعة استبعاد الاستثناءات السابقة للاراضي غير الصالحة لزراعة الحبوب من نص المادة ، فبينما ذهب اسماعيل صدقى الى الابقاء على الاستثناءات ، وكذلك تعميمها فى الجهات التى لاتصلح لزراعة الحبوب ، تعسك الهلباوي بتاييده للجنة الزراعية فى الفائها للاستثناءات ، كذلك اختلف مع محمد على علوية حول المادة الثالثة ، ومؤيدا أيضا رأى اللجنة (٢٧) ،

ومما يؤكد على غياب التنسيق بين نواب حسرب الاصرار الدستوريين اختلافهم فيما بينهم ، اثناء مناقشة مشروع قاتون التعليم برياض الأطفال ، ويخاصة المادة الثالثة منه ، والتي اعطت لوزير المعارف حق تحديد المصروفات المدرسية بهذه المدارس بقرار منه ، بعد تصديق مجلس الوزراء ، وبينمسا راى عبد السسلام عبد الغفار ، اضافة عبارة الى هذه المادة تنص على « الا تتكلف عنرانة الدولة مليما واحدا » ذهب الهلباوى الى أن الواجب يحتم على النواب تشجيع هذه المدارس ، وعدم وضع معوقات مالية في على النواب تشجيع هذه المدارس ، وعدم وضع معوقات مالية في طريقها لأن « الرجل في سن الثلاثين الى الخمسسين يكون عنده حوالى ثلاثة أولاد في المدارس يكون « احدهم » في مدرسة رياض حوالى ثلاثة أولاد في المدارس يكون « احدهم » في مدرسة رياض الأطفال ، و « الثاني » في الابتدائي و « الثالث » في التجهيزي أو العالى ، فاذا اثقانا ظهره بنفقات ابنه الذي يتملسم في مدارس رياض رياض رياض الأطفال ، • • الذا ثلك من الظلم البين » (٧) ،

كذلك اختلف النواب الدستوريون مع الهلباوى حول تحديد مدة القضاء على الأمية ، والتي كانت قد تحديث بعشر سلوات تتماون خلالها وزارة المعارف ، ومجالس الديريات في انشلساء المدارس اللازمة بشكل مرحلي ، على أن تتحمل الوزارة ٢٠٪ من التكاليف في حين تتحمل مجالس الديريات الله ٢٠٪ الأخسري ، وعندما طرح الموضوع للمناقشة ، قدم عبد السلام عبد الغفار

تصورا لحل الشكلة يتفق مع رؤية المعتدلين ، مبينا رغبة الجميع في ان تصل البلاد الى الكمال في كل شيء « لكن يجب ان نتدرج في هذا السبيل ، وان نتريث قليلا لأن التعليم ليس هو كل شيء مطلوب لنا ، بل هناك مسالة الصحة العمومية ٠٠٠٠ وانى افضل المعناية بصحة الفلاح على العناية بتعليمه ، ولهذا اطلب اطالة المدة أما الهلباوى فاعتبر ان بقاء الأمية وانتشارها بنسبة ٩٠٪ في مصر من الأمور المحزنة ، والتي لاتتفق مع كرامة الأمم الحديثة ، لكي مكرن امة مستقلة ، لابد ان نتطهر من افة الأمية بسرعة ، وليكن في خمس او ثلاث سنوات ، واقصى مايجب أن يقسدر لذلك عشروات (١٤) •

ولايعنى هذا أن الهلباوي وغيره من نواب حزيسه داخسل البرلمان ، قد اختلفوا على طول الخط حول كل الموضوعات بل كثيرا ماتلات رؤاهم حول كثير من القضايا ، التى أثيرت داخل المجلس والتى تتعلق بمصالحهم الخاصة ٠

فاثناء نظر المجلس تقرير لجنة المالية وخاصة مصروفات المرظفين ، عالج لكل من عبد السلام عبد الففار وايراهيم الهلباوى قضية ارتفاع مرتبات الموظفين بطريقة تكاد تكون واجدة ، فاشارا الى انها بلغت جدا من الضخامة ارهق ميزانية الدولة ، نتيجة العلاوات التى مصلوا عليها منذ أن وضع كادر خاص بهم ، أبان الحرب ، نتيجة ارتفاع أسمار مستلزمات المعيشة ، أما بعد انخفاض المحرب ، فليست هناك حاجة لاستمرار هذا الارتفاع في مرتباتهم ، ثم ذهب عبد السلام عبد الغفار ، الى المطالبة وبوضع كادر جنيد « للموظفين » أما الهلباوى فاقترح وقف العلاوات الدورية الى أن تنتهى لجنة الموظفين العليا من عملها ووضعيع

كذلك اتفق الهلباوى مع نواب حزيه داخل مجلس النواب ، أثناء مناقشة مشروع قانون انتخاب اعضاء مجالس الديريات و قعد مناقشة شرط النصاب المالى في المرشح ، اتفــق مع احمد عبد الغفار ، على أن يكون المرشح ممن يدفعون ضرائب لاتقل عن ثلاثين جنيها ، مخالفين بذلك من كانوا يقترحون تخفيضها الى عشرين جنيها ، وتجلى حرصهم التلقائي على مصالحهم ، عند مناقشة هذه النقطة ، في اقترابهم الى صيغة واحدة ، تضمن لهم التمايز الاجمتاعي فبينما رأى احمد عبد الغفار أن تخفيض الضريبة سيجعل « حملة شهادة العالمية من الازهر ٥٠٠ يزاحمون اصحاب المسالح الحقيقية في البلاد ، فأما أن تقرر ضريبة معقولة واما أن تنفى المسريبة بتاتا ، وبذلك نفتح باب الانتخاب على مصراعيه ويصبح الأمر فوضي » أما الهلباوي فقد رأى الا تخفض الضرائب ويصبح الأمر فوضي » أما الهلباوي فقد رأى الا تخفض الضرائب البنوك فيجب أن يفكر العضو دائما بأن قراره في المجلس يؤثر على ماليته هرالا) ٠

كذلك وقفت الهيئة البرلمانية لحزب الأحرار الدستوريين موقفا واحدا ، عندما أدركت أن مصالحها أو كيانها داخل المجلس تعرض للاهانة ، أثر الخلافات التي دارت داخل المجلس ، والتي فجرها المحضو الوفدي محمد صبري أبو علم أفندي عندما تحدث في جلسة 17 مسايو ١٩٢٨ ، بعد أن تعدث بعض الأعضاء الوطنيين والدستوريين بلهجة وجدوا فيها أهانة انسحبوا على أثرها من الجلسة احتجاجا عليه (١٩٧٠) .

كذلك اتفق الهلباوى منع الهيئة البرلمانية لمزبعة في تقدير مصير السخرة ، عندما أثير نقاش حول الغائها ، وتقرير مبلعة مصير المنعدة كأجور لخفسارة الجسعور ، حيث عارضوا ـ

عيد السلام عبد الفقار ، وأحمد عبد الفقار وابراهيم الهلباوى - تخصيص هذا المبلغ لالغاء السخرة ، التي تعتيز من الأعمال العامة التي يجب على كل مصرى اداءها بلا مقابل ، ان لم يكن في الجيش، ففي حماية الثروة العامة من الغرق ، وهذا لايتنافي مع الحريسة الشخصية وانتهوا الى المطالبة بوضع قانون جديد للعونة يسرى على المصريين بلا فرق ولاتعييز (٨٧) •

وهكذا تطلع الهلباوى لعضوية البرلمان في مقتبل حياته ، فانهى حياته السياسية فيه ، بعد أن ذاق مرارة الهزيمة الانتخابية عندما فشل مرتين متتاليتين في الفوز بنيابة دائرته ، وان كان قد نجح في الثالثة فبتأييد من الوقد لتكوين برلمان الاثتسلاف ، الذي استمر حوالي ثلاث سنوات كان الهلباوي النساءها مثالا للجد والالترام بالمعل النيابي ، ولهذا كانت له مداخلاته في كبل الموضوعات - تقريبا - التي كانت تعرض على المجلس ربما لتوزع المتماماته مابين القانون والسياسة ، والاقتصاد والاجتماع أيضا وقد امتم بالقضايا الاجتماعية ، وخاصة مايتصل منها بالفسلاح وكالتعليم والصحة وغير ذلك ، كما اهتم بالقضايا الاقتصادية سواء مايهم منها أصحاب المصالح ، أو الدولة ، أيضا كانت له بصماته الواضحة ، على القرائيسين التي اقرها المجلس بعد مناقشة موادها ،

وقى كل هذه المداخلات والمناقشات داخل المجلس ، كان المهلباوى يلتقى مع الهيئة البرلمانية لحزبه عند مصالحهم ، وفيما عدا ذلك اختلفوا في معظم المناقشات حول بعض الموضوعات ، ويعزى هذا الاختلاف الى غياب التنسيق فيما بينهم كهيئة برلمانية لحزب ، تقوم على دراسة الموضوعات الواردة بجدول الأعمال والوصول الى راى محدد يمثل وجهة نظر الحزب .

_ المائمــة _

لقد اتضح لنا ان امكانات الاعتدال والتطرف كانت متوافرة لدى التيارات السياسية المصرية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وأن تارجح المتدلين بين التطرف والاعتدال المالوف كان محدودا ، كما أن خروجهم على اعتدالهم ، لايعنى ان مصالحهم مع المحتلين قد تضاريت ، بل جاء ميلهم الى التطرف مرتبطا بحلول سياسسة الرفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية ، والتى حتمت عليهم البحث عن وسيلة لحمايتهم من الخديو والمتطرفين معا ، وللضسفط على المصلين لتغيير سياستهم ثجاههم ، بعد أن فقدوا التاييد الذي عودهم عليه كرومر °

وقد كان الهلباوى أحد هــؤلاء المتدلين ، الذين ارتبطوا بجماعة الامام محمد عبده ، والذين تملكوا قدرا من المال أملسي عليهم مواقف لاتتمارض مع الاحتلال ، الذي ارتبطت مصالحهم به ، لهذا كان الهلباوى ضمن أول تجمع سياسي لاصحاب المحسالح المقيقية ، الذين ساعدهم لكرومر على اصدار صحيفة تكون لسان حالهم ، وبعد صدورها باقل من عام أعلنوا عن تأسيسهم لمحسن سياسي ه حزب الأحة » تمسك منذ البداية بالاعتدال الواضع تجاه المحتل والدستور ، الى أن حلت سياسة الوفاق فارتد عن اعتداله الى حين ، ومال الى التطرف المشوب بالحدر والحرص الشديدين نظرا لمالحهم الخاصة ، ولهذا عندما أدركست سلطات الاحتلال استحالة حكم مصر بالاتفاق مع الخديق والمعتدلين معا ، في الوقت

الذى رات فيه عدم الحاجة الى استمرار الوفاق مع الخديو ، بعد أن انتهت مهمة الوفاق فى تعرية المتطرفين والبدء فى تصعفيتهم بقوانين قمع كان قد شارك الخديو بشكل أو باخر فى اصدارها •

أعد المتدارون انقسهم لكى يحلوا محل الخديو بالنسبة للانجليز ، وذلك عندما فكروا في انهاء سياسة الوفاق خاصة عندما وصل معتمد جديد وكتشنر » كان بين الخديو وبينه رصيد من العداء يرجع لأقل من عشرين عاما بقليل اثناء حادث الحدود سنة ١٨٩٤٠

ومنذ ذلك الحين راح المعتدلون - قبيل الحرب العالمية الأولى
- يسعون لايجاد حل للمسالة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا ، وعلى
الرغم من ذهاب هذه المحاولات ادراج الرياح ، الا انهم كانوا اول
من رحب بالوعود البريطانية للمصريين عند بداية الحرب ، ول-
يمانعوا في الوقوف الى جانب بريطانيا حتى تنتهى الحرب مقابل
وفائها بالوعود التى قطعتها على نفسها للمصريين في بداية الحرب
وابانها ،

وعندما وضعت الحرب أوزارها ، ووجدوا أن نية بريطانيا متجهة الى عدم الرفاء بتعهداتها نحو مصر تقدموا الجماعات المصرية ، التي كانت تبحث عن وسيلة لحل السالة المصرية حيث انتهوا الى تأليف الوقد المصرى الذي حددوا له اسلويا معتدلا في السعى من أجل الاستقلال ، ومع هذا قبضت سلطات الاحتلال على قيادته ، والمقد بها في المنفى ، وعندئذ اندلمت ثورة ١٩١٩ ، والتي انصهر في اتونها المجتمع المصرى بكل شرائحه الاجتماعية ، مما حتم على المتدلين قيادتها ، حتى يتسنى لهم توجيهها بما يتفق مع مصالحهم ،

ولما الركوا استحالة تمثيلهم اداة ضغط على بريطانيا بمفردهم ، وذلك للافراج عن زعماء الوقد ، والسماح لهم بالسفر لمرض القضية المصرية المام مؤتمر الصلح ، فقد قرروا استغلال الثورة في تحقيق ذلك ، ثم تحويل مسارها بعد ذلك ما باعتبارهما م قادتها ما بشكل لايتعارض مع مصالحهم •

لهذا البيروا على قيادتها ، في المسد فتراتها عنفا وان لم يجاروا هذا العنف على طول الخط ، و وجلى ذلك في اضراب المحامين وتنظيمه ، وموقفهم من اضرابات الموظفين ، وكذلك المها الأزمن - * وبعد أن تقرر الافراج عن المنفيين والمسلماح لهلم بالسفر ، قرر المعتدلون تقريغ الثورة من شحنات المنف ، وتحويل مسارها في الداخل بما لا يتمارض مع مصالحهم ، هذا ، في الوقت الذي سعى فيه المعتدلون في الوقد المسافر ، الى تقريب وجهات النظر بين سعد زغلول وملنز في أوريا، للوصول إلى اتفاق في أسرح وقت ممكن لوقف تصاعد العمل الثوري ، وعندما الصورا بان سلمد رغلول بدأ يمنل الى التشدد ، انشقوا على الوقد ، ليعدوا انفسلهم المعتون مع الانجليز ، الذين اخذوا يبحثون عن المعتدلين

لذلك جاءت مفاوضات عدلى - كيرزون ، والتى لم تنته الى النتائج التى كان قد تم الترصل اليها فى مفاوضات سعد - ملذر،ورغم رفض عدلى يكن لها ، باعتبارها دون الأمانى الوطنية التى علق عليه تحقيقها ، الا أنه وافق الانجليز على امكانية صلاحية ماتم الترصل اليه معه ليكون محورا للعلاقات المسرية-البريطانية وذلك الى حين تصفية السائل المخلتف عليها فى مفاوضات آخرى ، وقد كان صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٧ من العوامل المساعدة على مزيد من تفريخ الثورة من العنف ، عندما نص على الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، كما أنه أرضى المعتبلين عندما سمج لهم - بموجب النص على وضع دستور بواسطة جمعية وطنية - بقدر من المشاركة السياسية ،

وتألفت لجنة لوضع الدستور ، وقانون الانتخابات ، مثل المعتدلون معظم أعضائها ، لهذا جاء الدستور ، وقانون الانتخابات كى يرعى مصالحهم الى أبعد الحدود ، وعلى الرغم من دخولهم انتخابات ١٩٢٥ و ١٩٢٥ ، على أسلساس قانون الانتخابات الذى وضعوه ، الا أنهم قشلوا في الحصول على الأغلبية داخل البرلمان أمام حزب الوقد ، الذى دخل هذه الانتخابات ، رغم معارضة الشديدة للدستور وقانون الانتخابات ، ولم يتمكن المعتدلون دحزب الأحرار الدستوريين ، من أن يمثلوا بعدد متواضع من النواب داخل البرلمان ، الا في برلمان الائتلاف ،

وحتى ارتفاع نسبة تمثيل المعتدلين داخل برلمان الائتلاف ، كانت برضى الوفديين الذين وافقوا على الا ينافسوا الدستوريين في دوائرهم المضمونة ، كما وقفوا الى جانب بعض من رشموا خارج هذه الدوائر ، والذين كان يستميل عليهم ان يوفقوا في الانتخابات بمقردهم ، ومن هؤلاء ابراهيم الهلباوي •

وقد كان الابراهيم الهلباوى داخل برلمان الائتلاف اهتمامات بكافة الموضوعات التى نظرها مجلس النواب، سواه اكانت اقتصادية الم اجتماعية ام تشريعية وحيث اصهم فى المناقشات التى دارت حول كثير من الموضوعات الاقتصلاية والتى اقترب التناءها ممن يمكن تسميتهم بالهيئة البرلمانية لمزب الاحرار الدستوريين وذلك فى بعض الأحيان وخاصة عند مناقشة المرضوعات التى تمس مصالحهم، اما أيما عدا ذلك فقد اختلف كثيرا معهم ، مما يؤكد على غياب المتنسبق وتوزيع الأدوار فيما بينهم كهيئة برلمانية لحزب، يجب عليها مناقشة الموضوعات الواردة بجدول اعمال المجلس ، خارج عليها مناقشة الموضوعات الواردة بجدول اعمال المجلس ، خارج عليها مناقشة الموضوعات الواردة المحدول اعمال المجلس ، خارج تقائل رؤية حزيهم وليست رؤية الأعضاء الفردية و

كُذلَك تسخل الهلباوى فى الناقشات التى دارت داخل مجلس النواب ، حول بعض القضايا الاجتماعية ، التى تمس قطاعا عريضا من المصريين سواء فى الريف أو المدينة ، وقد جاءت مناقشات مماطفة ، مع هذه الفئات الاجتماعية مؤكدة على ضرورة توفيز بعض الخدمات الاجتماعية لهم ، سواء الكانت تعليمية أو صحية ، والحد من اضرار أصحاب المصالح الزراعية بهم ... فى قانون ثلث الزمام ٠٠

وقبل دخول الهلباوى الى البرلمان ، تراقع فى الشهر القضايا السياسية والوطنية فى مصر فبعد موقفه غير المشرف من الحركة الوطنية فى دنشواى فقد اتجه حدورها فى محاولة للتكفير عن ذنبه حدورها عن المتهمين فى أهم القضايا الوطنية فى المعقود المثلاثة الأولى من القرن العشرين ، حيث ترافع عن ابراهيم الوردانى ، فى قضية مقتل بطرس غالى ، وترافع عن شفيق منصور ، فى قضية مقتل السيرلى ستاك وقد جاءت مرافعاته فى كلتا القضيتين لتدل دلالة قاطعة على قوة وشدة تأييده للحركة الوطنية ، ربما بعد ان لقنه براهيم الوردائى درسا فى الوطنية ،

هوامش الفصل الخامس

- (۱) مذكرات الهلباوي : اد ۱ ، ص ص ۲۳ ــ ۲۴ .
 - (۱) تَفْنَ الصَعَرَ : ص ١٠١ -
 - · (۲) نفش الصعر : س ۱۰۱ -
- (٤) محمد حسين هيكل : المددر السابق ، س ده ،
- (ه) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ص ٢٤٢ -- ٢٤٣ ·
- (٢) نفس الصدر : ص ١٩٩ ، محمد حسين هيكل : المسدر السابق . ص ١٧٩ ،
- (٧) م**لكرات الهلياوى** : ك ٢ ، ص ص ٣٤٠ ... ٣٤٣ ، السياســة ، عدد ٨٠. ٢٠ يناير ١٩٢٥ .
 - (A) مذكرات الهلباوى : ك ٢ ، ص ٢٤٢ .
- (٩) السياسية : صند ١٩٦٦ ، ٢٥ يتاير ١٩٢٥ ﴿ خطاب ابراهيم الهلوى » الحرب ٢٣ يتاير ١٩٢٥ ، ومدد ٢٠٠٨ ، فبراير ١٩٣٥ ﴿ خطبة الهلوى بك التي القاما بدار الحرب أميى الأول » -
- (۱۱) تقس الصبعر : عدد ۷۳۳ ، ٦ مارس ۱۹۲۵ « خطبة الهليادُي في دائرتــه » .

- (۱۱) مذکرات الهلباوی : ك ۲ ، ص ص ۲۶۰ ـ ۲۶۱ ، ۲۶۴ ،
- (۱۲) نفس المسعد : من صن ۱۶۵ ـ ۲۶۱ ، یونان لبیب رق : تاریخ الوزارات المصربة ۱۸۷۸ ـ ۱۹۵۳ مرکز الدراسات السیاسیة والاستراتیجیة الاهرام ، الفاهرة ۱۹۷۵ ، من من ۲۸۷ ، ۲۸۸ .
- (۱۳) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار النستوريين ۱۹۷۳ ــ ۱۹۵۳ : دار المارف بالقاهرة / ۱۹۸۲ : ص ۳۳۸ ،
- (۱٤) لزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق ، تاريخ الورارات المرية ، من ص ٢٨٨ ـ ٢٩٠ ،
 - (a') يونان لبيب رزق : الحياة الحربية ، ص ٢٩١ .
 - (۱٦) مذکرات الهلیاوی : ك ۲ ، ص ۲۶۸ .
 - (١٧) يونان لبيب رزق : المياة المربية ص ٢٩٢ ،
 - (۱۸) مذکرات الهلیاوی : ك ۲) ص ص ١٥٢ ـ ٢٥٢ .
- (۱۹) تقاریر الأمن ٤ تقاریر محافظـة مصر ٤ تقریر حکمداریة بولیس مصر ٤ ادارة الشبط ٤ قرع « ب » صورة تقریر احد متدویی الامن المسام ق ٤٤ يشاير ١٩٢٦ -
- (۲۰) السياسسة : عدد ۱۰۸۲ ، ۱۸ أبريل ۱۹۳۱ ، ومدد ۱۸۰۱ : ۱۹ أبريل ۱۹۲۱ ،
- (۲۱) تقارير الأمن العام : تقارير محاطلة مصر ، تقرير حكمدادية بوليسي مصر ، ادارة الضبط طرح « ب » صبورة تقرير أحد مندوبي الأمن المام في ٢٢ يناير ١٩٢٣ .
- (۲۲) المسياسية: مدد ۱۰٫۹۹ و كبريل ۱۹۲۱ و الأحزاب المؤتلفة ،
 الترشيحات لمجلس النواب » .
- (۲۲) مفسایط مجلس الثواب: ملحق لمضیطة الجلسسة الأولى ؛ 10 یولیه ۱۹۲۳ ، ص ۷ ، ومُضیعلة الجلسة السایعة مشرة ، ۲۶ یولیه ۱۹۲۳ ، ص ۲۲۵ .
 - (۲٤) مذکرات الهلباوی : اد ۲ ، ص ص ۲۹۲ ۲۹۸ ۰

- أَوْلالا السياسية : مدد ١١٢٠ ،) يولية ١٨٣٦ ، في فندق الكرتتنتال ق النواب يكرمون دولة سعد باشا » •
- (٢٦) مضبطة الجلسة الأولى لمجلس النواب: ١٠ يونية ١٩٢٦ ، ص ٢ ، والجلسة النائية ، ١٢ يونية ١٩٢٦ ، ص ١٢ .
- (۲۷) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانستاد الخامس عثر ، الجلسـة الاولى ، ۱۸ توفير ۱۹۳۹ ، ص ۱۱ •
- (۲۸) تفس المصعدد : الجلسة الثانية ، ٢٠ تولمبر ١٩٣٩ ، ص ص ٨. الله ١٩٣٠ ، ١٨ يونيسة ١٩٣٩ ، ١٨ يونيسة ١٩٣٩ ، ص ص ص ص ١٠ ١ يونيسة ١٩٣٠ ، ص ص ص ص ١٠ ١ يونيسة ١٩٣١ ، ص ص ص ص ١٠ ١ ، ١٠ تولمبر ١٩٣٦ ، ص ١١ ٠ ص
 - (٢٩) أحمد زكرية الشبلق : حزب الأحرار المدستوريين ، ص ٢٧٠ .
- (٣٠) يونان لبيب رزق : تاريخ الرزارات المرية ، ص ص ٣٢٩ ، ٣٢٩ .
- (۲۱) وهده الجلسسات هي ٥ ٧ مارس ١٩٢٧ ، ١٤ أبريل ١٩٢٧ ، ٢ أبريل ١٩٢٧ ، ٢٠ أبريل ١٩٢٧ .
- (۲۲) مشبطة الجلسة الحادية والخمسين والثانية والخمسين لجلس النواب ٢٤٠ و ٢٥ أبريل ١٩٢٨ ، ص ص ٨٣٠ ، ٨١١ ٠
 - (۲۶) مذکرات الهلباوی : ك ۲ ، ص ص ۲۲۷ ... ۳۲۹ .
- (٣٥) معمد خليل صبحى : تاريخ المياة النيابية في مصر ، جـ ٦ ، دار الكتب المرية ، القامرة ١٩٣٦ ، ٣٤٠ .
 - (٣٦) أحمد زكريا الشاق : حزب الأحرار الدستوريين ؛ ص ٢٦٤ •
- (۲۷) مجلس الشيوخ : الانعقاد المسادس عشر، ، الجلسة الرابصة : ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ ، ص ٢٩ ٠
- (۲۸) مضبِطة الجلسة الثامنة والسبعين لمجلس النواب. ٧.٧ يوتية ١٩٢٨) ص ص ١٢٧٨ - ١٢٣٠ •
 - (۲۹) تقس المستر : ص ص ۱۲۳۰ ۱۲۲۱ •

- (٠٤) أهمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦٢ .
- (۱)) مضبطة البطسة الثانية والعشرين لمجلس الثواب : ١٩ سبنمبر ١٩٣١ ع ص ص ٧ -- ١ -
- (۲۲) مضبطة الجلسة التاسعة عشر لمجلس الثواب : ۲۱ يرنية ۱۹۲۹ ، من من ۲۲ ۲۲۱ .
 - (٣)) أحمد ذكريا الشاق : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦٢ .
- (33) مضبطة الجلسة الحادية والمشرين لمجلس الثواب : ٣١ يوليسة ١٩٢٦ ، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ،
 - (ه)) ئ**اس المسدر : س ۲۸۸ ،**
 - · ۲۹۰ _ ۲۸۹ من من ۲۸۹ _ ۲۹۰
 - (۲۹) تفس المعدر ٤ ص ۲۹۱ -
- (٨٤) مضبطة الجلسة الثانية والمشرين لمجلس النواب : ٨ نبراير ١٩٢٨)
 ص ص ٣٦ ٣٦ ٣٠١
 - (٩) نفس المستر : ص ص ۹۹ ... ۹۱ ...
- (.م) مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس التواب : ٢٥ يناير ١٩٢٨) صي ص ٢٦٤ - ٣٦١ -
- (٥١) ملمبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب : ١٨ ديسمبر ١٩٢٧ > ص ص ١٦٣ ــ ١٦٨ ٠
 - (٥٢) نفس المصدر : ص ص ١٦٩ ــ ١٧٠ -
- (٣٥) مضبطة البجلسة الأربعين لمجلس الشيوخ ، ٢٦ يولية ١٩٣٧ ، ص ٧٩٩ ،
- (٥٥). مجلس الشيوخ ، الانعقاد السادس عشر ، الجلسبة الأولى ، ١٨ توقير م١١٤ ، ص١١ ،
 - (٥٥) نَقَابِةَ المصافينَ : الرجع السابق ، ص ١٦٠ •

۱۷۷ م ۱۲ ــ المعتداون في السياسة)

- (٥٦) مضبطة الجلسة السابعة لمجلس النواب : ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، ص ص ٨٠ - ٨ - ٨ ، ٨٠ .
 - (٥٧) نفس الصدر ونفس العبقحات .
- (٨٥) مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين لمجلس التواب ، ١٣ ابريل سنة ١٩٢٧ ، ص ٧٤٧ .
 - (٥٩) نفس المبدر ، ونفس الصفحات .
- (٦٠) مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين لجلس النواب: ١ ماير ١٦٢٧٠ ص
 ٩٠٦ ٠
- . (۱۱) مضبطة الجلسـة الفاصسـة والأدبِعين : ۱۳ أبريـل ۱۹۹۷ ، ص ص ۲۵۷ ــ ۷۵۷ ،
- (۱۲) مشبطة الجلسة التاسعة عشر لمجلس التواب : ٢٦ يولية ١٩٦٦ ، ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٣ ، والجلسة الثامئة والأربعين ١٨ أبريل ١٩٢٨ ، ص ص ٢٧٤ ، ٢٧٩ ـ ٢٧٠ .
- (۱۲) مشبطة الجلسة الثلاثين لمجلس الثواب : ۱۱ فبراير ۱۹۲۷ ، من ص ۱۲۷ ــ ۲۸۱ .
- . (۱۲) مضبطة الجلسسة الساديسة لمجلس الثواب : ٦ ديسمبر ١٩٢٧ > . من من لاه ـــ ٨٨ - .
 - (۱۵) مذکرات الهلباوی : ۵ ۲ ، ص ص ۲۰۱ ۲۰۵ ۰
 - (۲۲) مضبطة الجلسة السادسة عشرة لمجلس الثواب : ه يناير ۱۹۲۷ ؟.
 ص ص ص ۲۱۵ ۲۱۹ .
 - (٢٧٧ مضيطة الجلسة الثانية والخمسين للجلس التواب : ٢٥ أبريل ١٩٢٨ ، ص ١٣٤
 - . (۱۸) مضبطة الجلسة الثامثة والخمسين لمجلس النواب " ٧ ماير ١٩٢٨ ، ص ص ١٩٠٧ - ١١١ .
 - (٢٦) مصبطة الجلسة السادسة والسبعين لمجلس الثواب : أا يولية ١١٨ - ص ص ١٣١١ - ١٣٢٢ - ١٣٣٣ .

- (٧٠) مضبطة الجلسة الثامنة عشرة لجلس النواب : ١١٧ يرلية ١٩٣٦ ، ص ص ١٥١ -- ١٦٠ ٠
- (۷۱) مفسيطة الجلسة الثانية والثلاثين لجلس النواب: ۲۳ نيراير ۱۹۲۷ء ص ص ۲۰۱ م ۲۰۰ ه
 - (٧٢) أرجع إلى س ١٥٤ وما بعدها -
- (۷۲)مضبطة الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس النواب: ۲۰ يناير ۱۹۲۸ ، ص ص۳۱۵ - ۳۲۵ ۰
- (٦٧) مضيطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس التواب : ٣١ يولية ١٩٢٦
 ص ص ٢٨٧ ٢٩١ ٠
- (٧٥) مضيطة الجلسة الثامثة والأربعين لمجلس النواب: ١٨ أبريل
 ١٩٢٨ ع ص ص ١٩٣٧ ٧٧٠ ٧٤٠ .
- (۲۷) ملميطة الجلسة السابعة عشرة لمجلس التواب : ١٠ يناير ١٩٢٨ > ص ص ده ۲۵ ــ ۲۵۱ -
- (۷۷) مضيطة الجلسة الرابعة والسنين لمجلس النواب : ۱.۷ مايو ۱۹۲۸ء من ص ۱۰۳۶ مـ ۱۰۵۳ ه
- (۷۸) مفسيطة الجلسـة الفامسـة والفيسين لمجلس النواب : اول مايو ۱۹۲۸ > می می ۸۲۵ - ۸۲۸ •

المسادر والراجع

اولا الوثائق :_

(١) غير المشورة

معفوظات دار الوثائق القومية بالقلمة « مجموعة تقارير الامن « ممافظة مصر »

(ب) المتشنورة

- ١ ـ لَجِنَّةُ النستور : معاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤
- ٢ ــ : لجنة وضع المبادئ، القاهرة ١٩٢٧
- ٣ ـ محمد احمد اليس : دراسات في وثائق ثورة ١٩٩٩ ، والمراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الزحمن فهمي الجزء الأول ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ... بدون تاديخ .
- ٤ _ مضابط مجلس الثواب في الفترة من ١٩٢١ _ ١٩٢٨
- ٥ _ مضابط مجلس الشيوخ في الفترة من ١٩٣٧ _ ١٩٤٠

ٹائیا المذکرات ہے

(١) غير المنشورة :-

مثكرات ابراهيم الهلباوى رتقع فى كراستين ومودعة
 بدار الوثائق القومية بالقلعة •

(ب) المنشورة :...

- ١ ــ احمد شعقيق : مذكراتي في نصف قرن ، الجرّء الثاني ،
 القسم الأول من يناير ١٨٩٢ ــ ١٩٠٢ ، مطبعة مصر ،
 القاهرة ــ ١٩٣٣ ٠
- ٢ ـ : مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثالث ،
 دار مجلتى للطبع والنشر ، القاهرة « بدون تاريخ »
- ٣ ـ احمد لطفى السيد : قمة حياتى ، كتاب الهلال ، العدد ١٩٦٢ ، القاهرة فبراير ١٩٦٢
- ع حصد حسين هيكل : منكرات في السياسة المصرية ،
 المجن، الاول من ١٩١٤ الى ١٩٣٧ ، المنهضة المصرية ،
 القاهرة ١٩٥١ .
- مركز وقائق وتاريخ مصر المعاصر: مذكرات عبد الرحمن
 فهمي يوميات مصر السياسية ، الجزء الاول ، اشراف
 يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة
 سنة ۱۹۸۸

عالثا ؛ الدوريات

- ١ الجريدة مارس ١٩٠٧ ، وديسمبر ١٩٠٨
 - ۲ _ المقطم ۱۹۰۳
 - ٣ _ السياسة ١٩٢٥ ، ١٩٢١ .

رايعا المراجع

- أحمد أهين : زعماء الاصلاح في العصير الحديث ، مكتبة · النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٩ ·
- أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ · الطبعة الثالثة ، دار الكاتب المسرى للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧ ·
- أحمد رُكريا الشلق: حزب الأمة ودوره في السبياسة المصرية، الطبعة الأولى، دار المعارف القامرة ١٩٧٩ درب المصرار الدستوريين ١٩٢٧ ١٩٥٣م. الطبعة الأولى، دار المعارف القامرة ١٩٨٢ المعارف القامرة ١٩٨٢
- احمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من.
 الاحتلال إلى الماهدة ، دار المارف ، القاهرة ١٩٦٧ .
- احمد لطفى السيد: صفحات مطرية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصد من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩، المتارات السياسية و جمعة استاعيل مظهر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، (١٩٤٤م •
- أرش أدوارد جولد شهميت « الابن »: الحرب الوطنى المصرب مصطفى كامل ومحمد قريد ، ترجمة قراد دواره ، المهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ·
- أقور الجندى : تطور الضحافة السياسية في مصر منسد نشاتها الى الحرب العالمة الثانية ،
- الأهوام مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمسر الماصرة،
 عاما على ثورة ١٩١٩ القاهرة ١٩٦٩ ٠

- _ تيودور روتشتين : تاريخ مصــر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة على احمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ ٠
- چاكوپ لاتدو : الحياة النيابية والاحزاب في مصـر من ۱۸۲۱ الي ۱۹۵۲ م ، ترجمة سامي الليثي ، مكتبة مدبولي القاهرة « « د · ت » *
- حسين فوزى المنجار : احمد لطفى السيد ، الطبعة الثانية الهيئة المصرية المعامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ ٠
- _ رموف عباس حامد: النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، ١٨٧٧ ١٩١٤ ، الطبعة الأولى دار الفكر الحديث للطباعة والنشار القاهرة ١٩٧٧ ،
- _ سامى عزيز : الصحافة المعرية وموقفها من الاحتـــلال الانجليزى ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشن ، القاهرة ... ١٩٦٨
- عاصم الدسموقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ -- ١٩٥٧ م، الطبعة الأولى، دار الثقافة المجديدة، القاهرة ١٩٧٥ م،
- ... عباس محمود العقاد : سعد زغلول زعيم الثورة ، كتاب الهلال ، العدد ۲۵۷ ، اغسطس ۱۹۸۹ .
- عبد الصليم المجدى: جرائم واغتيالات القرن العشرين ج١، الطبعة الأولى، دار سعد مصر، القاهرة، ١٩٤٥،
- مهد المخالق الشدين : سعد زغلول ودوره في السباسة المصرية حتى سنة ١٩٧٤ م دار المعارف القاهرة ١٩٧٧ ،

- : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية المجزء الثاني الطبعة الاولى ، دار المودة بيروت ١٩٧٥ م ٠
- عبد الرحمن الراقعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
 تاريخ مصر القومي من ۱۸۹۲ الي ۱۹۰۸ ، الطبعة الثانية
 النهضة المصرية القاعرة ۱۹٤٥ م •
- : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة ١٩٨٢ ،
- : مصطفى كامل باعث النهضة المصرية ، كتاب الهلال ، العدد ٤٧٠ ، غيراير ، ١٩٩٠ ·
- عبد العاظى محمد احمد : الفكر السياسى للامام محمد عبده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ،
- عيد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصبور
 ١٩١٨ ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة
 ١٩٨٣ ،
- عبد المتمم الجميعي: الخديو عباس علمي الثاني والحرب الوطني ۱۸۹۲ ۱۹۱۶ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٢ م ٠
- على النين هلال: التجديد في الفكر السياسي المصدري الصديث ١٨٨٧ ــ ١٩٢٢ ، معهد البصوث والدراسسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥ م ٠
- : السياسة والحكم في مصر ، المعهد الألماني ١٩٢٣ ـ. ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ١٩٧٧ ·

- على بركات: تطور الملكية الزراعية في مصر واثره على المحركة السياسية ١٨١٣ ١٩١٤ ، دار المثقافة الجديدة، المقامرة ١٩٧٧ -
- لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ،
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القامرة ١٩٨١ أ،
- : النظام القضائى المصرى الحديث ١٩٧٥ ــ ١٩١٤ ط ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهمسرام ، القاهرة ١٩٨٤ م •
- محمد احمد أثيس والسيد رجب حراز: التطور السياسي للمجتمع المصرى المديث ،دار النهضة المعربية ، القامرة (ب • ت)
- محمد احمد اليس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيسم مصطفى كامل ، العدد (٩) من سلسلة تاريخ المصريين الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ م ٠
- معمد جمال الدين المسدى: دنشسواى ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القامرة ، ١٩٧٤ ·
- محمد خليل صبحى: تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٦ دار الكتب الصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ٠
- محمد سيد الكيلاثي : حسين كامل ١٩١٤ ١٩١٧ م ، دار القومية العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ،
- ـ محمد عمارة: الاعمال الكاملة للامام محمد عبده، الكتابات

- السياسية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ ·
- ... مصطفى التماس جير: سياسة الاحتلال تجاه المسركة الرطنية ١٩٠٦ ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتساب القاهرة ١٩٧٥ ٠
- ثقابة المحامين: ايراهيم الهلبارى سلسلة اعلام المحاماة العدد الثاني القاهرة ١٩٨٧ •
- _ يونان لبيب رزق: المياة المزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ _ ١٩٦٤ الانجلو الصــرية ، القــاهرة ١٩٧٠ ١٩٧٠
- ١٠٠ ١٠: تاريخ الوزارات المسترية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، مركست الدراسات السياسية الاستراتيجية ، الأمرام ، القسامرة ١٩٧٥ .

خامسا: المقالات والبموث ٠

- صلاح للعقاد: مصطفى كامل وقرنسا ، احد البحوث التى القيت في ندوة بمناسبة مرور مائة عام على مولد مصطفى كامل ١٨٧٤ ١٩٧٤ بالجمعية المسمرية للدراسسات التاريخية ، والتى نشرتها في كتاب بعنوان « مصسطفى كامل » ، القاهرة ١٩٧٦ .
- معلاح عيسى: مصطفى كامل وقضايا الاصلاح الاجتماعي أحد البحوث التي القيت في نصدرة الجمعية المسرية للدراسات التاريخية المشار اليها اعلاه •

- عاصم المسعوفي: محمد فريد في ضوء اوراقه ، دراسة لأوراق محمد فريد مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ ــ ١٩١٩ ، المجلد الاول ، التي نشرها مركز وثائق وتاريخ مصــر الماصر ، ضمن منشورات الهيئة المسرية المامة المكتاب القاهرة ، ١٩٧٨ .
- فتحى رضوان : مصطفى كامل رائدا وطنيا ، ثحد البحوث التى القيت في ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المسار اليها سابقا •
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: اوراق مصطفى كامل « المقالات » الكتاب الاول ۱۸۹۳ مـ ۱۸۹۹ تحقيق يواقيم رزق ، المهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ۱۹۸۹ ،
- _ يونان لبيب رزق: مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ، احد البحوث التـــى القيت فى ندوة الجمعية المســرية للدراسات التاريخية المشار اليها سابقا •

الفهــــر س

												1-
, V	لرحلا •	نی اا •	ا سار •	والتطر •	اعتدال .	ين الا •	ن ية ي	الوطة •	رک ة	عا:	الأول	القصىل الأولى
٥٩	•	٠	•	تدلين	سة الم	مدري	قی	باوي	الها	٠ ،	المثان	القصل
۷٥	•	•	٠	• •	141	رة ٩	وثور	باوى	الهل	ے :	الثال	القصل
1.9	٠	•	٠	ياسية	ت السب	راغما	والم	پاو <i>ی</i>	الهذ	ع :	الراب	القمدل
۱۳۳	٠	٠	٠	يابية	ياة الد	والح	(S	الهلباو	١:	مس	الخا	القصل
												الخاتم
141	•	•	٠	•	• •	•	٠	اجع	والمرا	ىر ر	الصا	قائمة

مبـــدر في هذه السلسلة

- ١ الأصول التاريخية لمسالة طابا ـ دراسة وثائقية ٠
 د ٠ يونان لبيب رزق ٠
 - ٢ مجمع اللغة العربية ـ دراسة تاريخية ٠
 د ٠ عبد المنعم الدسوقى الجميعى ٠
- ٣ ــ التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين ــ دراسة في فكر الشيخ محمد عبده
 - د زکریا سلیمان بیومی •
- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية في العصر الحديث هممد كمال بحين *
- رؤیة فی تحدیث الفكر المصری مد الشیخ حسن المرصفی
 وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب »
 د ۱۰ احمد زكریا الشلق ۱۰
- ٦ صياغة التعليم المصرى الصديث « دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٧ » •
 - ه ۰ سلیمان نسیم ۰
 - ٧ دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث •
 د شوقي عطا الله الجمل •

- ٨ ــ التطورات الاجتماعية في الريف المدرى قبل ثورة ١٩١٩ د فاطمة علم الدين عبد الواحد -
 - ١٩٤٥ المراة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ ١٩٤٥ د ٠ المحلفة محمد سالم ٠
- الأسس التاريخية التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان بـ
 دراسة في العلقات الاقتصادية الصحيرية السودانية
 ۱۸۲۱ ـ ۱۸۶۸ »
 - د ۰ تسیم مقار ۰
- ١١ ــ حول الفكرة العربية في مصر ــ « دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصرى المعاصر » •
 - د ٠ فؤاد المرسى خاطر ٠
- ۱۲ _ صححافة الحرّب الوطني ۱۹۰۷ ۱۹۱۲ و دراست. تاریخیة ، ۰
 - د ۰ يواقيم رژق مرقص ٠
 - ١٢ _ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور -
 - د ٠ سامية حسن ابراهيم ٠
 - ١٤ ــ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ــ ١٩٢٤ ٠
 د ٠ احمد ديات أ٠

 - ١٥ _ حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين ٠
 - د ۱ احمد عصام الدین ۱
 - ۱۲ مصر وحرکات التحرر الوطنی فی شحال افریقیا
 ۵ عبد الله عبد الراقق ابراهیم

- . 17. ـ رؤية في تحديث الفكر المصرى ـ « دراسة في فكر أحمد فتمي زغلول » •
 - د احمد زكريا الشلق •
- ۱۸ ــ صناعة تأريخ مصر المديث ــ « دراسة في فكر عبد الرممن الرافعي » .
 - ي ٠ حمادة مصود استاعيل ٠
- ١٩ ــ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ــ ١٩٥٧ ــ من ملفات الخارجية البريطانية
 - د ١ لطيقة مممد سالم ١
- ۲۰ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ۱۹٤۷ ، ۱۹٤۸ .
 ۵۰ ـ مادل حسين غنيم .
- ٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام » •
 د زين العابدين شمس الدين نجم
 - ٢٧ _ قضية الفلاح في البرلمان المصبرى ١٩٣٤ _ ١٩٣٣
 - د ٠ زکريا سليمان بيومي ٠
- ۲۳ ـ فصول في تاريخ تحديث المبن في مصر ۱۸۲۰ ـ ۱۹۱۶ .
 د ٠ حلمي احمد شلبي ٠
 - ۲۶ ــ الأزهر ودوره السياسي والحضاري في الهريقيا ٠
 د ٠ شوقي الجمل ٠

- ٥٢ ـ تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصد في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٧ ـ ١٩١٤ •
 د • فاطعة علم الدين •
 - ٢٦ ــ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية ٠ د على شلش ٠
 - ۲۷ ــ السودان في البرلمان المصري ــ ۱۹۲۶ ــ ۱۹۳۱ .
 د ٠ يواقيم رزق مرقص ٠
 - ۲۸ سه مصر حککیان ۰ ۱ ۰ د / احمد عبد الرحیم مصطفی ۰
 - ٢٩ حـ عسفار ملاك الأراضني الزراعية في خديزية المثونية ٠
 د ٠ حلمي العبد شلبي ٠
 - المجالس التهابية في مصدر في غهد الاجتلال البريطائي ٠
 ب سعيده محمد حسني
 - ۳۱ ـ دور الطلبة في ثورة ۱۹۱۹ ، ۱۹۱۹ ـ ۱۹۲۲ .
 د ٠ عاصم محروس عبد المطلب ٠
 - ۲۲ ـ الطليعة الوفنية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٧ .
 د ٠ آسماعيل محمد زين الدين ٠
 - ٣٢ دور الإقاليم في تاريخ مصر السياسي ٠
 ٤٠ حماده محمود أحمد اسماعيل

وبين يديك:

المتداون في السياسة المصرية . . . احمد الشربيتي السبيد

رقم الايداع ١٩٩١/١٩٩١

الترتيم الدولي I.S.B.N. 977 — 10 — 2728 — 0

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

نبذة (المعتدلون في السياسة المصرية)

الاعتدال والتطرف قضية هامة ذات أبعاد فكرية وسياسية واجتماعية ، وهي قضية مطروحة بإلحاح في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر

من هذا المنطلق تقدم ، مصر النهضة ، هذه الدراسة التاريخية الجادة ، التي ترصد ، إبراهيم الهلباوى ، كنموذج تطبيقي ، باعتباره شخصية تباينت مواقفها ، واختلفت بشانها التقسيرات .

وتكتسب هذه الدراسة اهمية خاصة من كونها لا تقتصر على تناول شخصية الهلباوى فقط، وإنما تتناوله في إطار ظروف المجتمع المصرى ومختلف التيارات السياسية لاحزاب تلك الفترة، وكذلك احداث ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية المصرية، ومن ثم تقدم رؤى جديدة تميط بها اللثام عن ماهية الاعتدال والتطرف في التاريخ المصرى.



ol.

مطابع الهبئة المصرية العامة للكتا

٠٠٠ قـرش